جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

سُؤالاتُ المازنيّ ت: (٢٤٩هـ)

لأبي الحسن الأخفش ت: (٢١٥هـ) (جمعاً وتوثيقاً ودراسةً)

إعداد

د. سهام عاطف عبد العظيم القاضي

مدرس اللغويات في جامعة الأزهر الشريف

(كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بكفر الشيخ)

(العدد الواحد والأربعون)

(الإصدار الثاني ٠٠٠ أكتوبر)

(الجزء الرابع (١٤٤٤هـ /٢٠٢٢م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN 2536-9083)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٠٢٢/٦٢٧١م

سُؤالاتُ المازنيّ (ت: ٢٤٩هـ) لأبي الحسن الأخفش (ت: ٢١٥هـ) (جمعاً وتوثيقاً ودراسةً).

د. سهام عاطف عبد العظيم القاضي.

قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، جامعة الأزهر، كفر الشيخ، مصر.

البريد الإلكتروني: seham.atef87@yahoo.com

الملخص:

يهدف البحث إلى دراسة سؤالات المازني النحوية والتصريفية لأبي الحسن الأخفش الأوسط، ودراسة مثل هذه القضية إضافة للدراسات اللغوية؛ لأن هذه السؤالات لم يذكرها المازني في كتاب (التصريف)، الذي شرحه ابن جني في كتابه (المنصف)، كما أن الأخفش لم ينص عليها فيما وصلنا من مؤلفاته، بل جاءت متناثرة في كتب اللغة والنحو والتصريف، فجمعتُها، ودرستها؛ للوقوف على آرائهما وأفكارهما؛ ليفيد منها طلاب العلم. كما أن هذه السؤالات قد جاءت بطرق مختلفة، فحُكيت متصلة السند تارة، وأخرى: بلا سند؛ اعتمادًا على شهرة إسنادها عند علماء عصرهم، والغالب على هذه الطُّرق: الاعتراض، والتنظير، والاستدلال، والاستطراد. أنواع السؤالات في هذا البحث- أحدهما- نحوية، والغرض من طرحها: السؤال عن التعريف والتنكير، والصرف ومنعه، والترخيم، والماهية، والعامل. والآخر- تصريفية، انفرد المازني فيها بسؤالين لشيخه، والغرض من طرحها: السؤال عن الأصل، والتصحيح والإبدال، والعلة التصريفية، والتعجب، والمحذوف، والتصغير. **كما انقسمت الجوابات في هذا البحث إلى قسمين**- أحدهما- جوابات وافق المازني مذهب شيخه فيها موافقة تصريحة، أو موافقة سكوتية. والآخر- وهو الغالب_ جوابات خالف المازني مذهب شيخه فيها.

الكلمات المفتاحية: سؤالات، المازني، الأخفش، جمعًا، توثيقًا.

Al-Mazzini's Questions (died 249 AH) to Abu Al_Hassan Al_Akhfash (died 215 AH) Collection, Documentation and Study.

Seham Atef Abd Al_Azeem Al-Qady.
Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic Studies for girls, Al_Azhar University, Kafr Al_Sheikh, Egypt.
E _mail: seham.atef87@gmail.com.

Abstract:

The research aims to study the grammatical and morphological issues that came in (Questions of Al-Mazzini to Abu Al_Hassan Al_Akhfash). Studying such issues adds to the grammatical and morphological lesson; Because these questions were not mentioned by Al-Mazzini in the book (Al-Tasrif), which was explained by Ibn Jinni in his book (Al-Monsef); Rather, it came scattered in the books of language, grammar, and morphology, so I collected and studied them; To benefit the students linguestics. These questions came in different ways, sometimes they were narrated with a chain of transmission, and some of scholars narrated it without a chain of transmission. Depending on the popularity of its chain of transmission among scholars of his time, it reached us without a chain of transmission, and most of these methods are: objection, theorizing, inference, and digression. In these questions, Abu Othman Al_Mazzini used to present the question, sometimes: he agreed with his sheikh in what he answered, and he sufficed with asking the question and answering his sheikh without expressing his opinion on the issue, which is what is called the silent choice, and at other times: he disagrees with him with the strong evidence he has; Depending on the grammatical foundations of listening and analogy.

Keywords: *Questions, Al-Mazni, Al_Akhfash, Collection, Documentation*

أولًا- المقدمة.

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حمدًا يليق بجميع المحامد، والتوكل عليه في كل الموارد، والصلاة والسلام على نبيه، السامي من أطهر نسب، وعلى آله وصحبه ومن تبع، ما تبلج الزهر وتأرج.

أما بعد:

فقد جعل الله علميّ النحو والتصريف السبيل المؤدية إلى تعرف خطابه السديد، والمرقاة إلى فهم كتابه الكريم؛ لذا زاد اهتمام الأوائل بحفظ لغتهم العزيزة من التحريف بعد أن فشا اللحن في العصر العباسي على الألسنة، فخشي حراس لغة القرآن الكريم من محو آثارها وذوبانها في اللغات الأعجمية، فنظموا أصولها، وأرسوا قواعدها، حتى كثرت المؤلفات فيها، ولم يكن أحد بعد سيبويه أعلم بالنحو منه(١)، قال المازني عنه: "من أراد أن يعمل كتابًا كبيرًا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحِ"(٢)، ولما كان كتابه المنارة، التي اشرأبت لها أعناق الدارسين، ظلت حركة الشرح له والتعليق عليه مستمرة؛ الأمر الذي حفز الأخفش الأوسط _ وقت إقامته ببغداد، وبعد المناظرة المشهورة بين سيبويه والكسائي(٣)_أن يصنف كتبًا كثيرة في النحو والعروض والقوافي ومعاني القرآن، مما شجع تلميذه المازني أن يسهم بثمار يانعة في سجلات المكتبة العربية، مما جادت به قريحته العلمية الفذة في القراءات والنحو والتصريف والعروض والقوافي.

---

(١) ينظر تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ٥/ ١٠٩٣.

(٢) ينظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء/ ٥٦.

(٣) ينظر طبقات النحويين واللغويين/ ٧٠، ومعجم الأدباء ٣/ ١٣٧٥، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/ ٣٧.

وعندما قرأت في فكرة سؤالات العلماء لشيوخهم، آثرت أن أجمع وأوثق وأدرس: سُؤالاتُ المازنيّ ت: (٢٤٩هـ) لأبي الحسن الأخفش ت: (٢١٥هـ) (جمعًا وتوثيقًا ودراسةً)، والذي حفزني إلى اختياره، بعد استخارة الله_ ﷻ_، واعتقادي أن مهمة النحو الأولى: خدمة النص الشريف، أسباب أهمها:

- أهمية المسئول عنه، وأصالته، وقدره.
- مكانة السائل (المازني) العلمية، وللوقوف على آرائه وأفكاره؛ ليفيد منها طلاب العلم. إضافة إلى مكانة المسئول (الأخفش الأوسط) العلمية؛ فهو من أوائل أئمة النحو الذين خالفوا المدرسة البصرية، **وكشف البحث** عدوله عن مخالفته للبصريين في كتابه: (الأوسط في النحو)، وهو آخر ما ألف بشهادة العلماء.

جمعت في هذا البحث: سُؤالات المازنيّ لأبي الحسن الأخفش، أما منهج البحث وخطته: فاقتضى المنهج الوصفي، والتاريخي.

أما المنهج الوصفي: فيتمثل في دراسة السؤال عن طريق ذكر السؤال، وعرض آراء النحويين في المسئول عنه، مع بيان أدلتهم.

والمنهج التاريخي: يتمثل في ترتيب أقوال العلماء في المسئول عنه، من الأقدم إلى الأحدث.

والتزمت بما يلي:

- حصر سؤالات المازني لشيخه الأخفش الأوسط_ المتناثرة في كتب التراث_، وجمعها، ثم وضع عنوان مناسب لكل سؤال، بعد البدء به، والتعليق عليه.
- التمهيد لكل سؤال بمدخل يسير، أنفذ منه إلى عرض ودراسة وذكر المذاهب المختلفة لأئمة النحو والتصريف، مع توثيق آرائهم من كتبهم_ إن كانت بين يدي_ أو كتب من نقل عنهم، مع ذكر حجة كل رأى، والرد عليها وفق ما تطلبه المسألة، وترتيب المذاهب والآراء تاريخيًا، وكذا المصادر والمراجع في الحواشي.
- عزو الآيات القرآنية إلى سورها بالخط العثماني برواية حفص عن عاصم، وتخريج

القراءات القرآنية وأقوال العرب نظمًا ونثرًا من مظانها، ففي البيت الشعري أذكر القائل، إذا عثرت عليه، ولم يكن مذكورًا في المتن، يليه ذكر البحر والشاهد، مع تذييل المسألة بتعقيب، موضحة فيه أهم النقاط التي كشف البحث عنها، وذكر الرأي الذي أميل إليه_ دون تعصب_؛ مؤيدة ذلك بالأدلة القوية، والبراهين الساطعة.

وقد قسمت البحث على النحو التالي:

أولًا- المقدمــة، وفيها: أسباب اختياري للموضوع، ومنهجي في البحث وخطته، والصعوبات التي واجهتها في البحث.

ثانيًا- التمهيد، وفيه مطالب ثلاثة:

المطلب الأول- التعريف بالأخفش الأوسط، وآثاره.

وعرضت فيه: اسمه، وشهرته، وكنيته، ولقبه، ومولده، وشيوخه، وتلامذته، ومكانته، وآثاره العلمية، ومذهبه النحوي، ووفاته.

المطلب الثاني- التعريف بالمازني، وآثاره.

وعرضت فيه: اسمه، وكنيته، ومولده، وشيوخه، وتلامذته، ومكانته، وآثاره العلمية، ومذهبه النحوي، ووفاته.

المطلب الثالث- (الحديث عن السؤالات النحوية والتصريفية وجواباتها)، وفيه:

الحديث عن مصادر السؤالات، وطرقها، والغرض منها، وأساليبها، والدراسات السابقة فيها، وأهمية دراستها، وأساليب الجوابات، وموقف المازني من هذه الجوابات.

ثالثًا- سُؤالات المازنيّ للأخفش الأوسط، وتنقسم إلى قسمين:

أحدهما- السُؤالات النحوية، وجاءت في خمسة مواضع:

السؤال الأول- حكم دخول (أل) على (بعض وكلّ).

السؤال الثاني- التسمية بـ(أَحْمَر) الصفة بين الصرف ومنعه.

السؤال الثالث- ترخيم (طَيْلِسان) على لغة من ينتظر.

السؤال الرابع- ماهية (إذا).

السؤال الخامس- عامل النصب في قولهم: "ما أغفله عنك، شيئًا".

والآخر- السُؤالات التصريفية، وجاءت في ستة مواضع:

السؤال الأول- فاء (أَفْعَل) من (أَمَمْتُ) بين الواو والياء.

السؤال الثاني- (الهمزة المتحركة بعد الساكنة في كلمة بين التصحيح والإبدال).

السؤال الثالث- العلة التصريفية في جمع (فَعَل) المقصور على (أَفْعِلَة).

السؤال الرابع- صياغة وزن (فَعُلَ) من (قضي) للدلالة على المدح أو الذم مع الإشعار بالتعجب

السؤال الخامس- (المحذوف من اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين).

السؤال السادس- الخلاف في تصغير (أَشْيَاء).

رابعاً- الخاتمة، وفيها:

* **أولًا**_ النتائج: وتنقسم إلى- نتائج خاصة، وعامة.
* **ثانيًا**_ التوصيات، التي أسفر عنها البحث.

خامساً- ثبت بالمصادر والمراجع.

- الصعوبات_ التي واجهتها_ في هذا البحث:

١_ أنه لما تصل إلينا مؤلفات المازني، إلا **بالشرح** كشرح ابن جني كتاب: (التصريف) للمازني في كتابه: (المنصف)، أو بالإشارة إليها في كتب التراث العربي ككتابه: (الأوسط في النحو).

٢_ أن الأخفش لم ينص على سؤال واحد من سؤالات المازني له في مؤلفاته التي بين أيدينا.

٣_ الرجوع لجميع المؤلفات، التي نصت على سؤالات المازني لشيخه؛ تحقيقًا لجمعها، وحصرها.

ثانياً: التمهيد

المطلب الأول- (التعريف بالأخفش الأوسط وآثاره).

أولًا- اسمه، وشهرته، وكنيته، ولقبه.

سعيد بن مَسْعَدة، المُجَاشِعِي، وقيل: البلخي، المعروف بالأخفش الأوسط، وكني بأبي الحسن، ويلقب_ أيضا_ بالراوية.(١)

ثانياً- مولده.

ولد في العقد الثالث من القرن الثالث الهجري.(٢)

ثالثًا- شيوخه.

تلقى الأخفش العلم على يد أئمة علماء البصرة، فأخذ العربية عن عيسى بن عمر(٣) والخليل(٤)، فعن المازني أنه قال: "حدثني الأخفش قال: حضرت مجلس الخليل، فجاءه سيبويه، فسأله عن مسألة، وفسّرها له الخليل، فلم أفهم ما قالا، فقمت، وجلست له في الطريق، فقلت له: جعلني الله فداءك! سألت الخليل عن مسألة، فلم أفهم ما رد عليك، ففهمنيه، فأخبرني بها، فلم تقع لي، ولا فهمتها، فقلت له: لا تتوهم أني أسألك إعنانًا؛ فإني لم أفهمها، ولم تقع لي، فقال لي: ويلك! ومتى توهمت أنني أتوهم أنك تعنتني؟ ثم زجرني،

---

(١) ينظر الوافي بالوفيات ١٥/١٦١، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة/ ١٤٥، ونزهة الألباب في الألقاب/٦٧.

(٢) ينظر ما بقي من نصوص كتاب (الأوسط) للأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ) جمع ودراسة_ العدد الثاني والعشرون_ ٤/ ٢٨٧٩.

(٣) ينظر معجم الأدباء ٣/ ١٣٧٥.

(٤) الذي استدرك عليه بحر: (المتدارك، أو الخبب). ينظر الدر الثمين في أسماء المصنفين/ ٣٨٣، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ٢/ ٣٨١، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١/ ٥٩١.

وتركني، ومضى"[١]، وروي أنه قال لسيبويه: "إنما ناظرتك؛ لأستفيد، لا لغيره"[٢]، وروي أنه كان أكبر من سيبويه وأحذق أصحابه، وهو الطريق إلى كتابه[٣]؛ قال الأخفش: "كان سيبويه إذا وضع شيئًا من كتابه، عرضه عليّ، وهو يرى أني أعلم منه، وكان أعلم مني، وأنا اليوم أعلم منه"[٤]، ولعله كان تابعًا للمدرسة البصرية وقت أن كان سيبويه أعلم منه، فلما صار أعلم من سيبويه أصبح رئيسًا للمدرسة الكوفية، وأخذ_ أيضًا_ عن يونس بن حبيب[٥]، وأبي مالك النميري[٦]، وحماد بن الزبرقان[٧]، وأبي عبيدة معمر بن المثنى، وعلي الملقب بالجَمَل[٨].

رابعًا- تلامذته.

للأخفش العديد من التلاميذ أخذوا عنه، وصاروا أعلامًا ذاعت شهرتهم بعد ذلك، منهم: خلف الأحمر[٩]، والكسائي[١٠]، والفراء[١١]، وهشام الضرير[١٢]، والجرمي[١٣]، والمازني[١٤]، والزِيادي[١٥]، وأبو حاتم السجستاني[١٦].

---

(١) ينظر معجم الأدباء ٥/ ٢١٢٨.
(٢) ينظر طبقات النحويين واللغويين/ ٦٧، ٧٣، وتاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم/ ٨٥، ٨٦، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء/ ٥٧.
(٣) ينظر قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر ٢/ ٢١٥.
(٤) نزهة الألباء في طبقات الأدباء/١٠٨، ومعجم الأدباء ٣/ ١٣٧٤، ١٣٧٥.
(٥) ينظر معجم الأدباء ٣/ ١٣٧٥.
(٦) ينظر إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/ ٤٠.
(٧) ينظر الفهرست/ ٧٥.
(٨) ينظر معجم الأدباء ٣/ ١٤٠٦.
(٩) ينظر طبقات النحويين واللغويين/ ٧٠.
(١٠) ينظر أخبار النحويين البصريين/ ٣٩، ٤٠، وطبقات النحويين واللغويين/ ٧٣.
(١١) ينظر معجم الأدباء ٣/ ١٣٧٥.
(١٢) ينظر طبقات النحويين واللغويين/ ٧٣، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/ ٣٨.
(١٣) ينظر تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم/ ٨٦.
(١٤) ينظر قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر ٢/ ٢١٥.
(١٥) ينظر الخصائص ٢/ ٤٢٨، والأشباه والنظائر ٢/ ٤٧٧.
(١٦) ينظر معجم الأدباء ٣/ ١٤٠٦.

خامساً- مكانته، وآثاره العلمية.

إن الأخفش أحد أئــمة النحو، ولمــكانته أثنى عليه ثعــلب بقوله: "هو أوســع النــاس رواية، وأول من أملى غريــب كل بــيت تحته"(١)، وكان يبــني من الأمــثلة ما لا مــثال له في كــلام العرب(٢)، وله في كل فن منـها مذاهب مشـهورة وأقـوال مذكورة عند علماء العربية(٣)، كما أنه صنف كتبًا كثيرة في النحو والعروض والقوافي(٤)، بيد أنه لما يصلنا من هـذه المؤلفات إلا (تفسير معاني القرآن)(٥)، و(العروض)(٦)،

(١) ينظر طبقات النحويين واللغويين/ ٧٣، وتاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم/ ٨٦.

(٢) ينظر الوافي بالوفيات ٨/ ٦٧.

(٣) نزهة الألباء في طبقات الأدباء/ ١٠٩.

(٤) الدر الثمين في أسماء المصنفين/ ٣٨٣، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ٢/ ٣٨١، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١/ ٥٩١.

(٥) الذي ألفه؛ بناء على أمر الكسائي، وكان الأخفش ببغداد، والطوسي مستمليه. ينظر تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم/ ٨٧، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة/ ١٤٥.

حُقق (تفسير معاني القرآن) للأخفش خمسًا:

- د/عزة حسن، وطبع في وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي بدمشق_ (١٣٩٠هـ_١٩٧٠م).
- د/ أحمد راتب النفاخ، وطبع في دار الأمانة ببيروت_ (١٣٩٤هـ_ ١٩٧٤م).
- أ.د/ فائز فارس، وطبع بالكويت_ (١٩٧٩م).
- د/ عبد الأمير محمد أمين الورد، وهو رسالة الدكتوراة_ التي تقدم بها الباحث لكلية الآداب بجامعة بغداد عام: (١٩٧٤م)_ وطبع في دار عالم الكتب ببيروت_ الطبعة الأولى_ (١٤٠٥هـ).
- د/ هدى محمود قراعة، وطبع في مكتبة الخانجي بالقاهرة_ الطبعة: الأولى_ (١٤١١هـ_ ١٩٩٠م).

وهو أجودهم؛ لاستدراك المحققة كثيراً من الأخطاء، كما أنها أجادت في تتبع نقول الطبري في تفسيره من معاني الأخفش، ويؤخذ عليها: أنها لم تتطلع على تحقيق د/ عبد الأمير محمد أمين الورد.

(٦) **حُقق مرتين:**

- د/ أحمد محمد عبد الدايم عبد الله_ ونشر بمكتبة الفيصلية بمكة المكرمة_ (١٩٨٥م).
- د/ سيد البحراوي_ ومراجعة: د. محمود مكي_ ونشر بمجلة فصول الأدبية_ العدد الثاني_ المجلد السادس_ (١٩٨٦م).

و(القوافي)[١]، وبقايا من كتابه (الأوسط في النحو، أو النسخة الوسطى، أو الأوساط)[٢] بشهادة العلماء.

وأما كتبه المفقودة، فهي: كتاب (الأربعة)، و(الاشتقاق)، و(الأصوات)، وكتاب (شرح أبيات المعاني)، و(صفات الغنم)، و(القرآن في جمع الواحد)_ وكان أبو حاتم يَعيبه[٣]_، و(المسائل الكبير)، و(المسائل الصغير)، و(معاني الشعر، أو أبيات المعاني)، و(المعاياة)، و(المقاييس) في النحو، و(الملوك)، و(وقف التمام، أو التام)، و(لامات القرآن)[٤]، كما زاد حواشيًا على كتاب سيبويه[٥]، وزاد على بحور الخليل الخمسة عشر في العروض بحر: (المتدارك، أو الخبب).[٦]

سادسًا- مذهبه النحوي.

---

(١) **حُقق مرتين:**

- د/ عزة حسن، وطبع في وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي بدمشق_ (١٣٩٠هـ_ ١٩٧٠م).
- د/ أحمد راتب النفاخ، وطبع في دار الأمانة ببيروت_ (١٣٩٤هـ_ ١٩٧٤م).

ولابن جني شرح على هذا الكتاب اسمه: الكافي في شرح قوافي الأخفش. ينظر إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/ ٣٣٦.

(٢) أو الأوساط، أو النسخة الوسطى، الذي وضع عليه المبرد شرحًا سماه: (معنى كتاب الأوسط) للأخفش، كما وضع المبرمان النحوي تفسيرًا له؛ نظرًا لأهميته الكبرى. ينظر تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم/ ٨٨، ومعجم الأدباء ٦/ ٢٦٨٤، والدر الثمين في أسماء المصنفين/ ١٤٩، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة/ ١٤٥، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ٢/ ٢١، وما بقي من نصوص كتاب (الأوسط) لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت:٢١٥هـ) جمع ودراسة_ العدد: ٢٢، ٤/ ٢٩٧٧.

(٣) ينظر طبقات النحويين واللغويين/ ٧٣، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/ ٣٨.

(٤) ينظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء/ ١٠٩، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/ ٣٨، وتاريخ التراث العربي (الشعر) ١/١٠٤، ٥/ ٢٥١، ٢٧٢.

(٥) ينظر خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٤/ ٤١٦.

(٦) الدر الثمين في أسماء المصنفين/ ٣٨٣، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ٢/ ٣٨١، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة١/ ٥٩١.

كان بصريًا[١] وقت التعلم من سيبويه، إلا أن تأثره بالفكر المعتزلي[٢] دفعه إلى مخالفة المدرسة البصرية_ لما قويت لديه ملكة الفكر والمخالفة، مع تأييد رأيه بالبراهين المتينة_ باتباعه المدرسة الكوفية_ التي صار رئيسًا لها_[٣]، وروي عن الجرمي: "أن الأخفش حدَّثه، قال: لما دخلتُ بغداد أتاني هشام الضرير، فسألني عن مسائل عملها وفروع فرَّعها، فلما رأيتُ أن اعتماده واعتماد **غيره من الكوفيين** على المسائل؛ عمِلْتُ كتاب (المسائل الكبير)، فلم يعرفوا أكثر ما أوردته فيه"[٤]، ثم عدل عن بعض آرائه وأفكاره وأفكاره القديمة، مثل: أن الصفة التي على وزن (أَفْعَل)، ومؤنثها (فَعْلَاء)_ إذا سميت بها رجلًا_، نحو: (أَحْمَر) لم تنصرف في المعرفة، وتنصرف في النكرة، ووافق الخليل وسيبويه والمازني في كتابه (الأوسط في النحو، أو الأوساط، أو النسخة الوسطى)_ فيما نسب إليه أنه كان آخر ما استقر عليه فكره، وعاد فيه إلى المدرسة البصرية_، وتلك الآراء لم ينص عليها في مؤلفاته السابقة.

سابعًا: وفاته.

قيل: إن سنة وفاته: "٢١١هـ"، وقيل: "٢١٢هـ"[٥]، وقيل: "٢١٥هـ"[٦]، وقيل: "٢٢١هـ"[٧]_ وهو المشهور_، وقيل: "٢٢٥ هـ"[٨].

---

(١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء/١٠٨، ومعجم الأدباء ٣/ ١٣٧٤، ١٣٧٥.

(٢) ينظر أخبار النحويين البصريين/ ٣٩، ٤٠، وتاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم/ ٨٥، ومعجم الأدباء ٣/ ١٣٧٤.

(٣) ينظر المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني/ ٣٧١، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ٢/ ٣٨١، وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ٥/ ٣٢٣.

(٤) ينظر طبقات النحويين واللغويين/ ٧٣.

(٥) ينظر تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ٥/ ٣٢٣.

(٦) ينظر المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني/ ٣٧١، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ٢/ ٣٨١، وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ٥/ ٣٢٣.

(٧) ينظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ٢/ ٣٨١.

(٨) ينظر تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم/ ٨٨.

المطلب الثاني_

(التعريف بالمازني وآثاره)

أولًا- اسمه، وكنيته.

هو بكر بن محمد بن عثمان، وقيل: إن اسم جده (بقية)، وقيل: عدي بن حبيب، وكني_ وهو بكنيته أشهر_ بأبي عثمان المازني، من بني مازن بن شيبان بن ذُهْل وائل من أهل البصرة(١).

ثانيًا- مولده:

لم ينص الرواة على تاريخ مولده؛ لأنه من الذين حالفهم الفقر(٢)، ولأنه صانع مجد نفسه بتوفيق من الله له، **والغالب** أنه لم يعاصر سيبويه، وإلا فما الداعي من خوفه، وبذل الجرمي شيئًا من المال للأخفش؛ ليقرآ الكتاب عليه؛ ليشيعوه بين الناس، ولا يمكنه أن يدعيه لنفسه(٣)؟! فصاحب الكتاب أولى بالدفاع عن حقه.

ثالثًا- شيوخه.

تتلمذ له العديد من العلماء، وروى عن أبي عبيدة، وقرأ كتاب سيبويه على الأخفش الأوسط، وناظره في أشياء كثيرة فقطعه. وقال حمزة: لم يقرأ على الأخفش، إنما قرأ على الجرمي، ثم اختلف إلى الأخفش، وقد برع، وكان يناظره، ويقدمه الأخفش_ وهو حيّ_. وكان أبو عبيدة يسميه بالتّدرج والنقّار. وروى_ أيضًا_ عن أبي زيد الأنصاري،

---

(١) ينظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين/ ٨٧، ولسان الميزان ٢/ ٥٧، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١/ ٤٦٣، وتحفة اللبيب بمن تكلم فيهم الحافظ ابن حجر من الرواة في غير التقريب ٢/ ٢٧٠.

(٢) ينظر سير أعلام النبلاء٨/١٠، وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام١٠٩٣/٥، ولسان الميزان ٣٥٣/٢.

(٣) انظر قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر ٢/ ٢١٥.

والأصمعي، ومحبوب بن الحسن.[١]

رابعًا- تلامذته.

نقلت كتب التراجم أن الفضل بن محمد اليزيدي[٢] روى عن المازني، كما نقلت أن له العديد من التلاميذ أخذوا عنه، وصاروا أعلامًا ذاعت شهرتهم بعد ذلك، ومنهم: أبو الفضل الرياشي، وأبو العباس المبرد، وأبو علي الدِّينَوري، وعبد الله بن أبي سعد الوراق.

كما حكت كتب التراجم أنه ورد بغداد، فأخذ عنه أهلها، ومنهم من روى عنه، مثل: الحارث بن أبي أسامة، وأبو عمران موسى بن سهل الجوني.[٣]

خامسًا- مكانته، وآثاره العلمية.

المازني كان إمام عصره في الأدب والنحو[٤]، وإليه انتهت رئاسته بعد الأخفش والجرمي[٥]، وإذا ناظر أهل الكلام لم يستعن بالنحو، وإذا ناظر النحاة لم يستعن بالكلام،

(١) ينظر طبقات النحويين واللغويين/ ٨٧، وتاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم/ ٦٥، وتاريخ بغداد ٧/ ٥٧٨، ومعجم الأدباء ٢/ ٧٥٧، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ١/ ٢٨١، وسير أعلام النبلاء ٨/ ٣٣٩، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١/ ٤٦٤، والموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة «من القرن الأول إلى المعاصرين مع دراسة لعقائدهم وشيء من طرائفهم» ١/ ١٦٥.

(٢) ينظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء/ ١٤١، ولسان الميزان ٢/ ٣٥٣.

(٣) ينظر طبقات النحويين واللغويين/ ٨٧، وتاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم/ ٦٥، وتاريخ بغداد ٧/ ٥٧٨، ١٢/ ١٣٧، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ١/ ٢٨١، وسير أعلام النبلاء ٨/ ٣٣٩، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١/ ٤٦٤، والموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة «من القرن الأول إلى المعاصرين مع دراسة لعقائدهم وشيء من طرائفهم» ١/ ١٦٥.

(٤) ينظر وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ١/ ٢٨٣.

(٥) ينظر أخبار النحويين البصريين/ ٥٦.

ولم يكن أحد بعد سيبويه أعلم بالنحو منه[١]، وكان متسعًا في الرواية[٢]، وقال عنه بكار ابن قتيبة: "ما رأيت نحويًا _ قط _ يشبه الفقهاء إلا حبَان بن هلال[٣]، والمازني"[٤].

وحكى المازني[٥] أنه قرأ القرآن على يعقوب، فلما ختمه رمى إليه بخاتمه، وقال له: خذه ليس لك مثل. وقيل: "إنه كان ذا ورع ودين، وروي أن يهوديًا رغب في تحصيل النحو؛ فجاء ليقرأ على المازني (كتاب سيبويه)، فبذل له مئة دينار، فامتنع"، وقال: "هذا الكتاب يشتمل على ثلاث مئة آية ونيف، فلا أمكن منها ذميًا"، وكان ذلك مع حاجته إلى ما بذل له، فأخلف بخمسمئة دينار أجازه الخليفة الواثق بها، ويقال: بألف، ورتب له كل سنة مئة دينار.[٦]

وروي عن الزيادي أنه قال: "صرتُ إلى أبي عمر الجرميِّ؛ أقرأ عليه كتاب سيبويه، ووافيتُ المازنيّ يقرأ عليه في الجزاء: (هذا بابُ ما يرتفع بين الجزمين)، فكنا نعجب من حِذْقه وجودة ذهنه، وكان قد بَلَغ من أول الكتاب إلى هذا الموضع"[٧].

---

(١) ينظر تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ٥/ ١٠٩٣.

(٢) ينظر تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ٥/ ١٠٩٣، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٤٦٣/١، والأعلام ٢/ ٩٦.

(٣) آخر من حدث عن معمر. ينظر سير أعلام النبلاء ٨/ ٣٥٨، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٤٩٢/١.

(٤) ينظر تاريخ بغداد ٥٧٩/٧، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء/ ١٠١، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ١/ ٢٨٢.

(٥) ينظر إنباه الرواة على أنباه النحاة ١/ ٢٨٣، وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ٥/ ١٠٩٣.

(٦) ينظر سير أعلام النبلاء٨/١٠، وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام١٠٩٣/٥، ولسان الميزان ٣٥٣/٢.

(٧) طبقات النحويين واللغويين/ ٨٧.

وللمازني تصانيف[١] كثيرة، لما تصل إلينا بعد، إلا بالشرح كشرح ابن جني كتاب: (التصريف) للمازني في كتابه: (المنصف)، أو بالإشارة إليها في كتب التراث العربي، ككتابه (الأوسط في النحو).

أما مؤلفاته المفقودة: فكتاب (ما تلحن فيه العامة، الألف واللام، والديباج_ على خلاف كتاب أبي عبيدة_، والعروض، والقوافي).

ولما ذاعت شهرة آراء المازني_ التي كانت بمنزلة الياقوت الرائق، والزبرجد الفائق_ في الأوساط العلمية، حظيت باهتمام كثير من العلماء، فتسابقوا إلى حفظها وفهمها وشرحها والتعليق عليها، وكان حتمًا عليهم تسجيلها في مؤلفاتهم؛ للاستدلال بها على صحة مذاهبهم، أو للاستئناس بها.

سادسًا- مذهبه النحوي.

المازني بصري المذهب، مؤيد لسيبويه وأصحابه في جميع سؤالات البحث.

سابعًا- وفاته.

اختُلف في وفاته التي كانت في مصر[٢]؛ فقيل: إن سنة وفاته: "٢٣٠هـ"[٣]، وقيل: "٢٣٦هـ"[٤]، وقيل: "٢٤٧هـ" في السنة التي قتل فيها المتوكل[٥]، وقيل: "٢٤٨هـ"، **والراجح:** أنها كانت سنة (٢٤٩هـ) بالبصرة[٦]؛ لكونه لبعض المصنفين المُتَقَدِّمين[٧].

❁❁❁

(١) ينظر تاريخ بغداد ٧/ ٥٧٩، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ١/ ٢٨١، والأعلام ٢/ ٩٦.

(٢) ينظر طبقات علماء الحديث ٢/ ٢٢٧، وتذكرة الحفاظ ٢/ ٥٤٤.

(٣) معجم الأدباء ٢/ ٧٥٨.

(٤) تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم/ ٧٠.

(٥) نزهة الألباء في طبقات الأدباء/ ١٤٠.

(٦) ينظر إنباه الرواة على أنباه النحاة ١/ ٢٨٢.

(٧) ينظر تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم/ ٦٥.

المطلب الثالث-

(الحديث عن السؤالات النحوية والتصريفية وجواباتها)

أولًا- مصادر السؤالات.

لم أعثر على سؤال من سؤالات المازني النحوية أو التصريفية لشيخه الأخفش، وذلك بالرجوع إلى مؤلفات الأخفش التي وصلت إلينا، وإلى ما شرحه ابن جني لكتاب: (التصريف) للمازني في كتاب: (المنصف)؛ فجمعتها مما توفر لدي من كتب التراث العربي.

ثانيًا- طرق السؤالات.

لقد تنوعت طرق العلماء في نقل سؤالات المازني النحوية والتصريفية لشيخه الأخفش إلى نوعين:

أحدهما- منهم من حكاها بسند متصل بالمازني، كما جاء في (السؤال السادس): الخلاف في تصغير (أَشْيَاء).

والآخر- منهم من حكاها دون سند، وأوردها مباشرة، تبدأ بـ"سألت الأخفش، أو سألت أبا الحسن، أو سألت أبا الحسن الأخفش"؛ اعتمادًا على شهرة إسنادها عند علماء عصرهم، كما جاء في بقية السؤالات.

والغالب على هذه الطُّرق: الاعتراض، والتنظير، والاستدلال، والاستطراد.

ثالثًا- أنواع السؤالات في هذا البحث-

- **أحدهما**- نحوية، والغرض من طرحها: السؤال عن التعريف والتنكير، والصرف ومنعه، والترخيم، والماهية، والعامل.
- **والآخر**- تصريفية، انفرد المازني فيها بسؤالين لشيخه، والغرض من طرحها: السؤال عن الأصل، والتصحيح والإبدال، والعلة التصريفية، والتعجب، والمحذوف، والتصغير.

كما انقسمت الجوابات في هذا البحث إلى قسمين–

- **أحدهما**– جوابات وافق المازني مذهب شيخه فيها موافقة تصريحة، أو موافقة سكوتية.
- **والآخر**– وهو الغالب_ جوابات خالف المازني مذهب شيخه فيها.

رابعاً- أساليب السؤالات.

معظم السؤالات كانت دقيقة ومباشرة؛ تبدأ بـ"سألت الأخفش، أو سألت أبا الحسن، أو سألت أبا الحسن الأخفش، وقلت للأخفش".

خامساً- الدراسات السابقة في السؤالات.

- سُؤالات سيبويه للخليل في إعراب القرآن من البابة الثانية (جمعًا ودراسة).[١]
- سُؤالات أبي العباس المبرد النحوية والتصريفية لشيخه أبي عثمان المازني (جمعًا ودراسة).[٢]
- سُؤالات أبي علي الفارسي النَّحويّة لشيخه أبي بكر بن السراج (جمعًا ودراسة).[٣]

سادساً- أهمية دراسة سؤالات العلماء.

إن دراسة مثل هذه القضية فيها إضافة للدرس النحويّ والتصريفيّ، برزت أهميتها من خلال المنزلة العلمية للسائل والمسئول وقدر المسئول عنه؛ لأن هذه السؤالات لم يذكرها المازني في كتاب (التصريف)، كما أنه لم ينص عليها فيما بقي من كتابه

---

(١) إعداد: د. عبد العزيز بن حميد بن محمد الجهني_ كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز بجدة_ مجلة بحوث كلية الآداب_ العدد: مئة وستة_ يوليو (٢٠١٦م).

(٢) إعداد: د. عبد الله بن محمد بن جار الله النغيمشي_ كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة القصيم_ مجلة العلوم العربية_ مجلة علمية فصلية محكمة_ المجلد الخامس_ العدد الثاني/ ٣٨٥_ ٤٦١، رجب ١٤٣٣ هـ_ مايو (٢٠١٢م).

(٣) إعداد: د. عبد الله بن محمد بن جار الله النغيمشي_ كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة القصيم_ مجلة العلوم العربية_ مجلة علمية فصلية محكمة_ العدد الثاني والثلاثون/ ١٥٣_ ٢٢٨، رجب (١٤٣٥ هـ).

(الأوسط في النحو)؛ بل جاءت متناثرة في كتب اللغة، والنحو، والتصريف، فجمعتُها ودرستها؛ ليفيد منها طلاب العلم في معرفة فكر العالمين، وطرق استدلالاتهم وترجيحاتهم، وآداب تعامل طالب العلم مع شيخه.

سابعاً- أساليب الجوابات: كانت جوابات الأخفش_ غالبًا_ مقرونة بعلل على قدر السؤال.

ثامناً- موقف المازني من جوابات شيخه.

يتمثل في صورتين_

- موافقة شيخه موافقة تصريحة، كقوله: "والقول عندي كما قال".

كما وافقه موافقة سكوتية، باكتفائه بطرح السؤال كما في: (الفصل الثاني/ السؤال الثاني)_ دون تعليق منه_.

- مخالفة شيخه، وبدا ذلك في استمرار مناقشته له، بعد الإجابة عن السؤال المراد، مثل: (الفصل الثاني/ السؤال الأول).

ثالثًا- سُؤالات المازنيّ للأخفش الأوسط، وتنقسم إلى قسمين-

القسم الأول- (السُؤالات النحوية)

السؤال الأول- حكم دخول (أل) على (بعض وكلّ)

قال الزجاجي في باب: ذكر امتناع (بعض، وكلّ) في حال الإفراد من أن ينعتا، أو ينعت بهما، وذكر علة استحالة استعمال (البعض والكلّ)، معرفين بالألف واللام إلا مجازًا: "إن أبا عثمان المازني قال: **سألت أبا الحسن الأخفش** عن إدخال الألف واللام في (كلّ، وبعض) أيجوز أن أقول: "جاءني الكلّ، عندي البعض" إذا كنت أذهب إلى قوم قد عرفهم من أخاطبه؟ فقال: "أراه جائزًا، **ولا أعرفه من كلام العرب**؛ لأن العرب لم تدخل الألف واللام_ هاهنا_"[(١)].

أشار الزجاجي في النص السابق إلى مناظرة، دارت بين المازني والأخفش عن: حكم تعريف (بعض وكلّ) بـ(أل)، إذا كان بينهما وبين المخاطب عهد متقدم، ونسب إلى الأخفش جواز تعريفهما_ رغم عدم سماعهما من كلام العرب_، ولم يعترض المازني على إجابة شيخه، مما يدل على موافقته لرأيه موافقة سكوتية.

(العرض والدراسة)

(بعض، وكلّ) من الأسماء الملازمة للإضافة في الغالب، وإذا أُفردتْ كان معناها على الإضافة، فلا تدخل عليهما (أل)- فلا يقال: "الكلّ، والبعض"؛ لئلا يجمع بين (أل) والإضافة، واختلف فيهما، أهما معرفة أم نكرة؟[(٢)]

<u>وللنحويين في حكم استعمال (البعض، والكل)، وعلته مذهبان:</u>

<u>المذهب الأول</u>-

منع استعمال (البعض، والكل)؛ لأنهما في نية الإضافة، فلا يدخلهما الألف واللام.

---

(١) اشتقاق أسماء الله/ ٢٦٧.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش٢/ ١٤٥.

وهو مذهب ابن السيد البطليوسي، ويدل عليه قوله: "قال أبو القاسم في هذا الباب: وإنما قلنا: "بدل البعض، والكل"؛ **مجازًا**، وعلى استعمال الجماعة له مسامحة، **وهو في الحقيقة غير جائز**، وأجود من هذه العبارة أن تقول: ويبدل الشيء من الشيء وهو بعضه. قال المفسر: هذا **اعتذار اعتذر به** أبو القاسم من قوله في صدر الباب: "ويبدل البعض من الكل" أن تقول: "ويبدل الشيء من الشيء، وهو بعضه"... والذي دعاه إلى الاعتذار في هذا الموضع أن بعض النحويين المعاصرين له عارضه فيه، فالحق هذه الزيادة"[١]، وهذا الاعتذار من إدخاله (أل) على (بعض وكلّ)، وهما يقدران تقدير المعارف؛ لأنهما مضافان في المعنى_ فقط_.

ونُسب هذا المذهب إلى الجمهور[٢].

<u>واحتُج لصحة منع دخول (أل) عليهما</u>: بأن ذلك كالجمع بين (أل)، ومعنى الإضافة؛ لتضمنها معناها، فصارت الإضافة فيهما كالملفوظ بها، وذلك من قِبَل أن (بعض) يفيد البعضية، ويقتضي الشيء المبعَّض، و(كل) اسم لأجزاء الشيء، فهو يقتضي المجزَّأ[٣]، فقولك: "مررت بكل، وبعض" بمنزلة: "مررت بكلهم وبعضهم"، فكما لا يقال: "الكلهم، والبعضهم"، كذلك لا يقال: "الكل، والبعض"؛ لأنهما بمنزلة المضمر، والمضمر لا ينعت به الظاهر، ولا يعرف بـ(أل)، فلا يقال: "الأنت، والأنا، والهو"، وأنه لم يجيء في شيء من كلام العرب_ ألبتة_، فإدخال (أل) عليهما خطأ قياسًا وسماعًا، إلا مجازًا واتساعًا وصرفًا لهما عن هذا المعنى.[٤]

<u>المذهب الثاني</u>-

جواز استعمال (البعض، والكل).

---

(١) كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل (بتصرف يسير)/ ١٢٧.

(٢) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد ٣٤٨/٢

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش٢/ ١٤٥، وتوجيه اللمع لابن الخباز/ ٢٧٦.

(٤) ينظر اشتقاق أسماء الله للزجاجي/ ٢٦٧.

وهذا المذهب منسوب إلى سيبويه[١]، والأخفش[٢]، والمازني[٣]، والفارسي[٤].

وقد يكون لـ(كل، وبعض) حال أخرى: **يحسن** فيها دخول (أل) عليهما، وهي– أن يقال: "ابعث إليّ بالكل من تلك الدراهم، وقد وجهت إليك البعض من تلك الثياب"، إذا كان بينه وبين من يخاطبه عهد متقدم، **فيحسن** دخول (أل) عليهما في هذا الوجه؛ لأنهما ليسا مضافين، ومع هذا فإنه يقال: "العشر، والتسع، والثمن، والسبع، والسدس، والخمس، والربع، والثلث، والنصف"، فيدخل عليها (أل).[٥]

واعتذر ابن السيد البطليوسي[٦] عن هذا الرأي؛ لأن (كل، وبعض) يقدران تقدير المعارف؛ لكونهما مضافين في المعنى، وإن لم يضافا في اللفظ.

والحاصل: من الدراسة السابقة تبين: نسبة جواز تعريف (بعض، وكلّ)، إذا كان بينه وبين من يخاطبه عهد متقدم_، رغم عدم سماعه من كلام العرب إلى الأخفش، وأن المازني أنه لم يعترض على إجابة شيخه، مما يدل على موافقته لرأيه موافقة سكوتية.

كما دلت رواية الأخفش_ في هذه المسألة_ على أن العرب لم تستعمل (البعض، والكلّ) على **ضعف رأيه**، وليس بجائز للعلتين_ اللتين ذكرتا_، وهما: أنهما بمنزلة

---

(١) لم أعثر عليه_ فيما اطلعت عليه من كتابه_، ولعله ورد فيما ضاع من التراث، وينظر أمالي ابن الشجري ٢٣٣/١.

(٢) لم أعثر عليه_ فيما اطلعت عليه من كتبه_، ولعله ورد فيما ضاع من التراث، وينظر اشتقاق أسماء الله للزجاجي/ ٢٦٧.

(٣) لم أعثر عليه_ فيما اطلعت عليه من كتاب التصريف للمازني الذي شرحه ابن جني في كتابه المنصف_، ولعله ورد فيما ضاع من التراث، وينظر المصدر السابق/ ٢٦٧.

(٤) لم أعثر عليه_ فيما اطلعت عليه من كتبه_، ولعله ورد فيما ضاع من التراث، وينظر أمالي ابن الشجري ٢٣٣/١.

(٥) ينظر كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل/ ١٢٨.

(٦) المصدر السابق/ ١٢٧، ١٢٨.

المضاف إلى المضمر، أو بمنزلة المضمر، فلا تدخله (أل)، إلا بخروجهما عن ذلك التقدير، وجعلهما اسمين، وضعا على قوم قد عرفهم المخاطب، غير مفصولين من الإضافة، ولا مقدر ذلك فيهما، فيكون ذلك جائزًا، وعلى هذا الوجه وقعت المسامحة في استعمالهما في كلام المتأخرين، فكثيرًا ما ترى استعمالهما بـ(أل) في كلام أهل العلم.(١)

۞۞۞

السؤال الثاني- التسمية بـ(أحْمَر) الصفة بين الصرف ومنعه.

قال السيرافي: "إن المازني سأل الأخفش، فقال له: لم صرفته؟ [أي: (أَحْمَر) في النكرة، بعد التسمية]. قال: لأنه صار اسمًا، وزالت عنه الصفة، فبقي فيه وزن الفعل_ فقط_. فقال له المازني: ألست تقول: "تسوة أربع"، فتخفض الأربع، وتنونه، وهو صفة على وزن الفعل؟ فقال: بلى. قال: فلم صرفته، وقد اجتمعت فيه علتان: وزن الفعل، والصفة؟ قال: لأن (أَرْبَع) اسم في الأصل، ولا أحكم له حكم الصفة، وإن وصفت به. فقال له المازني: فاحكم لـ(أَحْمَر) بحكم الصفة، وإن سميت به؛ لأن الأصل فيه صفة، **فلم يأت الأخفش بمقنع**"(٢).

أشار السيرافي في النص السابق إلى مناظرة، دارت بين المازني والأخفش عن: علة صرف (أَحْمَر) وما شابهه في النكرة بعد التسمية، ونسب إلى الأخفش أنه يرى: أن (أَحْمَر) وما شابهه ينصرف، إذا سمي به؛ لأنه صار اسمًا، وزالت عنه الصفة، فبقي فيه وزن الفعل_ فقط_.

كما سجل اعتراض المازني على شيخه بسؤاله عن علة صرف (أَرْبَع)، وقد اجتمعت فيه علتان: وزن الفعل، والصفة، فأجابه: بأن (أَرْبَع) اسم للعدد في الأصل، وليس له حكم الصفة، وإن وصفت به؛ لأن شرط الوصف أن يكون في الأصل، فلا

(١) ينظر اشتقاق أسماء الله للزجاجي/ ٢٦٧.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٤٦٢/٣.

تضره الغلبة، لذا صرف: (مررت بنسوة أربع)، ومنع صرف: (أسود)[١].

فأراد المازني أن يحكم شيخه لـ(أَحْمَر) بحكم الصفة، وإن سميت به؛ لأن الأصل فيه صفة، بيد أن الأخفش لم يفعل، ولم يأتِ بما يقنع المازني.

(العرض والدراسة)

ما كان على وزن (أَفْعَل) معرفة، الذي مؤنثه (فَعْلَاء)، نحو: (أَحْمَر، وأَصْفَر)، لا ينصرف؛ للتعريف ووزن الفعل، وكذلك لا ينصرف نكرة؛ للصفة ووزن الفعل.[٢]

وللنحويين في باب (أَحْمَر) ثلاثة[٣] مذاهب:

المذهب الأول-

أن الصفة التي على وزن (أَفْعَل) معرفة، ومؤنثها (فَعْلَاء)، نحو: (أَحْمَر) لا تنصرف معرفة كانت، أو نكرة.[٤]

وهذا مذهب الخليل[٥] وسيبويه، ويدل عليه قوله في (باب ما ينصرف وما لا ينصرف): "هذا باب (أَفْعَل) اعلم أن (أَفْعَل)، **إذا كان صفة، لم ينصرف في معرفة ولا نكرة**، وذلك لأنها أشبهت الأفعال، نحو: (أذهب، وأعلم). قلت: فما باله لا ينصرف، إذا كان صفة، وهو نكرة؟ فقال: **لأن الصفات أقرب إلى الأفعال**، فاستثقلوا التنوين فيه، كما استثقلوه في الأفعال، وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل؛ إذ كان مثله في البناء

---

(١) ينظر شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ١/ ١٢٦.

(٢) ينظر المقتضب ٣/ ٣١٩، وما ينصرف وما لا ينصرف/ ٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١٦٧/١، ١٧٣، ١٧٤، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٥٦٨.

(٣) **وليست أربعة كما قال المرادي في كتابه؛ لكون المذهب الرابع نفس المذهب الثاني، والله أعلم.** ينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣ / ١٢٢٣، ١٢٢٤.

(٤) توضيح المصدر السابق ٣/ ١٢٢٣.

(٥) لم أعثر عليه_ فيما اطلعت عليه من كتابه_، ولعله ورد فيما ضاع من التراث، وينظر الكتاب (هارون) ٣/ ١٩٣.

والزيادة وضارعه، وذلك نحو: (أَخْضَر، وأَحْمَر، وأَسْوَد، وأَبْيَض، وآدَر)، فإذا حقرت قلت: "أُخَيْضِر، وأُحَيْمِر، وأُسَيْوِد"، فهو على حاله قبل أن تحقره، من قبل أن الزيادة التي أشبه بها الفعل مع البناء ثابتة، وأشبه هذا من الفعل: (ما أميلح زيدًا)، كما أشبه (أَحْمَر): (أَذْهَب)"[١].

وقال_ أيضًا_: "وجميع ما ذكرنا في هذا الباب **ينصرف في النكرة** فإن قلت: فما بالك تصرف (يزيد) في النكرة؟ وإنما **منعك من صرف (أَحْمَر) في النكرة**، وهو اسم؟ أنه ضارع الفعل، فـ(أَحْمَر)_ إذا كان صفة_ بمنزلة الفعل قبل أن يكون اسمًا، فإذا كان اسمًا، ثم جعلته نكرة، فإنما صيرته إلى حاله_ إذا كان صفة_، وأما (يزيد) فإنك لما جعلته اسمًا في حال يستثقل فيها التنوين، استثقل فيه ما كان استثقل فيه قبل أن يكون اسمًا، فلما صيرته نكرة لم يرجع إلى حاله قبل أن يكون اسمًا، و(أَحْمَر) لم يزل اسمًا"[٢].

فسيبويه جعل علة منع (أَحْمَر) وما شابهه من الصرف، إذا كان صفة، وهو نكرة: مضارعته للفعل من ناحية ثقل التنوين فيه.

ونُسب إلى الأخفش[٣]: أنه وافق سيبويه في كتاب الأوسط في قوله الأخير.

قال الأخفش: "وما كان من (أفعل) صفة، فهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، نحو: (آدَم، وأَحْمَر، وأَخْضَر، وأَصْفَر)، وإنما يكون معرفة، إذا سميت به رجلًا، ولم ينصرف في المعرفة ولا النكرة، **والقياس: أن ينصرف في النكرة**؛ لأنك إذا سميت به رجلًا، فقد خرج من حد الصفة، وصار مثل: (أحمد، وأسلم)؛ لأنه إذا صار اسم رجل لم

(١) الكتاب (هارون) ٣/ ١٩٣.

(٢) المصدر السابق (هارون) ٣/ ١٩٨.

(٣) لم أعثر عليه_ فيما اطلعت عليه من كتبه_، ولعله ورد فيما ضاع من التراث، وينظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٩.

يجز أن يوصف به، وهو اسم رجل"[١].

وفيه نظر؛ حيث حكم الأخفش بصرف الأسماء على وزن (أفعل)، إذا سمي بها، والمراد: تنكيرها، بينما سيبويه[٢] يمنع صرفها قولًا واحدًا.

والغالب: أن تلك المخالفة كانت بعد وفاة سيبويه، وانتماء الأخفش للمذهب المعتزلي، ولما ناظره المازني في المسألة عاد إلى منهج البصريين، وهو آخر ما استقر عليه في كتابه (الأوسط في النحو).

كما نُسب هذا المذهب إلى المازني[٣]، واختاره الزجاج[٤]، وهو مذهب المبرد[٥]، والفارسي[٦].

واحتُج[٧] لصحة هذا المذهب بأنه لم يزل اسمًا؛ لأنه حين كان صفة اسمًا لا ينصرف، وأنت إذا نكَّرْتَه بعد التعريف، فقد أعَدْتَه إلى حال كان فيها لا ينصرف.

المذهب الثاني-

أن الصفة التي على وزن (أَفْعَل)، ومؤنثها (فَعْلَاء)، إذا سميت بها رجلًا، نحو:

---

(١) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ١/ ١٧٧، وينظر التعليقة على المقرب لابن النحاس ٩٨٩/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٢٢٣، ١٢٢٤، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٥/ ٥٩٢.

(٢) الكتاب (هارون) ٣/ ١٩٣، ١٩٨.

(٣) لم أعثر عليه_ فيما اطلعت عليه من كتاب المنصف لابن جني_، وينظر شرح الكتاب للسيرافي ٤٦١/٣.

(٤) ما ينصرف وما لا ينصرف/ ٧، ٨.

(٥) المقتضب ٣/ ٣١٩، وينظر الانتصار لسيبويه على المبرد/ ٢٠٣.

(٦) الإيضاح العضدي/ ٢٩٧.

(٧) التعليقة على كتاب سيبويه ٣/ ١٧.

(أحْمَر) لم تنصرف في المعرفة، وتنصرف في النكرة.[١]

ونُسب هذا المذهب إلى الأخفش[٢] في أحد قوليه، وهو مخالف لنسبة ما ورد في كتابه (الأوسط في النحو)[٣].

كما نُسب إلى المبرد[٤]، وهو خلاف ما نص عليه في كتابه؛ لقوله: "اعلم أن كل ما لا ينصرف من مذكر أو مؤنث، عربي أو أعجمي، قلّت حروفه أو كثرت في المعرفة، فإنه ينصرف في النكرة، إلا خمسة أشياء فإنها **لا تنصرف في معرفة، ولا نكرة،** فمنها: ما كان من (أفعل) صفة نحو: (أخضر، وأحمر)"[٥].

وهذا المذهب منسوب إلى الفارسي[٦]، وهو خلاف ما نص عليه في كتابه؛ لقوله: "باب (ما كان على وزن الفعل) لو سميت رجلًا: (ضُرِب، أو ضورب، أو ضُرب، أو ضَرب) لم تصرف... **ولو سميته بـ(أحمر)، ثم نكرته لم تصرفه**"[٧].

وهذا المذهب هو القياس عند الزمخشري[٨].

المذهب الثالث-

أنه إن سمي بـ(أحْمَر)_ رجل أحمر_ لم ينصرف بعد التنكير، وإن سمي به (أسود) أو نحوه، انصرف.

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣ / ١٢٢٣.

(٢) ينظر التعليقة على كتاب سيبويه ٣/ ١٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٩.

(٣) ينظر التعليقة لابن النحاس ٢/ ٩٨٩، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٥/ ٥٩٢.

(٤) لم أعثر عليه_ فيما اطلعت عليه من كتبه_، ولعله ورد فيما ضاع من التراث، وينظر ما ينصرف وما لا ينصرف/ ٨.

(٥) المقتضب ٣/ ٣١٩، وينظر الانتصار لسيبويه على المبرد/ ٢٠٣.

(٦) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٢٢٤.

(٧) الإيضاح العضدي (بتصرف يسير)/ ٢٩٧.

(٨) شرح المفصل لابن يعيش١/ ١٩٣.

ونُسِب هذا المذهب إلى الفراء[١]، وابن الأنباري[٢].

والحاصل:

المذهب الأول هو **الراجح** في المسألة، وآخر ما استقر عليه الأخفش في كتابه (الأوسط في النحو)، ووافقه المازني فيه؛ لأنه إن كان (أَحْمَر) سمي بصفة غلبت عليه، فإنه غير مصروف في المعرفة والنكرة؛ لأنك إذا نكرت، فقلت: "مررت بأحمرَ يا هذا، وأحمرَ آخر"، فقد رددته إلى حال قد كان فيها لا ينصرف، وتلك الحال صفة له، فهذا لا ينبغي أن ينصرف. ولأنه يجوز مع العلمية بقاء معنى الوصف، فيجوز أن يعتبر بعدها، فليس اعتبار الوصف بعد العلمية بلازم، وهو في الوصف الغالب من دون العلمية، كـ(أَسْوَد) لازم؛ لبقائه بحاله قطعًا.[٣]

عدول الأخفش عن رأيه في المسألة، وموافقته مذهب البصريين؛ لكون حجته_ فيما قال أولًا_ غير كافية.

۞۞۞

السؤال الثالث- ترخيم (طَيْلِسان) على لغة من ينتظر

قال ابن السراج: "إن أبا عثمان قال: سألت الأخفش: كيف يرخم: (طَيْلِسان)_ فيمن كسر اللام[٤]_ على قولك: "يا حارِ"؟ فقال: "يا طَيْلِسُ، أقبل". قلت: أرأيت (فَيْعِل) اسمًا_

---

(١) لم أعثر عليه_ فيما اطلعت عليه من كتبه_، ولعله ورد فيما ضاع من التراث، وينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣ / ١٢٢٣.

(٢) لم أعثر عليه_ فيما اطلعت عليه من كتبه_، ولعله ورد فيما ضاع من التراث، وينظر المصدر السابق ٣ / ١٢٢٣.

(٣) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف/ ٨، وشرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ١/ ١٢٦.

(٤) للعرب في الترخيم مذهبان: أحدهما، وهو أشهرهما، وأقواهما فِي النحو: الترخيم بلغة من ينتظر الحرف، أي: ينتظر الحرف المحذوف، ويقال: لغة من نوى المحذوف، وهو: أن تحذف آخر الاسم، فلا يغير ما بقي، فتقول في (جعفر، وحارث): "يا جعفَ، ويا حارِ". والآخر: الترخيم=

قط_ في الصحيح؟ إنما يوجد هذا في المعتل، نحو: (سيِّد، وميِّت). قال: فقال: **قد علمت أني قد أخطأت**، لا يجوز ترخيمه إلا على قولك[١]: "يا حارِ"[٢].

أشار ابن السراج في النص السابق إلى مناظرة، دارت بين المازني والأخفش عن: كيفية ترخيم (طَيْلِسان) على لغة من ينتظر، ونسب إلى الأخفش أنه جوّز ذلك أولًا، **ثم عدل عن رأيه** لما نبه المازني شيخه بسؤاله؛ لأنه لزم منه استعمال ما لا نظير له، لو رخم على تقدير تمام الكلمة؛ فليس في كلامهم (فَيْعِل) صحيح العين، إلا ما ندر كـ(صيقل) اسم امرأة، وجوّز ترخيمه على لغة من ينتظر.[٣]

(العرض والدراسة)

إذا كان في آخر الاسم زائدتان في حكم الواحدة، أي: أنهما زيدتا_ معًا_، وكل واحدة بمعنى آخر حذفتا_ معًا_ **بشروط:** أن تكون الأولى منهما حرف لين، ساكنًا، زائدًا، رابعًا فصاعدًا، وقبله حركة مجانسة لفظًا أو تقديرًا. وهذا النوع من الزيادة يقع في سبعة أعلام: زيادتا التثنية، كـ(زيدان، ويضربان). وزيادتا جمع المذكر السالم، كـ(مسلمون، ويسلمون). وزيادتا جمع المؤنث السالم، كـ(مسلمات). وزيادتا، كـ(مروان). وياء النسب وما أشبهها، كـ(كوفي). وألفا التأنيث كـ(صحراء). وهمزة الإلحاق مع الألف التي قبلها

= بلغة من لا ينتظر، ويقال: لغة من لم ينوِ المحذوف، وهو: أن يحذف آخر الكلمة، ويجعل ما بقي اسمًا على حياله، كأنه لم يحذف منه شيء، فيعطى آخر ما بقي ما يحق لمثله الكائن آخرًا في أصل الوضع، فتبنيه على الضم، ويجري مجرى المنادى المفرد، فتقول في (جعفر، وحارث): "يا جعفُ، ويا حارُ"، **واللغتان مطردتان** في جميع الأسماء المرخمة، إلا أن تكون صفة فيها تاء التأنيث، فإنها لا ترخم إلا على لغة من نوى خاصة. ينظر الكتاب (هارون) ٢٣٩/٢، والمرتجل في شرح الجمل/١٩٨، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٢١٧، وشرح ألفية ابن مالك المسمى «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة» ٢/ ٥٦٦، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٨٨/٢.

(١) "قول من قال: يا حار". في تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٦٤١/٧.

(٢) الأصول في النحو ٣٧٣/١، وينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٦٤١/٧.

(٣) ينظر شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك/ ٤٢٧، ٤٢٨.

كـ(علباء). وإن كانت الكلمة بعد الحذف في الترخيم لا تبقى على مثال الأصول، نحو: (طَيْلِسان) مسمى به، فلأئمة النحو فيها ثلاثة مذاهب[١]:

المذهب الأول–

إن سميت بـ(طَيْلِسان) في لغة من كسر لامه، قلت في ترخيمه: "يا طيلِسُ، تعال"، **ولا يجوز**: "يا طيلِسَ".[٢]

وهذا المذهب منسوب إلى الأخفش[٣] والمازني[٤]، وتبعهما ابن الأثير، ويدل عليه قوله: "وإن كانت الكلمة بعد الحذف لا تبقى على مثال الأصول، لم ترخّم، نحو: (طيلسان) علمًا، فيمن كسر اللام"[٥].

واختاره ابن الوردي[٦]، كما صححه ابن عقيل[٧].

واحتُج لهذا المذهب بأنه ليس في كلامهم (فَيْعِل) صحيح العين، إنما جاء ذلك في المعتل، كـ(سيّد، وميّت، وهيّن، وليّن).[٨]

---

(١) ينظر الكتاب (هارون) ٢/ ٢٥٦_ ٢٥٩، والمسائل الحلبيات/ ٣٥٧، واللمع في العربية/ ١١٥، ١١٦، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٥٣، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ٤/ ١٧٦٤، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١١٣٨، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣/ ٧١، ٧٢.

(٢) ينظر البديع في علم العربية ١/ ٤١٦.

(٣) لم أعثر عليه_ فيما اطلعت عليه من كتبه_، ولعله ورد فيما ضاع من التراث، وينظر الأصول في النحو ١/٣٧٣.

(٤) لم أعثر عليه_ فيما اطلعت عليه من كتاب المنصف لابن جني_، وينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٧/٣٦٤٢.

(٥) البديع في علم العربية ١/ ٤١٦.

(٦) ينظر شرح ألفية ابن مالك المسمى «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة» ٢/ ٥٦٦_ ٥٦٨.

(٧) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٥٥٦.

(٨) أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٢٩، وينظر البديع في علم العربية ١/ ٤١٦.

المذهب الثاني-

الترخيم على اللغتين في: (يا طيلس_ مسمى به_)، وإن لم يكن في الصحيح اسم على (فَيْعِل)، ولم يعتبر ما يؤول إليه الاسم بعد الترخيم وتقدير التمام، من كونه ليس على وزن من أوزانهم، أو كون الكلام يكون عليه أولًا، صحيحًا كان أو معتلًا.(١)

ونُسب هذا المذهب إلى السيرافي(٢)، وهو خلاف ما نص عليه في كتابه؛ لقوله: "وإنما اضطر الشاعر، **فحذف الهاء**، كبعض ما يحذف في الضرورة... ومنه **كسر اللام** في: (طَيْلِسان)، وقد أنكره الأصمعي، وذكره الأخفش والمازني ومحمد بن يزيد على تصريف مسائل النحو عليه بالرواية الضعيفة، لا على تحقيق الرواية فيه"(٣).

وجعل ابن الناظر(٤) هذا المذهب مطردًا في جميع الأسماء المرخمة، إلا أن يكون صفة فيها تاء التأنيث، فإنها لا ترخم إلا على لغة من نوى خاصة.

واحتُج لصحة هذا المذهب بزعمهم أن العرب لا تشترط أن يكون ما بقي بعد الترخيم في لغة من لم ينو الرد على أبنية كلامها؛ لأنه شيء عرض في الكلام، وليس ببنية أصلية. كما احتُج بالقياس على جواز قولهم: (يا منص)؛ فجيء به على (مفع)، وليس مثله في الكلام، وأن الأوزان إنما يعتبر فيها الأصل، لا ما صارت إليه بعد الحذف.(٥)

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٥٥٦.

(٢) لم أعثر عليه_ فيما اطلعت عليه من كتبه_، ولعله ورد فيما ضاع من التراث، وينظر أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٢٩.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي(بتصرف يسير) ٥/ ٣٨٣، ٣٨٤، وفوائت كتاب سيبويه للسيرافي (بتصرف يسير)/ ٨٥_ ٨٨.

(٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٧/ ٣٦٤٠.

(٥) ينظر شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ٦٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٢٩، وارتشاف الضرب من لسان العرب ٥/٢٢٣٨، ٢٢٣٩، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٧/ ٣٦٤١، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢/ ٩٠.

وقد تعقب ابن الشجري السيرافي، فقال معلقًا على مذهبه: "**وهذا تشبيه فاسد**؛ لأنه شبه مثالًا تامًا بمثال ناقص محذوف اللام، وإنما يشبه التام بالتام، كتشبيه (طيلس) بـ(حيدر)"[١].

المذهب الثالث-

جواز ترخيم (طَيْلِسان) على لغة من لم ينو المحذوف، فتقول: "يا طيلسُ".[٢]

صحح هذا المذهب ابن عصفور؛ حيث قال: "قال **أبو عمرو سألت أبا عثمان**: كيف ترخم: (طَيْلِسان) على لغة من لم ينو، فقال: أقول: "يا طَيْلِسُ، أقبل". فقلت له: ألم تزعم أنه لا يكون (فَيْعِل) في الصحيح؟ فقال لي: قد علمت أني قد أخطأت، إنما أقول: (يا طيلسَ). **والصحيح أنه يجوز**"[٣].

وفي هذه المناظرة نظر؛ لتسجيل المصادر[٤] أن السؤال كان من المازني لشيخه الأخفش، وأن الاعتراض كان من المازني على إجابة شيخه، وما كان من المازني أن يولي وجهه شطر القبلة الخطإ، ويقع فيما وقع فيه شيخه سابقًا!

وبالرجوع إلى كتاب الإيضاح[٥] تبين صحة ما أشرت إليه، وهو: إن المناقشة كانت بين الأخفش والمازني، وليست كما ذكر ابن عصفور في النص السابق.

واحتُج لصحة هذا المذهب بأن الأوزان لا تراعى في الترخيم؛ ألا ترى أن (حارُ) إنما هو (فاعُ)، وذلك لا يوجد، وأن وزن (يا حارُ): (فاعل) على أصله قبل الترخيم، وكذلك (طَيْلِسان) بوزن (فَيْعلان)، لا (فَيْعِل)، فيجوز أن تقول: "يا طيلسُ".[٦]

---

(١) أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٢٩.

(٢) ينظر كتاب البيان في شرح اللمع/ ٤٠٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٢١.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٢١.

(٤) الأصول في النحو ٣٧٣/١، وينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٦٤١/٧.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٠٠.

(٦) ينظر كتاب البيان في شرح اللمع/ ٤٠٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٢١.

والحاصل:

ما ذهب إليه سيبويه، ونُسب إلى الأخفش والمازني ومن تبعهما **هو المختار من هذه المذاهب**؛ لأن (طَيْلِسان) بعد الحذف لن تظل على مثال الأصول، إذا رخمت بلغة من لا ينتظر؛ لأنها تبقى على وزن: (فَيْعِل)، وهو مهمل في وضع العرب، فلا يكون في الأسماء الكاملة، وإنما جاء في المعتل، نحو: (سيّد، وميّت)، والترخيم على لغة من ينوي ثبوت المحذوف مأمون بترخيمه على الوجه الأعرف.(١)

❁❁❁

السؤال الرابع- ماهية (إذا)(٢)

قال الفارسي: "قال أبو عثمان: أتذكر إذ تقول: (إذ) لما مضى، كيف أضافها إلى مستقبل؟ فقال: لأنه حكى ما مضى. قال: فلما جعلوا للماضي ما يدل عليه جعلوا (إذا) للمستقبل، وقال الأخفش: **يجوز** في قولك إذا قلت: "بينما أمشي فإذا زيد منطلق"، أن يكون **مفاجأة، ويجوز** أن يكون **وقتًا**، كأنه قال: "فوقت انطلاق زيد موجود". قال أبو عثمان: فليس_ هاهنا_ شيء، إلا أن يقال له: "أرأيت (إذا) أتصرف هذا التصرف اسمًا؟" يعني: أنه لا يَتصرَّف هذا التصرُّف، أي: لا يُضمَر لها خبر؛ لأن قولك: "فإذا زيد منطلق"، (إذا) مضافة إلى (زيد منطلق)، وليس قبله شيء يعمل فيها فتكون ظرفًا له. قال: فليس لها وجه إلا أن تكون مبتدأة، ويُضمِر لها خبرًا على قول الأخفش. قال أبو عثمان: يكون_ هنا_ حرفًا للمفاجأة، ولا تكون وقتًا. وقال أبو عثمان: اسم، والدليل على

---

(١) ينظر البديع في علم العربية ١/ ٤١٦، وشرح تسهيل الفوائد ٣/ ٤٢٥، ٤٢٦، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٧/ ٣٦٤١، ٣٦٤٢.

(٢) سبق لي دراسة هذه المسألة في بحث: آراء الزجاج في كتاب ﴿البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية﴾ لجمال الدين الصنعانيّ ت: (٨٣٧هـ) (جمعًا ودراسة)؛ لنيل درجة التخصص (الماجستير)، بعنوان مختلف، وهو: (إذا) الفجائية بين الاسمية والحرفية، وللأمانة العلمية أعدت دراستها بشكل يتلاءم وعنوان البحث وخطته، مع الاستعانة بمصادر جديدة؛ وصولًا للرأي الراجح فيها، ولإتمام البحث.

ذلك أنها تبنى على الابتداء في قولك: "القتال إذا يأتيك زيد"، و"كان القتال إذ أتاك أخوك"، ولا يقولون: "يعجبني إذ كان ذاك"، و"لا يعجبني إذا يكون ذاك"؛ لأنهما لم يتصرفا في الأسماء أن يكونا فاعلين ولا مبتدأين"[١].

أشار الفارسي في النص السابق إلى مناظرة، دارت بين المازني وشيخه عن: ماهية (إذا)، ونسب إلى الأخفش: أنه يرى جواز أن تكون (إذا) الفجائية في نحو: (بينما أمشي فإذا زيدٌ منطلقٌ) ظرف زمان أو حرفًا يدل على المفاجأة عنده، كما نسب إلى المازني: أنه يرى أنها حرف يدل على المفاجأة، ولا يجوز أن تكون ظرف زمان، مستدلًا بأن (إذا) في قولك: "بينما أمشي فإذا زيد منطلق" ليس قبلها شيء يعمل فيها، فتكون ظرفًا له.

(العرض والدراسة)

(إذا) في اللغة العربية تكون لغير المفاجأة، ومن معانيها: الظرفية؛ لدلالتها على الزمان دون التعرض للحدث، متضمنة معنى الشرط، ولذلك تُجاب بما تُجاب به أدوات الشرط، مثل: (إذا جاء زيد فقم إليه)، ولم يجزم بها إلا في الشعر؛ لمخالفتها (إنْ) الشرطية؛ لأنها للمشكوك فيه، و(إذا) للمتيقن وجوده، وقد تدخل (إنْ) على المتيقن، إذا أُبهِم زمانه، وعلى المستحيل. كما أنها تتجرد للظرفية المحضة، ولا تتضمن معنى الشرط، مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾[٢]؛ لأنه ليس في الكلام ما يصلح أن يكون جوابًا إلا القسم[٣]، وتفيد_ أيضًا_ المفاجأة[٤]، وتختص بالجملة الاسمية؛ دفعًا لالتباسها

(١) مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها لابن جني/ ١٢٤، ١٢٥.

(٢) سورة الليل/ (١).

(٣) ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب ٣/ ١٤٠٨، والجنى الداني في حروف المعاني/٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٠، وشرح الكافية لابن جمعة ٢/٣٩٤.

(٤) أي: المباغتة والهجوم، وكان في (إذا) معنى المجازاة؛ لأن جوابها يقع عند الوقت الواقع، كما تقع المجازاة عند وقوع الشرط. ينظر الجنى الداني في حروف المعاني/ ٣٧٥، وشرح المفصل لابن يعيش٤/٩٦، والاتجاهات النحوية في (إذا) الفجائية وغير الفجائية– دراسة نحوية تحليلية/ ٩.

بالشرطية، ولا تقع في الابتداء، ولا تحتاج لجواب، نحو قوله تعالى: ﴿**إِذَا لَهُم مَّكْرٌ**﴾[١].[٢] وقد اختلف أئمة النحو في حقيقتها، أهي ظرف أم حرف؟ وإن كانت ظرفًا أهي ظرف زمان أم مكان؟ **<u>ولأئمة النحو في ماهيتها ثلاثة مذاهب</u>:**

<u>المذهب الأول</u>– أنها ظرف زمان.

وبه صرح سيبويه_ في أحد قوليه_؛ حيث قال: "وأما (إذا) فلما **يُستقبل من الدهر**، وفيها مجازاة، وهي **ظرف**، وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها، وذلك قولك: (مررت فإذا زيد قائم)"[٣].

فظاهر كلام سيبويه يفيد: أن (إذا) للزمن المستقبل، وأنها مبنية على السكون؛ لشبهها بالموصولات، ولإبهامها في المستقبل، وافتقارها إلى جملة بعدها توضحها.[٤]

وحُكي عن الأخفش[٥] أنه جوَّز هذا المذهب، ونُسب إلى المبرد[٦].

واحتُج لصحة كونها ظرف زمان بالبقاء لها على ما ثبت واستقر لها في الأصل، وإذا قُدِّر الشيء على أصله من وجه من الوجوه فهو أولى، ولا موجب لخروجها عنه.[٧]

ورُدَّ عليه بأن (إذا) تقع خبرًا عن الجثة في قولهم: "خرجت، فإذا زيد"، وظروف الزمان لا يُخبر بها عن الجثة، كما أنها لو كانت ظرف زمان لم يُحتج إلى وقوعها_ هنا_؛

---

(١) سورة يونس من/ (٢١).

(٢) ينظر شرح كافية ابن الحاجب لابن جمعة ٣٩٤/٢، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٤٨/٢.

(٣) الكتاب (هارون) ٢٣٢/٤.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش٩٥/٤، ٩٦، والجنى الداني في حروف المعاني/ ٣٧٣.

(٥) لم أعثر عليه_ فيما اطلعت عليه من كتبه_، ولعله ورد فيما ضاع من التراث، وينظر مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها لابن جني/ ١٢٤،١٢٥، ومجالس العلماء/ ٦٨، ٦٩.

(٦) لم أعثر عليه_ فيما اطلعت عليه من كتبه_، ولعله ورد فيما ضاع من التراث، وينظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٣٢٤/٧، والجنى الداني في حروف المعاني/ ٣٧٤.

(٧) ينظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٣٢٤/٧، و(البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية)– دراسة وتحقيقًا (مخطوط)/ ١١٥٠.

لأن تلك لا يقع بعدها إلا الفعل، والجملة الفعلية إذا وقعت في جواب الشرط اتصل به غير محتاج إلى ما يربطه بالشرط، و(إذا) الواقعة في جواب الشرط لا يقع بعدها إلا مبتدأ وخبر، فدل على كونها ليست زمانية.(١)

المذهب الثاني-

أنها حرف يفيد المفاجأة. صرَّح سيبويه_ في قوله الآخر_ بهذا المذهب، ويدل عليه قوله: "(أَمَّا) و(إذا) يُقطع بهما الكلام، وهما من حروف الابتداء، يصرفان الكلام إلى **الابتداء**، إلا أن يدخل عليهما ما ينصب"(٢). وقال_ أيضًا_: "فإذا قال: "حتى أدخلها"، فكأنه يقول: "سرت فإذا أنا في حال دخول"، فالدخول متصل بالسير، كاتصاله بالفاء، فحتى صارت_ ههنا_ بمنزلة (إذا)، وما أشبهها من حروف **الابتداء**"(٣).

كما حُكي عن الأخفش(٤) أنه جوز هذا المذهب_ أيضًا_ وكذلك المازني(٥)، وهو مذهب المبرد، ويدل عليه قوله: "فأما (إذا) التي تقع **للمفاجأة**، فهي التي تسد مسد الخبر، والاسم بعدها مبتدأ، وذلك قولك: "جئتك فإذا زيد"، و"كلمتك فإذا أخوك"، وتأويل هذا: (جئت، ففاجأني زيد)، و(كلمتك، ففاجأني أخوك)، وهذه تُغنِي عن الفاء، وتكون جوابًا للجزاء، نحو: (إن تأتني إذا أنا أفرح)، على حد قولك: (فأنا أفرح)"(٦).

---

(١) ينظر التعليقة على كتاب سيبويه ١٧٨/٢، والجنى الداني في حروف المعاني/ ٣٧٥.

(٢) الكتاب (هارون) ٩٥/١.

(٣) المصدر السابق (هارون) ١٧/٣.

(٤) لم أعثر عليه_ فيما اطلعت عليه من كتبه_، ولعله ورد فيما ضاع من التراث، وينظر مجالس العلماء/ ٩٨، ٩٩، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٤٩/٢، وشرح اللمحة البدرية ١/ ٤٠٣.

(٥) لم أعثر عليه_ فيما اطلعت عليه من كتاب التصريف للمازني الذي شرحه ابن جني في كتابه المنصف_، ولعله ورد فيما ضاع من التراث، وينظر مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها لابن جني/ ١٢٤،١٢٥، ومجالس العلماء/ ٦٨، ٦٩.

(٦) المقتضب ١٧٨/٣، ٢٧٤.

فقد جعلها خبرًا عن الاسم بعدها، وهو جثة، والزمان لا يُخبر به عن الجثة_ دون تأويل_، فلزم أن تكون ظرف مكان، ويؤكد ذلك ما حكاه أبو جعفر النحاس عن الأخفش الصغير أنه سأل المبرد عن (إذا) في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ﴾[١] كيف صارت (إذا) خبرًا عن الجثة؟ فأجابه المبرد: "هي– هاهنا– **ظرف مكان**".

وقد قال المبرد_ أيضًا_: "ولـ(إذا) موضع آخر_ وهي التي يُقَال لها: حرف **المفاجأة**، وذلك قولك: "خرجتُ فَإذا زيدٌ، وبَيْنَا أَسِيرُ فَإذا الأسدُ)"، فهذه لا تكون ابتداء"[٢].

وقد علَّق الشيخ/ عضيمة[٣] على هذا بأن استعمال المبرد للفظة (حرف) محمول على أنه يريد بها الكلمة، ولا يريد بها الحرف، الذي هو قسيم الاسم والفعل، وهذا الاستعمال كان شائعًا عند سيبويه وغيره.

ونُسب هذا المذهب إلى ابن برِّي[٤]_ وهو مخالف لما نص عليه في كتابه؛ حيث ذهب إلى كونها **ظرف مكان**، ويدل عليه قوله: "القسم الثاني من القسمة الأولى من أقسام (إذا)، وهي **المكانية**، وذلك مثل قولهم: "خرجت فإذا زيد"، فـ(إذا)_ هنا_ ظرف مكان في موضع خبر المبتدإ_ الذي هو (زيد)، تقديره: (خرجت فبالحضرة زيد)..."[٥].

<u>وقد ساق ابن مالك ثمانية أدلة، تؤكد حرفية (إذا) الفجائية</u>، وهي:

أن (إذا) كلمة تدل على معنى في غيرها، غير صالحة لشيء من علامات الأسماء والأفعال. وأنها لا تقع إلا بين جملتين، وذلك لا يوجد إلا في الحروف كـ(لكن) و(حتى) الابتدائية.

---

(١) سورة الأعراف من/(١٥٧)، وسورة الشعراء من/ (٣٢).

(٢) المقتضب ٢/ ٥٧.

(٣) ينظر المصدر السابق ٢/٥٦، ٥٧– حاشية رقم (٢).

(٤) لم أعثر عليه _ فيما اطلعت عليه من كتبه_، ولعله ورد فيما ضاع من التراث، وينظر شرح الكافية للرضي ١/٢٧٤.

(٥) جواب المسائل العشر/ ٢٩.

كما أنها لا يليها إلا جملة ابتدائية، مع انتفاء علامات الأفعال، ولا يكون ذلك إلا في الحروف. وأنها لو كانت ظرفًا: لم يختلف من حكم بظرفيتها، في كونها مكانية أو زمانية؛ إذ ليس في الظروف ما هو كذلك. ولم تربط بين جملة الشرط والجزاء، نحو: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[(١)]؛ إذ لا تكون كذلك إلا حرفًا. ولأغنت عن خبر ما بعدها، ولكثر نصب ما بعدها على الحال، كما كان مع الظروف المجمع على ظرفيتها، كقولك: (عندي زيدٌ مقيما). ولم تقع بعد (إنَّ) المكسورة غير مقترنة بالفاء، كما لا تقع بعد سائر الظروف نحو: (عندي أنك فاضل)، وأمر (إنَّ) بعد (إذا) المفاجأة بخلاف ذلك. وأنها لو كانت ظرفًا فالواجب اقترانها بالفاء، إذا صدر بها جواب الشرط؛ فإن ذلك لازم لكل ظرف صدر به الجواب، نحو: (إن تقم فحينئذ أقوم). ولم تسلم تلك الأدلة من الاعتراضات[(٢)] عليها.[(٣)]

المذهب الثالث-

أنها ظرف مكان. ونسب هذا المذهب إلى سيبويه[(٤)]_ وهو مخالف لما نص عليه في كتابه[(٥)]_، كما حُكي عن المازني[(٦)]، وهو مذهب السيرافي، ويدل عليه قوله: "ولـ(إذا) موضع آخر- تكون فيه اسمًا **للمكان، وظرفًا من ظروفه**، وذلك قولك: (خرجت فإذا زيدٌ قائم)"[(٧)].

---

(١) سورة الروم من/ ٣٦.

(٢) تنظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٣٢٧/٧-٣٣٠.

(٣) ينظر شرح تسهيل الفوائد ٢١٤/٢، ٢١٥.

(٤) لم أعثر عليه_ فيما اطلعت عليه من كتابه_، ولعله ورد فيما ضاع من التراث، وينظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٣٢٤/٧، والمساعد على تسهيل الفوائد ٥١١/١ .

(٥) الكتاب (هارون) (١/ ٩٥، ١٠٧)، (٣/ ١٧، ٦٣، ٦٤)، (٢٣٢/٤).

(٦) لم أعثر عليه_ فيما اطلعت عليه من كتاب المنصف لابن جني_، وينظر شرح اللمحة البدرية ٤٠٥/١.

(٧) شرح الكتاب للسيرافي ٧٦/١ .

لكن إذا دخلت (إذا) الفجائية على (إن)، فهي عنده حرف، لا عامل لها؛ لأنها دخلت لمعنى المفاجأة، وهي في معنى حروف العطف.(١)

واختار هذا المذهب ابن جني(٢)، وتبعه_ فيما ذهب إليه_ ابن جمعة(٣).

واحتُج لصحة هذا المذهب بوقوعها خبرًا عن الجثة، نحو: (خرجت فإذا زيد قائمًا)، وظرف المكان هو الذي يصح الإخبار به عن الجثث، كما أنهم نصبوا بها الحال، كما ينصبون الحال بالظرف في نحو: (خلفك زيدٌ جالسًا).(٤)

ورُدَّ عليهم بأنها لو كانت ظرف مكان بمعنى: (بالحضرة)، لجاز تقديمها على الاسم وتأخيرها بعده، كما يجوز تقديم (بالحضرة) وتأخيره، ولزوم تقديم (إذا) في كل كلام فيه للمفاجأة دليل على الفساد، كما أنها لو كانت ظـرف مكان لما كان لها موجب للبناء كما كان لها في غير المفاجأة، وهو إضافتها إلى الجملة، ولا جملة هنا تتم بها، إضافة إلى أن قولهم: "خرجت فإذا زيد"، على حذف مضاف، أي: (حضور زيد).(٥)

والحاصل:

من الخلاف المتقدم تبين أن الأخفش يُجوِّز أن تكون (إذا) الفجائية حرفًا للمفاجأة أو ظرف زمان في موضع واحد، وهو وقوعها بعد (بينا) و(بينما)، أما في غيرها من المواضع فهي عنده حرف، أما مذهب المازني فقد عُزي إليه القول بأنها ظرف مكان، إلا إذا وقعت بعد (بينا) و(بينما)، فتكون حرفًا عنده.

الرأي الراجح: ما جوزه الأخفش، وهو كون (إذا) ظرف زمان؛ لأن فيه إبقاء لها

---

(١) ينظر شرح الكتاب للسيرافي ٣/٣٧٠.

(٢) التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري/ ١٢٧، وسر صناعة الإعراب ١/٢٥٤، والتنبيه على شرح مشكلات الحماسة/ ٣٩٠.

(٣) شرح الكافية لابن جمعة ٢/٣٩٤.

(٤) ينظر أمالي ابن الشجري ٢/٨٤، والجنى الداني في حروف المعاني/ ٣٧٥.

(٥) ينظر رصف المباني/ ٦١، ٦٢، والجنى الداني في حروف المعاني/ ٣٧٥.

على ما ثبت واستقر لها في الأصل، وإذا قُدِّر الشيء على أصله من وجه من الوجوه فهو أولى. ولأنه يُحتمل أن تكون (إذا) خبرًا عما بعدها بتقدير مضاف، أي: (فإذا حدوث زيد، ووجود زيد)، وحُذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، كقولهم: "الليلة الهلال"، أي: (حدوث الهلال، أو طلوع الهلال)، ثم حذف المضاف– وهو المصدر، وأقيم المضاف إليه مقامه، وظروف الزمان تكون أخبارًا عن المصادر، كقولك: "الصلح يوم الجمعة"، و"القتال يوم السبت".[١]

۞۞۞

السؤال الخامس- عامل النصب في قولهم: "ما أغفله عنك شيئًا"

قال ابن قتيبة الدينوري: "إن المازني قال: سألت الأخفش عن حرف رواه سيبويه[٢] عن الخليل في: (باب من الابتداء يضمر فيه ما بني على الابتداء)، وهو قوله: "ما أغفله عنك، شيئًا!"، أي: دع الشك: ما معناه؟ قال الأخفش: أنا مذ ولدت أسأل عن هذا، وقال المازني: سألت الأصمعي وأبا زيد وأبا مالك عنه، فقالوا: ما ندري ما هو"[٣].

أشار ابن قتيبة الدينوري في النص السابق إلى مناظرة، دارت بين المازني والأخفش عن: موضع المحذوف فيما رواه سيبويه عن شيخه الخليل: "ما أغفله عنك،

---

(١) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٣٧٠/١، وشرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ٢٧٣/١، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٣٢٤/٧.

(٢) قال سيبويه: "(باب من الابتداء يُضمَر فيه ما يُبنى على الابتداء)، وذلك قولك: "لولا عبد الله لكان كذا، وكذا". أما لـ(كان كذا وكذا) فحديث معلق بحديث (لولا)، وأما (عبد الله) فإنه من حديث (لولا)، وارتفع بالابتداء، كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام... زعم الخليل_ رحمه الله_ أنهم أرادوا: (إن كنت لا تفعل غيره، فافعل كذا وكذا؛ إمالًا)، ولكنهم حذفوه؛ لكثرته في الكلام. ومثل ذلك...: "ما أغفله عنك شيئًا"، أي: دع الشك عنه؛ فحُذف هذا؛ لكثرة استعمالهم". الكتاب (هارون) (بتصرف) ٢/ ١٢٩، وينظر لسان العرب فصل الشين المعجمة ١/ ١٠٦.

(٣) تأويل مشكل القرآن/ ٦٠، ٦١.

شيئًا!"، وما كان لدى الأخفش إجابة، ويفهم من المناظرة أن المازني كان كذلك؛ لكونه وجه نفس السؤال إلى الأصمعي وأبي زيد وأبي مالك، فأنى له بالإجابة، ولم يكن لدى شيوخه معرفة؟!

وفي هذه المناظرة نظر؛ لما ورد أن سيبويه قال في كتابه: "ما أغفله عنك، شيئًا"، أي: (دع الشكّ). وأن العلماء اختلفوا في مراد سيبويه في هذه المسألة وشرحها، فقال الأخفش_ سعيد بن سعدة_: "أنا مذ عقلت أسأل عن هذا، فلم أجد من يعرفه على الحقيقة"، وكان يونس يقول: "ذهب من كان يعرف هذا"، والسبب في هذا: هو أن هذا كلام جرى كالمثل، وفيه حذف قل استعماله مظهرًا، فمضى من كان يعرفه. قال المازني: غرض سيبويه في هذا بينّ؛ لأنه قال: "ما أغفله عنك، شيئًا!" أي: دع الشك، فالناصب لـ(شيء): الفعل المذكور، وهو: (أغفل)، تقديره: (عنك)، فنصب (غفلة) على المصدر، ثم يضع الشيء مكان المصدر. وقال الأخفش: ليس هذا الكلام بتعجب إنما معنى الكلام: (الذي أغفله عنك شيئًا)، أي: قليلًا أمر من الأمور، فيكون خبر المبتدأ مضمرًا، ويكون (ما) بتأويل الذي على الخبر، ثم يقبل على صاحب له، فيقول له: (دع عنك الشك مما خبرتك به؛ لأنه حق).[١]

(العرض والدراسة)

للمضمر في كلام العرب أصول ثلاثة:

الأول- مضمر يجوز إظهاره وإضماره، كقولك لرجل_ رأيته يضرب رجلًا_: "الرأس"، تريد: (اضرب الرأس)، فإن شئت أظهرت هذا المضمر، وإن شئت أضمرته. **والثاني**- مضمر لا يجوز أن يستعمل إلا بعد موافقة المخاطب عليه، كقولك لرجل_ لم يخطر بباله ضرب زيد، ولا إكرامه_، فغير جائز له أن ينصب: "زيدًا" بفعل مضمر؛ لأنه لا دليل عليه. **والثالث**- مضمر لا يجوز إظهاره، وهو قولك: أزيدًا ضربته؟ وهو منصوب بفعل لا يظهر، ونظائره، نحو قول سيبويه: "ما أغفله عنك، شيئًا!"، في تركهم إظهار

(١) أخبار أبي القاسم الزجاجي (بتصرف يسير)/ ٢١٦.

الناصب لـ(شيء)، واستعمالهم إياه مضمرًا[١]، **ولأئمة النحو في تقدير عامل النصب في قولهم: "ما أغفله عنك، شيئًا!" أقوال أربعة:**

القول الأول– إن (ما) في قوله: "ما أغفله عنك شيئًا" للتعجب، ويحتمل أن تكون استفهامية، و(شيئًا) منصوبة بفعل محذوف، تقديره: (فكّر)، أو(دع).[٢]

أملى المعري هذا القول عن النحويين في قول ابن الشجري: "ووجدت بخط أبي الفرج سعيد بن علي بن السّلالي الكوفي، ما أملاه عليه أبو العلاء المعري، ونسبه المعري إلى بعض النحويين، ولم يسمه، قال: إن الذى قيل له هذا الكلام، كان له صديق عوّده أن يبرّه، ويحسن إليه، وأنه ذكر صنيعه به، فقال له السامع: "ما أغفله عنك، شيئا"! قال: فالكلام يتم عند قوله: "عنك"، وقوله: "شيئًا" من كلام مستأنف، كأنه قال: "فكّر شيئًا"، أي: تفكيرًا قليلًا، أي: إنه قد انتقل عن الحال التي كنت تجده عليها، فكأن الرجل المثنى على الصديق شكّ في أمره، ولم يدر ما أغفله عنه!، فقال له من حضر: "فكّر شيئًا"، أي: (دع الشك)؛ لأنه إذا فكّر وجب أن يصح له الأمر. وقال المعري: إن المراد بقوله: "ما أغفله عنك!"، **التعجب**، ويحتمل أن يكون **استفهامًا**، كأنه قال: (أيّ شيء أغفله عنك)؟"[٣].

وهذا القول منسوب_ أيضًا_ إلى المبرد[٤]، وتبعهم الفارسي_ فيما نسب إليهم_، ويدل عليه قوله: "وسألته، يعني: ابن السراج عن قول سيبويه في حد الابتداء: "ما أغفله عنك، شيئًا"، أي: (دع الشك)، فقال: **لم يفسره أبو العباس، ويجوز** أن تكون (ما) **استفهامًا**، ولا يجوز أن تكون نفيًا؛ لأن الفعل يبقى بلا فاعل، قال: والوجه أن

(١) ينظر أخبار أبي القاسم الزجاجي/ ٢١٦، ٢١٧.

(٢) ينظر المصدر السابق/ ٢١٦، وأمالي ابن الشجري ٥١٥/٢.

(٣) ينظر أمالي ابن الشجري ٥١٥/٢ .

(٤) لم أعثر عليه_ فيما اطلعت عليه من كتبه_، ولعله ورد فيما ضاع من التراث، وينظر أخبار أبي القاسم الزجاجي/ ٢١٦.

يكون: (ما أغفله) **تعجبًا، وينتصب بـ(شيئًا) بكلام آخر**، كأن رجلا قدّر أن رجلًا معني بأمره، فقيل له: "ما أغفله عنك"، أي: (هو غير معني)، وينتصب (شيئًا) بـ(دع) ونحوه من الفعل، كأنه قال: "دع شيئًا_ هو غير معني به_"، ودع الشك في أنه غير معني به، قال: ويدلك على أن نصب (شيئًا) على كلام آخر: أنه ذكره مع ما هو من كلامين، كقوله: "حينئذ الآن"، وفسره بقوله: "حينئذ، واسمع الآن، وإما لا"[١].

ورُد بأن هذا الكلام ليس بتعجب؛ إنما معناه: "الذي أغفله عنك شيئًا"، أي: (قليلًا أمر من الأمور)، فيكون خبر المبتدأ مضمرًا، ويكون (ما) بتأويل الذي على الخبر، ثم يقبل على صاحب له، فيقول له: "دع عنك الشك مما خبرتك به؛ لأنه حق. ولأن فعل التعجب قد استغنى بما حصل فيه من معنى المبالغة عن أن يؤكد بالمصدر.[٢]

القول الثاني-

إن عامل النصب في قوله: "ما أغفله عنك شيئًا" مضى من كان يعرفه.[٣]

وهذا القول نسبه الزجاجي إلى يونس في قوله: "ذهب من كان يعرف هذا"؛ لأنه كلام جرى كالمثل، وفيه حذف قل استعماله مظهرًا، فمضى من كان يعرفه"[٤].

وفيه نظر؛ حيث إن مكانة يونس اللغوية لا ينكرها حصيف، كما أنه كان معاصرًا لسيبويه والخليل، ولا يصعب عليه فهم أسلوبهما وتراكيب كلامهما، فضلًا عن مناقشتهما؛ لإبراز المعنى!

وهذا القول نسبه الزجاجي إلى الأخفش في قوله: "أنا مذ عقلت أسأل عن هذا، فلم

---

(١) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات/ ٢٦٩.

(٢) لم أعثر عليه_ فيما اطلعت عليه من كتبه_، ولعله ورد فيما ضاع من التراث، وينظر أخبار أبي القاسم الزجاجي/ ٢١٦، ولسان العرب (فصل الشين المعجمة) ١/١٠٤، وتاج العروس من جواهر القاموس (فصل الشين المعجمة) ١/ ١٨٩، والمحكم والمحيط الأعظم مادة (ش ي ء) ٨/ ١٣٣.

(٣) ينظر أخبار أبي القاسم الزجاجي/ ٢١٦.

(٤) ينظر المصدر السابق/ ٢١٦.

أجد من يعرفه على الحقيقة"[١].

وفيه نظر؛ فكيف هذا؟! وهو الطريق الوحيد إلى كتاب سيبويه[٢]، وهو القائل: "كان سيبويه إذا وضع شيئًا من كتابه، عرضه عليّ، وهو يرى أني أعلم منه، وكان أعلم مني، وأنا اليوم أعلم منه"[٣]، وهو القائل_ أيضًا_: "إنما ناظرتك؛ لأستفيد، لا لغيره"[٤]، أي: أنه لم يكن متكبرًا على طلب العلم.

كما نُسب هذا القول إلى المازني[٥]، وكيف ذلك؟! وهو الذي إذا ناظر أهل الكلام لم يستعن بالنحو، وإذا ناظر النحاة لم يستعن بالكلام، ولم يكن أحد بعد سيبويه أعلم بالنحو منه.[٦]

القول الثالث– أن (ما) موصولة بمعنى (الذي)، والتقدير: الذي أغفله عنك شيئًا، أي قليلًا، قال: فيكون خبر المبتدأ مضمرًا، ويكون (ما) بتأويل الذي على الخبر، ثم يقبل على صاحب له فيقول له: "دع عنك الشك مما خبرتك به؛ لأنه حق". وهو آخر ما نُسب إلى الأخفش[٧].

القول الرابع– أن(ما) تعجبية، والتقدير: (ما أغفله عنك غُفولًا)، فنصب (غُفولًا) على المصدر، ووضع (شيئًا) موضع (غُفولًا).

---

(١) لم أعثر عليه_ فيما اطلعت عليه من كتبه_، ولعله ورد فيما ضاع من التراث، وينظر أخبار أبي القاسم الزجاجي/ ٢١٦.

(٢) ينظر قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر ٢/ ٢١٥.

(٣) ينظر طبقات النحويين واللغويين/ ٦٧، ٧٣، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء/ ١٠٨.

(٤) ينظر تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم/٨٥، ٨٦، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء/٥٧.

(٥) تأويل مشكل القرآن/ ٦٠، ٦١.

(٦) ينظر تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ٥/ ١٠٩٣.

(٧) ينظر أخبار أبي القاسم الزجاجي/ ٢١٦.

وهو منسوب إلى المازني[١] في قول الزجاجي: "غرض سيبويه في هذا بين؛ لأنه قال: "ما أغفله عنك، شيئا"، أي: (دع الشك)، فالناصب لـ(شيء): الفعل المذكور، وهو: (أغفل)، تقديره: (عنك)، فنصب غفلة على المصدر، ثم يضع الشيء مكان المصدر"، أي: أن (شيئًا) نائبة عن المفعول المطلق.

والحاصل:

لقد أشار ابن قتيبة الدينوري في كتابه إلى مناظرة، دارت بين المازني والأخفش عن: موضع المحذوف فيما رواه سيبويه عن شيخه الخليل: ما أغفله عنك، شيئًا! وما كان عند الأخفش إجابة، ويفهم من المناظرة أن المازني كان كذلك؛ لكونه وجه نفس السؤال إلى لأصمعي وأبي زيد وأبي مالك، ولم يكن لدى شيوخه معرفة. فأنى له بها؟! وفي هذه المناظرة نظر؛ لأن كتاب سيبويه قد عمل على لغة العرب وخطبها وبلاغتها؛ فتفاوت شرحه وفهمه؛ ليكون لمن استنبط ونظر فضل، وعلى هذا خاطبهم الله ﷻ بالقرآن الكريم؛ ليشرف قدر العالم، وتفضل منزلته بالعلم بالفكرة واستنباط المعرفة والتدبر، ولو كان كله بيّنًا لاستوى في علمه جميع من سمعه، فيبطل التفاضل، ولعل هذا الغموض في بعض جوانب من الكتاب كان سببًا في أن يتناوله كثير من النحويين بالشرح والتفسير والتعليق، وفي مقدمتهم الأخفش.[٢]

والقول الأول هو التقدير المختار؛ لدلالة الحال، وكثرة الاستعمال، وفهم المعنى في عصرهم.[٣]

❁❁❁

(١) ينظر أخبار أبي القاسم الزجاجي/٢١٦.

(٢) ينظر خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ١/ ٣٧٢، وينظر المدارس النحوية/ ٦٢.

(٣) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ١/٦١،٧٣، والمدارس النحوية/ ٦٢.

القسم الآخر- (السؤالات التصريفية)

السؤال الأول- فاء (أفْعَل) من (أَمَمْتُ) بين الواو والياء

قال ابن السراج في القسم الثالث في المسائل المبنية من الهمزة: "إن المازني قال: سألت أبا الحسن الأخفش عن: (هذا أَفْعَل من هذا) من (أَمَمْتُ)، أي: (قصدتُ)[1]؟ فقال: أقول: "هذا أَوَمّ من هذا"، فجعلها واوًا، حين تحركت بالفتحة، كما فعلوا ذلك في: (أُويدم). قال: فقلت له: فكيف تصنع بقولهم: "أيِمَّة"، ألا تراها: (أَفْعِلَة)، والفاء منها همزة؟ فقال: لما حركوها بالكسرة جعلوها ياء، وقال: لو بنيتَ، مثل: (أُبْلُم) من (أَممتُ) لقلتَ: (أُوَمّ)؛ أجعلها واوًا. فسألته: كيف تصغر: (أَيمَّة)؟ فقال: "أُوَيْمة"؛ لأنها قد تحركت بالفتحة. قال المازني[2]: **وليس القول عندي على ما قال**؛ لأنها حين أُبدلتْ في: (آدم) وأَخواته ألفًا ثبتتْ في اللفظ ألفًا، كالألف التي لا أصل لها في الفاء ولا في الواو، فحين احتاجوا إلى حركتها فعلوا بها ما فعلوا بالألف، وأما ما كان مضاعفًا فإنه تُلْقَى حركته على الفاء، ولا تبدل همزته ألفًا، ولو أُبدلتْ ألفًا لما حركوا الألف؛ لأن الألف قد يقع بعدها المدغم ولا تغير، فتغييرهم: (أيِّمة) يدل على أنها لا تجري مجرى: (أَيّم) ما تبدل منه الألف. قال: والقياس[3] عندي أن أقول في: (هذا أَفعلُ من ذا) من (أَمَمْتُ) وأَخواتها: "هذا أَيَمّ من ذا"، وأُصَغِر (أَيمة): "أُيَيِمة"، ولا أُبدل الياء واوًا؛ لأنها قد ثبتتْ ياء بدلًا من الهمزة، إلا أن هذه الهمزة، إذا لم يلزمها تحريك، فبنيت، مثل: (الأُبلُم) من (الأُدْمَةِ) قلتَ: (أُوْدُم)، ومثل (إصْبَع): (إيْدَم)، ومثل (أَفْكَل) [أي: آدم]، فأجعلها ألفًا، إذا انفتح ما قبلها، وياء ساكنة، إذا انكسر ما قبلها، وواوًا ساكنة، إذا انضم ما قبلها، فإذا احتجت إلى تحريكها في تصغير أَو تكسير جعلت كل واحدة منهن على لفظها، الذي قد بنيت عليه،

---

(١) ينظر لسان العرب حرف الميم (فصل الألف) ١٢/ ٢٢، ٢٤، وشرح ديوان المتنبي/ ٧٧٢.

(٢) شرح التعريف بضروري التصريف/ ١٣١.

(٣) الخصائص ٢/ ٤٤٢.

فاترك الياء ياء، والواو واوًا، واقلب الألف واوًا، كما فعلت ذلك العرب في تصغير: (آدم)، وتكسيره"[١].

أشار النص السابق إلى مناظرة، دارت بين المازني والأخفش عن: أصل فاء (أَفْعَل) من (أَمَمْتُ)، أي: (قصدتُ)، فنسب إلى الأخفش أنه يرى أن تأخذ الهمزة المفتوحة_ إذا وقعت فاء لـ(أَفعل)_ حكم الهمزة المضمومة في الإبدال واوًا، فقال في (أَفعل) من (أَمَمْتُ): "أَوَمّ".

كما أنه يبدل من الهمزة المكسورة بعد المضمومة واوًا، فقال في: (أُأْبِين)_ مضارع (أينته)_: "أونّ". كما أبدل من الهمزة المضمومة بعد المكسورة ياء، فقال في: (إِصْبع) من (أَمّ): "إِيَمّ".

كما نسب ابن السراج إلى المازني أنه زعم أن **الأقيس** عنده أن تأخذ الهمزة المفتوحة، إذا وقعت فاء لـ(أَفعل): حكم الهمزة المكسورة في الإبدال ياء، فقال في (أَفعل) من (أَمَمْتُ): "أَيَمّ"؛ حملًا على: (أَيِمَّة) جمع: (إمام)؛ لأن الفتحة أخت الكسرة، ولأن حركة العين ألقيت على الفاء؛ للتضعيف، فلا تبدل همزته ألفًا؛ لأنها قد يقع بعدها المدغم، ولا تغير. كما نسب إليه أنه يبدل من الهمزة المكسورة بعد المضمومة ياء، فيقول في: (أُأْبِين)، مضارع (أينته): "أُيِّن"، كما أنه يبدل من الهمزة المضمومة بعد المكسورة واوًا، فيقول في: (إِصْبع) من (أَمّ): "إِومّ"؛ مراعاة لحركة الهمزة نفسها، فأبدل الهمزة من جنس حركتها. ولا حُجَّة عند المازني في: (أَوادِم) جمع: (آدَم) التي بمنزلة: (تابَل) وجمعها: (تَوابِل)؛ فأجريت الألف المبدلة مُجرى الزائدة، فالواو عنده بدل من الألف، لا من الهمزة[٢]. كما أنه لم يعتبر بالتغيرات التي طرأت على الهمزة، بل استصحب الياء التي استحق إبدالها من الهمزة أولًا، وكأنه يرى أن التكسير والتصغير

(١) الأصول في النحو ٣/٣١٥، ٣٧٧، ٣٧٨.

(٢) ينظر الممتع الكبير في التصريف/ ٢٤٣.

عارضان، فلا يراعي ما حدث بسببها.[١]

(العرض والدراسة)

إذا التقت همزتان في صدر الكلمة لا بد من إبدال الهمزة الثانية، والخروج من باب الهمز؛ لأنهما إذا كانتا في حرف واحد، لزم التقاء الهمزتين، نحو: (آدَم)؛ حيث جعلوها ألفًا خالصة؛ للفتحة قبلها، وقيل في جمعه: "أَوادِم"، كما قيل في: "خوالد"، فلم يرجعوا بها إلى الهمز.[٢]

<u>للهمزة الثانية المفتوحة، إذا كانت بعد همزة، ولم تكن موضع اللام حالتان</u>-

<u>إحداهما</u>- تنقلب فيها واوًا، وذلك بعد ضمة، نحو (أُوَيْدم)، تصغير: (آدم)، والأصل: (أُؤَيْدِم). أو بعد فتحة، نحو: (أَوَادم)، جمع: (آدم)، والأصل: (أَأَادم).[٣]

<u>والأخرى</u>- تنقلب فيها ياء، إذا وقعت بعد كسرة_، نحو: (أَمَّ) في بناء مثل: (إِصْبَع)، فيقال: "إِئْمَم"، فألقيت حركة الميم الأولى على الهمزة قبلها؛ ليتيسر إدغامها في مثلها، فصارت: (إِئَمَّ)، ثم قلبت الهمزة الثانية ياء؛ لوقوعها مفتوحة بعد كسرة في حشو الكلام، فصارت: (إِيَمّ).[٤]

وإذا كانت الهمزة الثانية مكسورة: **وجب إبدالها ياء_ مطلقًا_**، سواء أكانت التي قبلها مفتوحة أم مكسورة أم مضمومة، **<u>والحاصل ثلاث صور</u>**:

<u>الصورة الأولى</u>- كون الهمزة مكسورة بعد مفتوحة، نحو: (أيمة)، جمع إمام، أصله: (أَأْممة)، فدخلها النقل والإدغام، فصارت: (أَئِمّة)، فأبدلت من الهمزة الثانية ياء؛ لأنهم لو لم ينقلوا، وأبدلوا الهمزة الساكنة ألفا، فقالوا: "آمّة"، لحصل لبس الكلمة بـ(آمّة)

---

(١) ينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٠/ ٥٠٤٠.

(٢) ينظر الكتاب (هارون) ٣/ ٥٤٩، والمقتضب ١/ ١١٥، ١٥٨.

(٣) ينظر إيجاز التعريف في علم التصريف/ ١٢١.

(٤) ينظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد/ ٣٠٢.

مؤنث: (آمّ)، لا جمع: (إمام).[١]

قال الأخفش: "قال [تعالى]: ﴿أَيِمَّةَ﴾[٢]، فجعل الهمزة ياء؛ لأنها في موضع كسر، وما قبلها مفتوح، ولم يهمز؛ لاجتماع الهمزتين. ومن كان من رأيه جمع الهمزتين همز"[٣].

والصورة الثانية- كون الهمزة مكسورة بعد مكسورة، نحو: (إِئِمّ) في بناء مثل: (إِصبِع) من: (أمّ)، فتقول: "إِئمِم"، فدخلها النقل والإدغام، فتقول: "إِيِمّ".[٤]

والصورة الثالثة- كون الهمزة مكسورة بعد مضمومة، نحو: (أُئِن)، أصله: (أُئِن)، والأصل: (أُؤنن)؛ لأنه مضارع: (أُأننته، أي: جعلته يئن)، فدخله النقل والإدغام، ثم خفف بإبدال ثاني همزتيه من جنس حركتها، فصار: (أُيِنّ)؛ مراعاة لحركة الهمزة نفسها؛ فأبدلوا الهمزة من جنس حركتها.[٥]

---

(١) ينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٠/ ٥٠٣٨.

(٢) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو قوله تعالى: ﴿أيمة﴾ [التوبة من/ ١٢] بإبدال الهمزة الثانية ياء خالصة، وابن عامر وحمزة والكسائي وعاصم اتفقوا على قراءة: ﴿أَيِمَّةَ﴾_ بهمزتين_؛ لأنه بعد مخرجها، ولأنها نبرة في الصدر تخرج باجتهاد، وهي أبعد الحروف مخرجًا، فثقل عليهم ذلك؛ لأنَّه كالتهوُّع، ولثقلها لأنها حرف سفل فِي الحلق، وبَعُد عن الحروف، وحصل طرفًا، فكان النطق به تكلفًا، فإذا كُرهت الهمزة الواحدة، فهم باستكراه الثنتين، ورفضهما_ لا سيما_ إذا كانتا مصطحبتين غير مفرقتين فاء وعينًا أو عينًا ولامًا أخرى، فلهذا لم يأت في الكلام لفظة توالت فيها همزتان أَصلًا_ ألبتة_. ينظر الكتاب (هارون) ٣/ ٥٥٢، لسان العرب حرف الميم، فصل الألف ١٢/ ٢٤. وينظر القراءة في التيسير في القراءات السبع/ ٣٧٠، والمكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر/ ١٤٨، والوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع/ ٨٩.

(٣) معانى القرآن للأخفش ١/ ٣٥٥.

(٤) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد ٤/ ١٠٦.

(٥) ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤/ ٢١٧.

وإذا كانت الهمزة الثانية مضمومة: قلبت واوًا_ مطلقًا_ سواء أكانت الأولى مفتوحة، أم مكسورة، أم مضمومة، **والحاصل ثلاث صور:**

الصورة الأولى– كون الهمزة مضمومة بعد مفتوحة، نحو: (أُوبٌّ) جمع: (أبٍّ) المرعى، والأصل: (أَأْبُب) على وزن (أفْعُل)، فنقلت حركة عينه (الباء) إلى فائه (الهمزة)، وأدغمت الباء في الباء، ثم قلبت الهمزة المضمومة واوًا، فصارت: (أَوُبّ).(١)

والصورة الثانية– كون الهمزة مضمومة بعد مضمومة، نحو: (أُومٌّ) بوزن: (أُبْلُم) من: (أمّ)، تقول فيه: "أومّ"، أصله: (أُأْمُم)، نقلت الحركة، فعاد إلى: (أؤمّ)، ثم أبدل، فقيل: "أومّ".(٢)

والصورة الثالثة– كون الهمزة مضمومة بعد كسرة، نحو: (إؤمَّ) على وزن: (إصْبُع) من: (أمَّ)، تقول فيه: (إوم)، أصله: (إأمم)، نقلت حركة العين إلى الفاء، فعاد إلى: (إأمّ)، ثم أبدل، فقيل: "إوم".(٣)

وفي الهمزة الثانية– (المضمومة بعد المكسورة، والهمزة المكسورة بعد المضمومة) خلاف:

أحدهما– إبدال الهمزة الثانية المكسورة بعد المضمومة واوًا، فيقال في: (أُأِين)_ مضارع (أينته)_: "أونّ"، كما يبدل من الهمزة المضمومة بعد المكسورة ياء، فيقال في مثل: (إصْبع) من (أَمّ): "إيَمّ"؛ مراعاة لحركة ما قبل الهمزة المخففة.(٤)

---

(١) ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤/ ٢١٧.

(٢) ينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٠/ ٥٠٣٩، ودليل السالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢٣٠، ٢٣١.

(٣) ينظر شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف/٣٨٠، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٠/٥٠٣٩.

(٤) ينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٠/ ٥٠٤٠.

وهذا الرأي منسوب إلى الأخفش[١]، واختاره ابن السراج، ويدل عليه قوله: "قال أبو بكر: **والذي أذهب إليه قول الأخفش**، فأما الذي قاله المازني في: "هذا أفعل مِنْ ذا"... ففيه نظر، **وقول الأخفش عندي أقيس**"[٢].

وعُلل لهذا الرأي بأن الهمزة الثانية أُبدلتْ ياء؛ لأجل الكسرة، فإذا زالت العلة بطل المعمول.[٣]

والآخر – إبدال الهمزة الثانية المكسورة بعد المضمومة ياء، فقيل في: (أُأِين)_ مضارع (أينته)_: "أُيِّن"، كما تبدل من الهمزة الثانية المضمومة بعد المكسورة واوًا، وقيل في بناء مثل: (إصْبع) من (أَمّ): "إومّ"؛ مراعاة لحركة الهمزة نفسها، فأبدلت الهمزة من جنس حركتها.[٤]

ونُسب هذا الرأي_ أيضًا_ إلى الجماعة[٥] والمازني[٦]، واختاره ناظر الجيش، ويدل عليه قوله: "وحاصله: أن الجماعة راعوا حركة الهمزة نفسها، فأبدلوا الهمزة من جنس حركتها، والأخفش راعى حركة ما قبل الهمزة المخففة، **والعمل إنما هو على مذهب**

---

(١) لم أعثر عليه_ فيما اطلعت عليه من كتبه_، ولعله ورد فيما ضاع من التراث، وينظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد/ ٣٠٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤/ ١٠٧، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٠/ ٥٠٣٩.

(٢) ينظر الأصول في النحو ٣/ ٣٧٩، ٣٨٠.

(٣) ينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٠/ ٥٠٤٠.

(٤) لم أعثر عليه_ فيما اطلعت عليه من كتبه_، ولعله ورد فيما ضاع من التراث، وينظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد/ ٣٠٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤/ ١٠٧، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد١٠/ ٥٠٣٩.

(٥) ينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٠/ ٥٠٤٠.

(٦) لم أعثر عليه_ فيما اطلعت عليه من كتاب التصريف للمازني الذي شرحه ابن جني في كتابه المنصف_، ولعله ورد فيما ضاع من التراث، وينظر الأصول في النحو ٣/٣١٥، ٣٧٧، ٣٧٨، وشرح التعريف بضروري التصريف/ ١٣١.

الجماعة، وسيذكر بعد ضعف مذهب الأخفش في ذلك"[١].

<u>والمختار منهما</u>: مذهب الأخفش ومن تبعه، فتقول: "أُبِن"؛ للكسرة، فلما ذهبت في: (أُويمة)، لم يبق موجب الإبدال ياء، ولأن الواو أحق بالهمزة، كما قيل في (آدم): "أوادم، وأويدم".[٢]

أما زعم المازني أن ما كان مضاعفًا فإنه تُلْقَى حركته على الفاء، ولا تبدل همزته ألفًا؛ لأن الألف قد يقع بعدها المدغم ولا تغير[٣]: **<u>ففيه نظر</u>**؛ لأن الألف المبدلة لو كانت تجري مجرى الألف الزائدة لجاز أن يُجمع بينها وبين الساكن المشدد، فكنتَ تقول في جمع (إمام): "آمَّة"، فيكون أصله: (أَأْمِمَة)، فتُبدل الهمزة ألفًا، فيصير: (آمِمَة)، ثم تُدغم الميم في الميم؛ فتسكن الأولى؛ لأجل الإدغام، فتقول: "آمَّة"، وتجمع بين الألف والساكن المُشَدَّد، كما جاز ذلك في: (دابَّة)، فقول العرب: "أيِمَّة"، ونقلهم الحركة إلى ما قبل دليل على أنها لم تُجرَ مُجرى الألف الزائدة، فكذلك_ أيضًا_: (آدَم)، فينبغي أن يُعتقد أنها ترد إلى أصلها من الهمزة، إذا جمعت لزوال موجب إبدالها ألفًا، وهو: سكونها، وانفتاح ما قبلها. فإذا رُدت إلى أصلها قالوا: "أَادِم"، فاستثقلوا الهمزتين، فأبدلوا الثانية واوًا. فإذا تبين أنهم أبدلوا من الهمزة المفتوحة واوًا في: (أَوادِم) وجب أن يقال في (أَفْعَل) من "أَمَمْتُ": "أَوَمّ". وهو مذهب الأخفش.[٤]

وكون المازني لا يراعي ما حدث للهمزة بسبب التكسير والتصغير؛ لكونهما عارضين <u>ليس بمرضٍ</u>[٥]؛ لأن الياء انقلبت عن الهمزة في: (أيمة)؛ لانكسارها، فإذا

---

(١) ينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٠/ ٥٠٤٠.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٤/ ١٠٨.

(٣) ينظر الأصول في النحو ٣/٣١٥، ٣٧٧، ٣٧٨، وشرح التعريف بضروري التصريف/ ١٣١.

(٤) لم أعثر عليه_ فيما اطلعت عليه من كتبه_، ولعله ورد فيما ضاع من التراث، وينظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد/ ٣٠٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤/ ١٠٧.

(٥) شرح التعريف بضروري التصريف/ ١٣٣.

زالت الكسرة، زالت الياء، التي وجبت عنهما، كما أنه لا يجوز أن تقرّر الياء في مثل: (ميزان)، إذا كسّرت: (مَوَازين)، أو حقّرت: (مُوَيزين)؛ لزوال المعنى الموجب للياء، وهو الكسر، الذي في الميم، وكذلك الياء المنقلبة عن الهمزة في (أَيِمّة)، ولا يجوز تقريرها في التكسير والتحقير؛ لزوال الكسرة، كما لا يجوز أن تقرّر الياء_ إذا خفّفت: (ذئب، وبئر) في التكسير والتحقير؛ لزوال الكسرة الموجبة لقلبها.(١)

والراجح منهما: مذهب الجماعة والأخفش، وهو: كون الواو بالهمزة أولى من الياء، كما كانت أولى بها، نحو: (صَحْرَاوين، وصَحْرَاوَات، وصَحراوى)، و(ذَوَائِب)، وكما كانت الهمزة أولى بها في: (أواصل، وأقتت، وإكاف، وأحد)؛ لأن الياء وإن كانت فيها بعض خفة، ففيها خفاء، وفي الواو جهر كالهمزة، وهما من طرفين؛ فتناسبا، وتبادلا، ما لم يعرض مانع، وإذا قال العالم قولًا متقدمًا فللمتعلم الاقتداء به، والاحتجاج لقوله، والاختيار لخلافه، إذا وجد لذلك قياسًا.(٢)

۞۞۞

السؤال الثاني_

(الهمزة المتحركة بعد الساكنة في كلمة بين التصحيح والإبدال)

قال ابن السراج: "إن المازني قال سألت أبا الحسن الأخفش، وهو الذي بدأ بهذه المقالة(٣)، فقلت: ما بال الهمزة الأولى: إذا كان أصلها السكون، لا تكون كهمزة: (سأآل، ورأآس)؟ فقال: من قبل أن العين لا تجيء_ أبدًا_ إلا وبعدها مثلها، واللام قد يجيء بعدها لام ليست من لفظها؛ ألا ترى أن: (قِمَطْر، وهِدَمْلَة، وسِبَطْر) قَد جاءت اللامانِ مختلفتين، وكذلك جميع الأربعة والخمسة، والعينان لا تكونان كذلك، فلذلك فرقتُ بينهما.

---

(١) الحجة للقراء السبعة ٤/ ١٦٧- ١٧٦.

(٢) إيجاز التعريف في علم التصريف/١٢١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٥٠٤١/١٠.

(٣) يعني: أنه أول من ادعى: أنه تقول: (قرأي) في أنه معد من: (قرأ). المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٩/ ١٠١.

قال المازني: والقول عندي كما قال"[١].

أشار النص السابق إلى مناظرة، دارت بين المازني والأخفش، الذي افترض فيها: أنه لو بُني مثل: (قِمَطْر) من: (قرأ) لقيل: (قِرَأْي)، والأصل: (قِرَأْأ)[٢]، فقلبت الهمزة_ التي زيدت للإلحاق_ ياء؛ لكون الأولى (لام الكلمة) ساكنة. فسأله المازني فيها عن: علة عدم إدغام الهمزة الأولى الساكنة_ لام الكلمة_ في الثانية المتحركة، والاستغناء عن القلب، كما حدث في: (سألآل، ورألآس). فأجابه الأخفش بما معناه: إن العينين: لا تكونا إلا بلفظ واحد، وأما اللامان: فقد يكونان مختلفين، أو متفقين.

(العرض والدراسة)

من المعلوم[٣] أنه إن اجتمعت همزتان في كلمة واحدة، وكانت الأولى منهما ساكنة أبدلت الثانية ياء، إن كانت موضع اللام، وذلك كأن تبنى مثل: (قِمَطْر)، من (قَرَأ)، فتقول: "قَرَأْأ"، بزيادة همزة للإلحاق، فتجتمع همزتان: فيجب إبدال الثانية ياء، فتقول: "قرأي".[٤]

ولقد ذهب الأخفش[٥] إلى أن العينين: لا تكونا إلا بلفظ واحد، نحو طاء: (قطَّع)، ولام: (سلَّم)؛ لأنه يجوز في الحشو ما لا يجوز في الطرف محل التغيير.

وأما اللامان: فقد يكونان مختلفين: كـ(سِبَطْر، ودِرْهم، وبُرْثُن، وسَفَرْجَل)[٦]، ومتفقين: كـ(معدد، ورمدد، وجلبب)، وهذه الكلمات قُصد بها التدريب؛ لكون الأساليب

---

(١) الأصول في النحو ٣/٣٨١.

(٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٠/ ٥٠٤١.

(٣) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد ٤/ ١٠٩.

(٤) ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤/ ٢١٧.

(٥) لم أعثر عليه_ فيما اطلعت عليه من كتبه_، ولعله ورد فيما ضاع من التراث، وينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٠/ ٥٠٤١، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٩/ ١٠٠، ١٠١.

(٦) ينظر ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٤/ ٣٦٩.

الفصيحة لا يوجد فيها مثل هذه الألفاظ[١]، وإن أقررت الهمزة، وكانت موضع اللام غير مدغمة، ثقل اللفظ، وخولف به القياس؛ لأنه إذا التقى مثلان في كلمة، وكان الأول ساكنًا وجب إدغامهما، نحو: (خدبّ)؛ ملحقًا بـ(قِمَطْر)، و(قرشبّ)؛ ملحقًا بـ(جردحل)، فإن أدغمت خالفت ما أجمعت العرب عليه، من ترك الإدغام في الهمزتين، إلا إذا كانتا عينين، نحو: (سآل)[٢]، وكذلك مضارعه، وكذلك اسم فاعله ومفعوله والأمر منه ما لم يكن تضعيف لام فإنه لا يقر.[٣]

فإذا كانت الهمزة الثانية من الهمزتين المتحركتين موضع اللام تبدل ياء_ مطلقًا_، سواء أكانت الأولى مفتوحة أم مكسورة أم مضمومة؛ لأن الواو لا تقع متطرفة في ما زاد على ثلاثة أحرف، ثم ما قبل هذه الهمزة المبدلة ياء، إن كان مفتوحًا قلبت الياء ألفا، وإن كان مضمومًا كسر، وإن كان مكسورًا بقي على حاله، فيقال في مثل: (جعفر، وبرثن، وزبرج) من (قرأ): "قرأأ، وقرؤؤ، وقرئئ"، فيصير: (قرأيا) من باب المقصور، و(قرؤيا، وقرئيا) من باب المنقوص[٤]، وإن لم تكن موضع اللام، وقد سكنت الهمزة التي قبلها، فلا إبدال_ ألبتة_[٥]، ويجب الإدغام، نحو: (سآل، ولآل).[٦]

وخرج بقيد الاتصال: ما لو فصل بين الهمزتين؛ فإنهما يصحان، نحو: (الآء)، وهو شجر.[٧]

ولو توالى أكثر من همزتين حققت الأولى والثالثة والخامسة، وأبدلت الثانية؛ لأنها

---

(١) ينظر دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢٣٠.

(٢) ينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤/ ٩٩، ودليل السالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢٣٠.

(٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (بتصرف يسير) ٩/ ١٠١.

(٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٠/ ٥٠٣٨.

(٥) المصدر السابق ١٠/ ٥٠٤١.

(٦) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد ٤/ ١٠٩.

(٧) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣/ ٤٧٠، ٤٧١.

بعد همزة محققة، والرابعة– كأن تبني من الهمزة مثال: (أُتْرُجَّة)، فتقول: "أُأُأُأُأَة"، فتبدل الثانية واوًا؛ لضمة ما قبلها، وكذلك الرابعة، وتحقق الأولى والثالثة والخامسة، فتقول: "أُوْأُوْأَةٌ"، ولو بنيت من الهمزة، مثل: (قِمَطْر) قلت: "إِيَأْأٌ"، والأصل: (إِأَأْأٌ)، فتبدل الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها.(١)

وجوز ابن عقيل(٢) نقل حركة الهمزة المتوسطة فيما آل إليه العمل إلى الواو الساكنة قبلها، فتحذف، فيصير اللفظ: (أووأة)، ونقل حركة الهمزة الأخيرة فيه إلى الواو التي قبلها، فيصير: (أووة).

فإن قيل(٣): فهلا أَبدلت الهمزتين واوين، وأَدغمت الواوين اللتين قبلهما فيهما، كما تقول في (مَقْرُوءَة): "مَقْرُوَّةٌ"، فكنتَ تقول فيها: "أُوُوَّةٌ"؟ فالجواب: أن الواو في: (مَقْروءة) زائدة للمدِّ، وليست منقلبة عن حرف أصلي ولا غير أصلي، فلا تقبل الحركة؛ لئلا تخرج من المد الذي جيء بها من أجله، والواوان في: (أُوْءُوْءَة) لم تزادا للمدِّ، بل هما بدل من حرفين أصليَّين، وهما: الهمزتان، فيقبلان الحركة المنقولة، ولم تجريا مجرى ما زِيد للمد، كما تحركت الواو في: (هذا أَوَمٌ منك)، ولم تقل: "هذا آمٌ منك"، فتُجرَى مُجرى ألف: (فاعل)، بل حَملت الحركة؛ لأنها بدل من حرف أصلي. وهو ما ذهب إليه الأخفش والمازني(٤).

<u>والحاصل</u>:

لم أعثر على خلاف بين أئمة التصريف_ فيما اطلعت عليه من كتب_، بيد أن ابن عقيل قد جوّز نقل حركة الهمزة المتوسطة فيما آل إليه العمل إلى الواو الساكنة

---

(١) ينظر إيجاز التعريف في علم التصريف/ ١٢٢.

(٢) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد ٤/ ١٢٢.

(٣) ينظر المصدر السابق ٤/ ١٢٢، والممتع الكبير في التصريف ١/ ٤٨٩، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٠/ ٥٠٤٤.

(٤) الأصول في النحو ٣٨١/٣، وينظر المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف/ ٢٥٢، ٢٥٣.

قبلها، فتحذف، ونقل حركة الهمزة الأخيرة فيه إلى الواو التي قبلها، لو توالى أكثر من همزتين، وكانت إجابة الأخفش عن أسئلة المازني في: (الهمزة المتحركة بعد ساكنة في كلمة واحدة) مؤيدة للجمهور، وتبعهم المازني_ فيما ذهبوا إليه_ بقوله: "والقول عندي كما قال"؛ **وهو صحيح في النظر**؛ للإجماع عليه.

هذا السؤال انفرد المازني_ فيما اطلعت عليه_ به في الدرس التصريفي، ولعله سُئل فيما ضاع من التراث، ولما يصل إلينا بعد.

۞۞۞

السؤال الثالث-

العلة التصريفية في جمع (فَعَل) المقصور على (أَفْعِلَة)

قال أبو عثمان: "سألت الأخفش: لم جمعت (نَدَى): (أَنْدِيَة)؟ فقال: "نَدى" في وزن: (فَعَل)، و"جَمَل" في وزن: (فَعَل)_ أيضًا_، فجمعت: جَمَلًا جِمَالًا، فصار في وزن: (نِداء)، فجمعتُ (نِداء): (أَنْدِيَة). قال: وهذا غير مسموع من العرب"[1].

أشار النص السابق إلى مناظرة، دارت بين المازني والأخفش عن: علة جمع (نَدَى) في وزن: (فَعَل) على (أَنْدِيَة)، و(أَفْعِلَة) جمع الممدود، لا المقصور؟ وكان جوابه_ فيما معناه_: أنه جمع الجمع، كأنه جمع (نَدَى) على (نِدَاء)، كـ(جَمَل جِمَال)، ثم كسّر (نِدَاء) على (أَنْدِيَة)، كـ(رداء، وأردية) ، ثم جمع الجمع (فعال) على (أَفْعِلَة)، ثم جمع الجمع على (أَفْعِلَة)، وأما إجازته إياه على ضعفه فإنما هو رأي رآه، وليس بجائز للعلة؛ لكونه أردف بيان العلة بأن هذا الجمع لم يسمع عن العرب".

(العرض والدراسة)

القصر غالب في كل مفرد معتل اللام، مما أوله مفتوح، ويجمع على (أَفْعَال)، كـ(نَدى وأَنْدَاء)، و(أَنْدِيَة) شاذ؛ فإذا رأيت جمعًا على (أَفْعِلة)، علمت أن واحده ممدود، فتستدل بالجمع على الواحد، كقولك في جمع (سَمَاء): "أَسْمِيَة"، فأما (نَدَى) فهو (فَعَل)،

(١) جمهرة اللغة ٣/١٣٣٦، وينظر المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢/ ٢٩٠.

وجمعه الصحيح (أَنْدَاء).[١]

ولقد اختلف أئمة التصريف في العلة التصريفية في جمع (ندى) على (أندية) إلى أربعة أوجه:

الوجه الأول– أنه كسر (فَعَل) على (أفْعِلة): وركب به مذهب الشذوذ[٢].

وهو ما ذهب إليه سيبويه، ويدل عليه قوله في (باب المقصور والممدود): "وقالوا: (ندى، وأَنْدِيَة)، فهذا شاذ"[٣].

وتبعه_ فيما ذهب إليه_ المبرد[٤]، وابن خالويه[٥].

هذا، وإن كان شاذًا فإن له نظيرًا من السماع[٦] مؤنسًا، فقولهم في تكسير: "قفا، وأقفية"، "ورحى، وأرحية"، حكاهما الفراء وابن السكيت[٧].

كما أن له وجهًا من القياس صالحًا، وهو: أن العرب قد تجري الفتحة مجرى الألف؛ ألا تراهم لم يقولوا بالإضافة إلى (جَمَزَى وبَشَكَى)، إلا: (جَمَزِيّ، وَبَشَكِيّ)، كما لا يقولون في: (حُبَارى) إلا: "حباريّ"، ومشابهة الحركة للحرف أكثر ما يذهب إليه، فكأن (فَعَل) على هذا (فَعَال)، و(فَعَال) مما يكسر على (أَفْعِلَة)، نحو: (غَزَال، وأَغْزِلَة)،

---

(١) ينظر الكتاب (هارون) ٣/ ٤٥٠، ٥٤١، والمقتضب ٣/ ٦٨، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ٢٧٣، والمفصل في صنعة الإعراب/ ٢٧٣، ٢٧٤، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢/ ٣٢٧_ ٣٢٩.

(٢) ينظر سر صناعة الإعراب ٢/ ٢٦٦، والروض الأنف في شرح السيرة النبوية ٦/ ٧٦.

(٣) الكتاب (هارون) ٣/ ٤٥٠، ٥٤١، وينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ٢٧٣.

(٤) المقتضب ٣/ ٦٩، ٧٠.

(٥) ليس في كلام العرب لابن خالويه/ ١٣٤.

(٦) ينظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٤/ ٢٧٧.

(٧) لم أعثر عليه_ فيما اطلعت عليه من كتبهما_، ولعلها وردت فيما ضاع من التراث، وينظر البرهان في وجوه البيان/ ١٢٤.

و(شَرَاب، وأَشْرِبَة)، وكذلك كسَّر (نَدَى، ورَحَى) على: (أَنْدِيَة، وأَرْحِيَة).[١]

الوجه الثاني-

أنه جمع الجمع، كأنه جمع (نَدَى) على (نِداء)، كـ(جَبَل وجِبَال)، ثم كسِر (نِدَاء) الممدود في الضرورة على (أَنْدِيَة)، كـ(رِدَاء، وأَرْدِيَة)، ثم جمع الجمع على (أَفْعِلَة).[٢]

ونُسب هذا الوجه إلى أبي الحسن الأخفش[٣]، واختاره المازني[٤]_ فيما نُسب إليه_ **اختيارًا سكوتيًا** من العلة، التي ما كان يعلمها، وارتضاها من شيخه، وإن لم تتكلم به العرب.

كما نُسب إلى المبرد[٥]، وهو خلاف ما نص عليه في كتابه، ويدل عليه قوله: "ومن المقصور كل اسم جمعه (أَفعَال) مما أوله مفتوح، أَو مضموم، أَو مكسور وذلك نحو قولك: "أقفاء، وأرجاء، يا فتى"؛ لأن الجمع إذا كان على (أَفعَال) وجب أَن يكون واحده من المفتوح على (فَعَل)، نحو: (جَمَل، وأَجْمَال)... فأما (نَدَى) فهو (فَعَل)، وجمعه الصحيح (أَنْدَاء)، فاعلم".[٦]

ورجحه العكبري[٧]، كما ذهب إليه ابن يعيش[٨].

---

(١) ينظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٤/ ٢٧٧، ٢٧٨.

(٢) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ٢٧٣، والروض الأنف في شرح السيرة النبوية ٦/ ٧٦، وشرح شافية ابن الحاجب ٤/ ٢٧٧، ٢٧٨، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩/ ٤٦٤٩، ٤٦٥٠.

(٣) لم أعثر عليه_ فيما اطلعت عليه من كتبه_، ولعله ورد فيما ضاع من التراث، وينظر الخصائص ٢٣٧/٣، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٢٦٦.

(٤) لم أعثر عليه_ فيما اطلعت عليه من كتاب التصريف للمازني الذي شرحه ابن جني في كتابه المنصف_، ولعله ورد فيما ضاع من التراث، وينظر جمهرة اللغة ١٣٣٦/٣، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢/ ٢٩٠.

(٥) لم أعثر عليه_ فيما اطلعت عليه من كتبه_، ولعله ورد فيما ضاع من التراث، وينظر المقصور والممدود لابن ولاد/ ١٨٨، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩/ ٤٦٤٩، ٤٦٥٠.

(٦) المقتضب ٣/ ٦٩، ٧٠.

(٧) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٤٤٠، ٤٤١.

(٨) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٤١.

واحتُج لصحة هذا الوجه بأن (فَعَل) يجمع على (فَعَال) و (فَعَال) يجمع على (أَفْعِلَة).[١]

وهذا الوجه **بعيد** في القياس؛ لأن الجمع الكثير لا يجمع، و(فِعَال) من أبنية الجمع الكثير، ولأنه لا يحفظ، ولم يسمع من كلامهم.[٢]

الوجه الثالث–

هو جمع (نَدِيّ)، وهو المجلس الذي يجتمعون فيه؛ لقرى الأضياف[٣]. وهو منسوب إلى المبرد[٤]، وهو خلاف ما نص عليه في كتابه[٥]؛ قال الرضي: "وقال محمد بن يزيد: هو جمع (نَدِيّ)".

واحتج لصحة هذا التوجيه بالسماع، كقول سلامة بن جندل:

يَوْمَانِ يَوْمُ مَقَامَاتٍ وَأَنْدِيَةٍ وَيَوْمُ سَيرٍ إلى الأعداء تأويب[٦]

الوجه الرابع–

أنه كسر (فَعَل) على (أَفْعُل)، كـ(زمن، وأزمن)، و(جَبَل، وأجْبُل)، فصار (أنْد)، كـ(أيْد)، ثم أنث (أَفْعُل) هذه بالتاء، فصارت: (أَنْدِيَة)، كما أنث (فِحَالَة، وذكورة،

---

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٩/ ٤٦٤٩، ٤٦٥٠.

(٢) ينظر الروض الأنف في شرح السيرة النبوية ٦/ ٧٦، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٤/ ٢٧٨.

(٣) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ٢٧٣، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٢٦٧، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٤/ ٢٧٧، ٢٧٨.

(٤) لم أعثر عليه_ فيما اطلعت عليه من كتبه_، ولعله ورد فيما ضاع من التراث، وينظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٤/ ٢٧٨.

(٥) المقتضب ٣/ ٦٩، ٧٠.

(٦) البيت من بحر البسيط، لسلامة بن جندل في ديوانه/ ١٢، وينظر المفضليات/ ١٢٠، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٢٦٧.

الشاهد فيه: أن (النديّ)، وهو مكان إقامة القوم يجمع على (أندية).

وبُعُولَة).[١]

واختاره ابن جني، ونسبه إلى جمهور البصريين كافة في قوله: " وإذا كان ما ذهبنا إليه في ذلك– **وهو مذهب أصحابنا كافة**– سائغًا مطردًا جاز أن يكون قول مُرَّة بن مَحْكَان:

فِي لَيْلَةٍ من جُمادى ذاتِ أندية لا يُبْصِرُ الْكَلْبُ مِنْ ظَلْمَائِهَا الطُّنُبَا[٢]

لا يريد به "أفعِلة"، نحو: (أحمزة، وأقفزة)، كما ذهبت إليه الكافة، ولكن يجوز أن يريد به: (أفعُلة)_ بضم العين_ تأنيث (أفعُل)، وجمع (فَعَل)، وهو (نَدَى) على (أفعُل)"[٣].

واختار هذا الوجه السهيلي[٤].

واحتُج لصحة هذا الوجه بأن (أفعُلَة) إنما هي تأنيث (أفعُل) و(أفعُل) جمع كثير من الثلاثي، وإن كان في (فَعْل) أكثر، وإذا ثبت أن (أفعُل) من أمثلة الجموع يجوز في الاستعمال والقياس تأنيثه، لم ينكر أن يعتقد أن (أبْكُرًا) قد كان ينبغي أن يكون فيها هاء تأنيث الجماعة، فصار إذن جمعهم إياها بالواو والنون في قوله: "وأُبَيْكِرِينا" إنما هو عوض من الهاء المقدرة في: (أَبْكُر)، فجرى ذلك مجرى (أرض) في جمعهم إياها بالواو

---

(١) ينظر سر صناعة الإعراب ٢/ ٢٦٧، والروض الأنف في شرح السيرة النبوية ٦/ ٧٦.

(٢) البيت من بحر البسيط، لمرّة بن محكان في الأغاني ٣/ ٣١٨، وراجع الخصائص ٣/ ٥٢، ٣/ ٢٣٧، وسر صناعة الإعراب/ ٦٢٠، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٢٩٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي/ ١٥٦٣، ولسان العرب مادة (ن د ى) ١٥/ ٣١٨، والمقاصد النحوية ٤/ ٥١٠، وبلا نسبة في حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/ ٦٥٦، وشرح شافية ابن الحاجب/ ٣٢٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ١٧، ولسان العرب مادة (ر ج ل) ١١/ ٢٦٨.

الشاهد فيه قوله: "أندية"؛ فإنه جمع (نَدَى) على غير قياس، والجمع القياسي لـ(نَدَى) هو (أنداء).

(٣) سر صناعة الإعراب ٢/ ٢٦٧.

(٤) الروض الأنف في شرح السيرة النبوية ٦/ ٧٦.

والنون في قولهم: (أرْضُون).[١]

والحاصل: أجاز النحويون[٢] كالأخفش، ووافقه المازني شيخه_ فيما نُسب إليهما_ **موافقة سكوتية**، وإن لم تتكلم به العرب: جمع (نَدَى) في وزن: (فَعَل) على (أَنْدِيَة)، و(أَفْعِلَة) جمع الممدود، لا المقصور.

والوجه الراجح: هو من ركبوا مذهب الشذوذ؛ لأن هذا الوجه بعيد في القياس؛ فالجمع الكثير لا يجمع، و(فِعَال) من أبنية الجمع الكثير.

۞۞۞

السؤال الرابع-

صياغة وزن (فَعُلَ) من (قضي) للدلالة على المدح أو الذم مع الإشعار بالتعجب

قال أبو العباس محمد بن يزيد: "قال أبو عثمان المازني: قلت للأخفش: كيف تقول: "قَضُوَ الرجلُ!"؟ قال: كذا أقول؛ لأني قلبت الياء واوًا؛ لضمة الضاد. قال: فقلت: كيف تسكنها في قول من قال: "علْمَ الأمرُ"؟ قال: أقول: "قَضْوَ الرجلُ!"، فأسكن. قلت: فلم لا ترد الواو إلى الأصل، إذا كانت الضمة في الضاد قد ذهبت؟ فقال: إني إنما أسكنها من (فَعُلَ)، فأنا أنوي الضمة فيها. قلت: وكيف تصغر (سماء)؟ قال: (سُمَيّة). قلت: أليست هي محذوفة من (سميّية)؟ قال: بلى. قلت: فلم لا تحذف الهاء؛ لأنك تنوي الياء التي حذفتها؟ قال: ليس هذا مثل: (قَضْوَ الرجل!). قال: **فسألته الفصل، فلم يكن عنده شيء.** فسألت أبا عمر الجرمي، فَشَغَّبَ علي. قال أبو عثمان: وأنا أقول: **إن هذا لا يلزم**؛ لأن التصغير عندي يستأنف على حد آخر".[٣]

من النص السابق تبين أنه دارت مناظرة، دارت بين المازني وشيخه عن: كيفية

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢/ ٢٦٧.

(٢) ينظر جمهرة اللغة ٣/ ١٣٣٦.

(٣) لم أقف عليه_ فيما اطلعت عليه من كتبه_، ولعله ورد فيما ضاع من التراث، وينظر مجالس العلماء/ ٤٦.

التعجب من ذوات الياء في صيغة (فَعُلَ)، كقول العرب: "(قَضُوَ) الرجلُ!"، فأجابه: أنه يكون بقلب الياء واوًا؛ لضمة الضاد. وأن المازني وافق شيخه في مذهبه موافقة سكوتيًا.

ثم أعقبه بسؤال عن: كيفية تخفيف بناء (فَعُلَ) المعتل اللام، وكان أصله (فَعِلَ)، مرادًا به التعجب، فكانت إجابة الأخفش: أنها بسكون العين، وجعل اللام واوًا؛ لأنه ينوي الضمة فيها، فسأله المازني عن: كيفية تصغير (سماء)؛ اعتراضًا على بقاء الواو في حالة التخفيف، فأجاب الأخفش: (سُمَيّة) بحذف الياء (لام الاسم) التي أصلها واوًا، والتعويض عنها بالهاء/ التاء. فاعترض المازني: بأن الأخفش يبقي الهاء المحذوفة في التصغير، مع أنه ينوي الياء المحذوفة، فقال الأخفش : ليس الحذف في تصغير (سمية) كتخفيف بناء (فَعُلَ) المعتل اللام، وكان أصله (فَعِلَ)_ مرادًا به التعجب_، مثل: (لقَضْوَ الرجل!).

وأخيرًا **سأله عن الفصل: فلم يأت بمقنع له**، مما دعاه إلى سؤال الجرمي، فلم يجد بغيته في إجابته، ورأى أنه شَغَّبَ عليه. وفصل أبو عثمان القول في المسألة بقوله: "**إن هذا لا يلزم**؛ لأن التصغير عندي يستأنف على حد آخر"، **وفيه نظر**؛ لأن حذف الياء في: (سُمَيَّة) والتعويض عنها بالهاء ليس كـ(لقَضْوَ الرجل!)؛ لأن الياء لا يستعمل إلا حذفها؛ لكره الجمع بين ثلاث ياءات؛ فكان الأصل في تصغيرها أن تقول: "سميّي" بثلاث ياءات، ثم تسقط واحدة منها فتصير: (سُمَيّ)_، كما قالوا في تصغير (عطاء): (عطي) بحذف ياء_، كتصغير الثلاثي من المؤنث، فتلحقها التاء، كما قالوا في (هِنْد): "هُنَيْدَة.[1]

(١) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي٣/٤،٤٧٤/٢٢١، والمخصص٥/١٨٩، وشرح المفصل لابن يعيش٣/٤١٨.

(العرض والدراسة)

يلحق بـ(نعم)، و(بئس) في الاستعمال وعدم التصرف: ما كان على وزن (فَعُل) متضمنًا تعجبًا: بوضع، نحو: (حَسُنَ الخلق)، أو بتحويل عن (فَعِل) أو (فَعَل)؛ لأنهم أرادوا أن يجعلوا الوصف المتعجب منه كأنه غريزة في التعجل من وصفه، فيكون فاعله جنسًا تدخل اللام فيه كثيرًا، أو مضافًا إلى ما فيه اللام، أو مضمرًا مبهمًا مفسَّرًا بنكرة منصوبة، وينبغي أن يكون جواب قسم، كما تقول: "لَنِعمَ الرجلُ زيدٌ"، بمعنى: (نعم العالم هو)، وفيه معنى: (ما أعلمه!)، وكقول العرب: "لَقَضُوَ الرجلُ فلانُ!" بمعنى: (نِعمَ القاضي هو)، ففيه معنى: (ما أَقْضاه!)، ولا يوجد في الماضي غير محول إلا في فعل واحد، وذلك: (نهو)، أصله: (نهي) من نهيت؛ لأن حركة العين تقوى على اللام، وإن تحركت، من حيث كانت (اللام) ضعيفة، بخلاف ما إذا كانت عينًا، وهي متحركة، فإن الضمة لا تقوى عليها، وإذا كان كذلك لم يكن بد من قلب الياء واوًا، والياء أخف من الواو، ولا يقتصر في هذا النوع على المسموع، كما لم يقتصر في التعجب.(١)

اختلف أئمة التصريف في كيفية صياغة وزن (فَعُلَ) من الفعل (قضي)؛ للدلالة على المدح أو الذم مع الإشعار بالتعجب إلى مذهبين-

أحدهما-

أن(فَعِلَ) يُحَوَّل إلى (فَعُلَ)، وتنقلب الياء فيما أصله ياء واوًا، فتقول: "قَضُوَ".(٢)

وهو مذهب سيبويه، ويدل عليه قوله: "وأما (الفتوَّة، والندوَّة)، فإنما جاءت فيهما الواو؛ لضمة ما قبلهما، مثل: (قَضُوَ الرجلُ) من (قضيت، وموقن)؛ **فجعلوا الياء**

(١) ينظر شرح تسهيل الفوائد ٣/ ٢١، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٠/ ١٤٦، ١٤٨، وشرح ألفية ابن مالك المسمى «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة» ٢/ ٤٦٢، والمساعد على تسهيل الفوائد/ ١٣٨، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٥/ ٢٥٨٦، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٩/ ١٦٤.

(٢) ينظر شرح التعريف بضروري التصريف/ ١٥٠.

تابعة"[١]، أي: تابعة لضمة ما قبلهما؛ تحركت الياء، وضم ما قبلها، فقلبت واوًا.

ونُسِب هذا المذهب إلى الأخفش[٢] والمازني[٣]، واختاره ابن إيّاز[٤].

<u>وعُلل لصحة هذا المذهب بما يلي:</u>

١_ إنما انقلبت الياء واوًا؛ لانضمام ما قبلها.[٥]

٢_ إن الياء وقبلها الضمة بمنزلة الياء والواو، فكما أن اجتماعهما ثقيل، فكذلك الياء، إذا كان قبلها ضمة، لا سيما والياء في الطرف، فلم يكن بد من قلب الياء حرفًا من جنس الضمة وهو الواو، أو قلب الضمة كسرة؛ لتصح الياء، فلم يمكن قلب الضمة كسرة؛ كراهية أن يلتبس (فَعُلَ) بـ(فَعِلَ)، فقلبت الياء واوًا، وأنهم قلبوا **الياء في:** (رَمُوَ) واوًا، إذا أرادوا التعجب ؛ تشبيهًا له بـ(فَعُلَة)، مما لامه ياء، إذا بُنيَت على التأنيث، نحو: (رَمُوة).[٦]

<u>والآخر</u>– أنه يُقَرُّ على حاله.[٧]

وهو المفهوم من قول المازني[٨]_ فيما نُسب إليه_، كما نُسب إلى ابن عصفور[٩]

---

(١) الكتاب (هارون) ٣/ ٣٨٧.

(٢) لم أعثر عليه_ فيما اطلعت عليه من كتبه_، ولعله ورد فيما ضاع من التراث، وينظر مجالس العلماء/ ٤٦، والممتع الكبير في التصريف/ ٣٣٣.

(٣) لم أعثر عليه_ فيما اطلعت عليه من كتاب التصريف للمازني الذي شرحه ابن جني في كتابه المنصف_، ولعله ورد فيما ضاع من التراث، وينظر مجالس العلماء/ ٤٦.

(٤) شرح التعريف بضروري التصريف/ ١٥٠.

(٥) مجالس العلماء/ ٤٦.

(٦) ينظر الممتع الكبير في التصريف/ ٣٣٤.

(٧) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١٠/ ١٤٨، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣/ ٣٧، ٣٨.

(٨) ينظر مجالس العلماء/ ٤٦.

(٩) ينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٥/ ٢٥٨٥، ٢٥٨٦.

أنه نسب هذا المذهب إلى جماعة من النحويين دون النص عليهم.

واحتُج لصحة هذا المذهب بما يلي:

١_ أن هذا الفعل يشبه الأسماء في عدم التصرف، فكما يُكره فيها أن يجيء في آخرها واو مضموم ما قبلها؛ لإجرائهم لها مجرى الأسماء ليس فيه حجة؛ لأن الأسماء إنما كره ذلك فيها؛ لأنها متعرضة لإضافتها إلى ياء المتكلم، وللحاق ياء النسب، فكذلك كُره فيما أشبهها.(١)

٢_ أن هذا الفعل لا يفارقه معنى التعجب، وفعل التعجب يجري مجرى أفعال التفضيل؛ لعدم تصرفه، كما أن وزنهما واحد، ولذلك صحت العين في: (ما أطوله! وما أبينه!)، كما صحت في: (هذا أطول، وهو أبين)، ولو لم يكن الفعل فعل تعجب وجب الإعلال، فيقال: "أطال، وأبان"، فكما أجري مجرى (أفعل من!)، فكذلك ينبغي أن يعامل معاملة الأسماء في أن لا يكون آخره واوًا مضمومًا ما قبلها.(٢)

كما اختلف أئمة التصريف في تخفيف بناء (فَعُلَ) من الفعل (قضي)، وكان أصله (فَعِلَ)؛ للدلالة على المدح أو الذم مع الإشعار بالتعجب إلى مذهبين:

أحدهما–

إذا سكنت العين من (قَضُوَ)؛ تخفيفًا، قلت: "قَضْوَ الرجلُ!"، فلا ترد الواو إلى أصلها، وهو الياء، وإن ذهبت الضمة الموجبة لقلبها ياء.(٣)

وهو مذهب سيبويه، ويدل عليه قوله: "ألا تراهم قالوا: "(قَضُوَ) الرجل"، فلما كانت مخففة، مما أصله التحريك وقلب الواو، **لم يغيروا الواو**، ولو قالوا: "غزو، وشقو"، لقالوا: (قضي)"(٤).

---

(١) الممتع الكبير في التصريف ١٠/ ١٤٨، وينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٥/ ٢٥٨٦.

(٢) ينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٥/ ٢٥٨٦.

(٣) ينظر المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني/ ٢١.

(٤) الكتاب (هارون) ٤/ ٣٨٦.

وهو منسوب إلى الأخفش[١]، وتبعه ابن السراج[٢]، والسيرافي[٣]، ونص عليه ابن جني[٤].

واحتُج لصحة هذا المذهب بما يلي:

١_ إنما سكنها من شيء مستعمل يتكلم به، وذهابها عارض، والعارض غير معتد به، كما لم يعتدُّوا بسكون قولهم: "دُنْيَ لـه"، أي: (دُنِيَ لـه)، فيردوها إلى الواو؛ إذ زال موجب قلبها ياء، وهو الكسرة؛ لأنه سكون عارض_ أيضًا_.[٥]

٢_ إن كانت الضمة قد ذهبت؛ لأنك زعمت تنويها، وأنك لم تبنها على (فعُل)، ولكنك أسكنتها من (فَعْل)، فذلك البناء في نيتك، وكذلك تقول في (ضوء)، إذا خففت الهمزة: "ضَو"، فأثبت واوًا طرفًا وقبلها حركة، ومثل هذا لا يكون في الكلام.[٦]

٣_ إن الفعل إذا لزم فيه الإعلال في بعض المواضع، حُملت سائر المواضع على ذلك، وإن لم يكن فيها موجب، نحو: (أغزيت)، قلبت فيه الواو ياء؛ حملًا على: (يُغْزِي)، وإن لم يكن في: (أغزيت) ما في: (يغزِي) من انكسار ما قبل الواو المتطرفة، فكذلك قُلبت الياء في (قَضْوَ) واوًا؛ حملًا على (قَضُوَ)، وإن لم يكن في لغة المخفِّف ما قبل الياء مضمومًا.[٧]

---

(١) لم أعثر عليه_ فيما اطلعت عليه من كتبه_، ولعله ورد فيما ضاع من التراث، وينظر مجالس العلماء/ ٤٦.

(٢) ينظر الأصول في النحو ٣/ ٩٣، ٣٦٠.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/ ٣٠١.

(٤) المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني/ ٢١.

(٥) الأصول في النحو ٣/ ٩٣، وينظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (بتصرف) ١٠/ ١٤٨، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٥/ ٢٥٨٦.

(٦) الأصول في النحو ٣/ ٩٣، وينظر البغداديات/ ٩٢.

(٧) الممتع الكبير في التصريف/ ٣٣٥.

والآخر–

إذا سكنت العين من (قَضُوَ)؛ تخفيفًا، قلت: "قَضْيَ الرجلُ!"، برد الواو إلى أصلها، وهو الياء. (١)

وهو المفهوم مما نُسب إلى المازني(٢)، كما نُسب إلى المبرد(٣).

والحاصل:

ما نُسب إلى الأخفش والمازني، الذي وافقه موافقة سكوتية **هو المختار في المسألة**؛ لأن الذي منع بناء (فَعُلَ) من ذوات الياء أنهم لو فعلوا ذلك؛ لأدى إلى الخروج من الخفيف إلى الثقيل؛ لأنه يلزم فيه قلب الياء واوًا، والياء أخف من الواو، مع أنه يلزم أن يكون المضارع على (يَفعُلُ)، فكنت تقول: "رَمُوَ يَرْمُو"، فيجتمع لك في الماضي والمضارع ضمة وواو وذلك ثقيل، وليس كذلك ذوات الواو؛ لأنه لا يلزم فيها أكثر من ثقل الواو والضمة، نحو: (سَرُوَ يَسْرُو)؛ إذ ليس يلزم فيها خروج من خفيف إلى ثقيل، وساغ ذلك في فعل التعجب؛ لأنه لا مضارع له، فقل فيه الثقل لذلك، ولأن فعل **التعجب يشبه** الأسماء، ولذلك صححوا الفعل في نحو: (ما أَطوَلَهُ!)؛ تشبيهًا له بـ(أطوَلَ منه). كما لا يعترض عليه

---

(١) ينظر الانتصار لسيبويه على المبرد/ ٢٦٥، والتعليقة على كتاب سيبويه ٣/ ٥١، ٥٢.

(٢) لم أعثر عليه_ فيما اطلعت عليه من كتاب التصريف للمازني الذي شرحه ابن جني في كتابه المنصف_، ولعله ورد فيما ضاع من التراث، وينظر الأصول في النحو ٣/ ٩٣، ٣٦٠، ومجالس العلماء/ ٤٦.

(٣) لم أعثر عليه_ فيما اطلعت عليه من كتبه_، ولعله ورد فيما ضاع من التراث، وينظر الانتصار لسيبويه على المبرد/ ٢٦٥، والتعليقة على كتاب سيبويه ٣/ ٥١، ٥٢: "إن سميته بـ(ضُرب)، ثم خففته، فقلت: (ضُرْبَ)، لم تصرف؛ لأن الحركة في نيتك، كما أنك إذا قلبت الياء واوًا؛ لانضمام ما قبلها، ثم خففت العين على قول من قال: "عَضْد"، قلت: "قَضْوَ الرجل"، **فلم تعد الياء التي قلبت واوًا؛ لانضمام ما قبلها**، وإن ذهبت بالضمة في اللفظ لم تصرفه، كما لم يرد الياء في: (قَضْوَ)، كأن خففته، ثم سميت به صرفت؛ لأنك سميت به، وهو على مثال من أمثلة الأسماء، فصرفته كما صرفت (قِيلَ)؛ لأن الكسرة ليست فيه".

بأن ذلك سماع، فكيف تثبت له هنا قاعدة مطردة؛ لأن هذا من القواعد التصريفية الجارية في القياس وجد مقتضاها في السماع أو لم يوجد؛ ألا ترى أنهم يفرضون أشياء فيه أن لو كانت كيف تكون.[١]

ثم أعقبه بسؤال عن: كيفية تخفيف بناء (فَعُلَ) المعتل اللام، وكان أصله (فَعِلَ)، مرادًا به التعجب_، فكانت إجابة الأخفش: وذلك لكونها بسكون العين، وجعل اللام واوًا؛ لأنه ينوي الضمة فيها، فسأله المازني عن: كيفية تصغر (سماء)؛ اعتراضًا على بقاء الواو في حالة التخفيف، فأجاب الأخفش: (سُمَيّة) بحذف الياء (لام الاسم) التي أصلها واوًا، والتعويض عنها بالهاء أو التاء. فاعترض المازني: بأن الأخفش يبقي الهاء المحذوفة في التصغير، مع أنه ينوي الياء المحذوفة، فقال الأخفش : ليس الحذف في تصغير (سمية) كتخفيف بناء (فَعُلَ) المعتل اللام، وكان أصله (فَعِلَ)، مرادًا به التعجب، مثل: (لقَضْوَ الرجل!).

وأخيرًا **سأله عن القول الفصل: فلم يأت بمقنع له،** مما دعاه إلى سؤال الجرمي، فلم يجد بغيته في إجابته، ورأى أنه شَغَّبَ عليه. وفصل أبو عثمان القول في المسألة بقوله: "**إن هذا لا يلزم**؛ لأن التصغير عندي يستأنف على حد آخر"، **وفيه نظر**؛ لأن حذف الياء في: (سُمَيَّة) والتعويض عنها بالهاء ليس كـ(لقَضْوَ الرجل!)؛ لأن الياء لا يستعمل إلا حذفها؛ كراهة اجتماع ثلاث ياءات؛ فكان الأصل في تصغيرها أن تقول: "سميّي" بثلاث ياءات، ثم تسقط واحدة منها، فتصير: (سُمَيّ)، كما قالوا في تصغير (عطاء): (عطيّ) بحذف ياء، كتصغير الثلاثي من المؤنث، فتلحقها التاء، كما قالوا في (هِنْد): "هُنَيْدَة.[٢]

۞۞۞

السؤال الخامس- (المحذوف من اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين)

قال الشاطبي: "إن الناظم يلزمه ما ألزم الأخفش من التناقض في مذهبه، وبيان ذلك: أن المازني سأل الأخفش في: (مَبِيع)، حين ادعى أن المحذوف هو: العين، قال:

---

(١) ينظر الممتع الكبير في التصريف/ ٣٣٤، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٩/ ١٦٦.

(٢) ينظر مجالس العلماء/ ٤٦، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ٤٧٤، ٤/ ٢٢١، والمخصص ٥/ ١٨٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤١٨.

فقلت لـه: ألا ترى الباء في: (مَبِيع) بعدها ياء، ولو كانت واو مفعول كانت: (مَبوع)، فقال: إنهم لما أسكنوا ياء (مَبيوع)، وألقوا حركتها على الباء؛ انضمت الباء، وصارت بعدها (ياء) ساكنة، فأبدلت مكان الضمة كسرة؛ للياء التي بعدها، ثم[١] بعد أن ألزمت الباء الكسرة للياء حذفتها، فوافقت واو مفعول الباء مكسورة، فانقلبت ياء؛ للكسرة التي قبلها[٢]. فهذا قول أبي الحسن على ما نقله المازني"[٣].

في النص السابق سأل المازني شيخه الأخفش في مناظرة، دارت بينهما عن: الباء المكسورة قبل الياء في: (مَبِيع)، حين ادعى الأخفش أن المحذوف هو: العين، ولو كان ما ذهب إليه صوابًا لكان اسم المفعول بثبوت واو مفعول.

واحتج الأخفش لرأيه بأنهم لما نقلوا حركة ياء (مَبيوع) على الباء، صارت الياء ساكنة، وأبدل مكان الضمة الموجودة على الباء كسرة؛ لمناسبة الياء بعدها، ثم تسقط الياء؛ لالتقاء الساكنين، فتصادف الواو الساكنة الكسرة، فتنقلب ياء؛ للمناسبة، فوزن الكلمة على هذا: (مَفِيل).

وعلق المازني بقوله: "وكلا القولين حسن جميل. قال: وقول أبي الحسن أقيس. وتقول في (مَفْعُول)_ من القول_: "مَقول"، وكان الأصل: (مَقوول)، فنقلت الحركة، فاجتمع ساكنان فحُذف أحدهما، وبعض العرب يخرجه إلى الأصل فيقول: "مَخيُوط، ومَبيوع"، ولا يحذف".[٤]

كما حسن المازني القول بحذف واو مفعول والقول بحذف عين الكلمة، وهذا القول

---

(١) وزاد في الأصول في النحو ٣/ ٢٨٢، ٢٨٣: "كما انقلبت واو: (ميزان) ياء؛ للكسرة".

(٢) وزاد في المصدر السابق ٣/ ٢٨٢، ٢٨٣: "حذفت الياء".

(٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٣٤١/٩.

(٤) لم أعثر عليه_ فيما اطلعت عليه من كتاب التصريف للمازني الذي شرحه ابن جني في كتابه المنصف_، ولعله ورد فيما ضاع من التراث، وينظر الأصول في النحو ٣/ ٢٨٢، ٢٨٣.

الأقيس عنده، وأشار إلى الوجه الثالث– وهو أن بعض العرب[١] يخرجه إلى الأصل فيقول: "مَخيُوط، ومَبيوع، ومَعْيُوب"، ولا يحذف.

(العرض والدراسة)

يأتي اسم المفعول من الثلاثي المجرد، على زنة: (مَفْعُول)، كـ(مَضْرُوب)، ومنه: (مَبِيع)، إلا أنها غيرت. ومن غير الثلاثي بلفظ مضارعه بشرط: الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة، أو بلفظ اسم فاعله بشرط فتح ما قبل الآخر، نحو: (زيد مُنْطَلَق به).[٢]

ولقد اختلف أئمة التصريف في المحذوف من اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين إلى أقوال ثلاثة:

القول الأول–

أن اسم المفعول إذا كان مما عينه ياء كـ(بَيَع)، فالأصل فيه: (مَبْيُوع)، ويجب أن تعل عينه؛ كما أعلت في الفعل، فتسكن، وتلقى ضمتها على ما قبلها، فتسكن (الياء) عين الفعل، وتسقط واو مفعول؛ لاجتماع الساكنين: الواو والياء تقديرًا وحكمًا، فأما أن يمكن النطق بهما على حال فلا على لغة أهل الحجاز، فتقول:

"مَبِيع، ومَخِيط" على وزن: "مَفْعِل".[٣]

وهو مذهب الخليل[٤] وسيبويه، ويدل عليه قوله في (باب ما اعتل من أسماء

---

(١) هم تميم. ينظر الخصائص ١/ ٢٦٠، والبديع في علم العربية ٢/ ٥٨٦، ٥٨٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٤٥٢، ولغة تميم– دراسة تاريخية وصفية/ ٤٤٣.

(٢) ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٣/ ٦٠، ٦١.

(٣) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي٥/٢٤٥، ٢٤٦، والخصائص ١/٢٦٠، وشرح التصريف للثمانيني/٣٩٠، ٣٩١.

(٤) لم أعثر عليه_ فيما اطلعت عليه من كتبه_، ولعله ورد فيما ضاع من التراث، وينظر الكتاب (هارون) ٤/ ٣٤٨.

الأفعال المعتلة على اعتلالها): "... ويعتل (مَفْعُول) منهما، كما اعتل (فَعَل)؛ لأن الاسم على (فَعَل) (مَفْعُول)، كما أن الاسم على (فَعَل) (فَاعِل)، فتقول: "مَزور، ومَصوغ"، وإنما كان الأصل: (مَزوور)؛ فأسكنوا الواو الأولى، كما أسكنوا في: (يفعل، وفعل)، وحذفت واو مفعول؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، وتقول في الياء: "مبيع، ومهيب"؛ أسكنت العين، وأذهبت واو مفعول؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، وجعلت الفاء تابعة للياء[١]، حين أسكنتها؛ كما جعلتها تابعة في: (بيض)، وكان ذلك أخف عليهم من الواو والضمة، فلم يجعلوها تابعة للضمة[٢]، فصار هذا الوجه عندهم؛ إذ كان من كلامهم أن يقلبوا الواو ياء، ولا يتبعونها الضمة؛ فرارًا من الضمة والواو إلى الياء؛ لشبهها بالألف[٣]، وذلك قولهم: "مشوب، ومشيب"، و"غار منول، ومنيل"، و"ملوم، ومليم"، وفي: (حور: حير)" [٤].

وحسنه[٥] المازني[٦] _ فيما ذهب إليه_، ويدل عليه قوله: "و(مفعول) من هذا معتل، كما اعتل (فاعل)، إلا أن اعتلاله بحذف حرف منه، فإن كان (مفعول) من (فُعِل)، وكان من الواو، ظهرت فيه الواو، نحو: (مَقُول، ومَصُوغ)؛ لأنه من: (القول، والصوغ)، وإن كان من: (فُعِل)، وكان من الياء، ظهرت فيه الياء، نحو: (مَعِيب، ومبيع، ومسير به)".

---

(١) يعني: كسرة فاء الفعل، التي ألقيت عليها ضمة الياء، فتكون الكسرة تابعة للياء، إذا كانت منها ومشاكلة لها. شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/ ٢٤٦.

(٢) فيقلبوها واوًا، فيقال: "مبوع". المصدر السابق ٥/ ٢٤٥، ٢٤٦.

(٣) الأصل أن الياء والكسرة أخف من الواو والضمة، والياء أقرب شبها بالألف من الواو؛ لأن الياء مبسوطة في مخرجها، وخفتها بين الألف والواو، ولما قلبوا الواو ياء؛ لثقل الواو وخفة الياء، فقالوا في (مشوب): "مشيب"، فلما قيل: "مشيب"، ولم يكن ياء ولا كسرة، لزم أن يقال: "مبيع، ومخيط"، إذا كانت الياء موجودة فيه. ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/ ٢٤٥، ٢٤٦.

(٤) الكتاب (هارون) ٤/ ٣٤٨.

(٥) ينظر الأصول في النحو ٣/ ٢٨٢، ٢٨٣.

(٦) المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني/ ٢٨٢.

ويقوي هذا القول: قول الشاعر:

سَيَكْفِيكَ صَرْبُ القَوْمِ لَحْمٌ مُعَرَّصٌ وماءُ قُدُورٍ في القِصاع مَشِيبُ[١]

كما عُلل لصحة هذا القول بما يلي:

١_ أن الواو زائدة، وكان حذفها أولى؛ لأنه ألقيت ضمة الياء على الباء، فسكنت الياء، وضمت الباء، ثم كسرت؛ لتسلم الياء، ولم تحذف؛ لأن عين الفعل أصل.[٢]

٢_ أن الياء وفيها الضمة، أخف من الواو وفيها الضمة، كما فروا من الواو، إذا انضمّت إلى الهمزة، فقالوا: "أَدْؤُر، وأَثْؤُب، وأنؤر"، فالهمز في الواو مطرد، إذا انضمت، فأما إذا كانت كذلك، وبعدها واو، كان ذلك أثقل لها؛ لذا ألزموها الحذف في (مفعول)، والياء إذا انضمت لم تهمز، ولم تغير، فهذا يدلك ويبصرك أن الياء أخف[٣].

٣_ إنما وجب إعلال (مفعول) من حيث وجب إعلال (فاعل)، وكلاهما من قبل الفعل وجب إعلاله؛ لأنهما جاريان عليه، وهو معتل، فأريد أن يكون العمل من وجه واحد، فألزم تصريف الفعل الاعتلال، وعلى أن (فاعل) أجري على الفعل من (مفعول)؛ لأنه بوزنه، وليس (مفعول) كذلك، كما أن الياء لم تهمز ولم تغير إذا انضمت، فهذا دليل قوي على أن الياء أخف.[٤]

القول الثاني-

أن المحذوف في: (مبيع، ومخيط) هو عين الكلمة؛ لأن الأصل: (مبيوع،

---

(١) من الطويل للمخبّل السَّعدي في إصلاح المنطق/ ١٤٣، ولسان العرب مادة (ع ر ص) ٧/ ٥٣، وللسليك ابن السلكة في لسان العرب مادة (ش و ب) ١/ ٥١٢، وبلا نسبة في أدب الكاتب/ ٦٠٥، والمنصف ١/٢٨٨.

الشاهد فيه قوله: "مشيب"؛ حيث جاءت اسم مفعول من (شابَ يشيب). والأصل: "مشيوب".

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي (بتصرف يسير) ٥/ ٢٤٥، ٢٤٦، والممتع الكبير في التصريف/ ٢٩٦، ٢٩٧.

(٣) ينظر المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني/ ٢٨٤.

(٤) ينظر المصدر السابق/ ٢٨٢، ٢٨٣.

ومخيوط)، فاستثقلوا الضمة في الياء، فنقلوها إلى ما قبلها، فسكنت الياء، وقبلها ضمة، وبعدها واو مفعول ساكنة، فاجتمع ساكنان: الواو والياء، ولا يجوز الجمع بينهما، فيقلب من الضمة كسرة، ثم يسقط الياء؛ لالتقاء الساكنين، فتصادف الواو الساكنة الكسرة، فتنقلب ياء، فيصير: (مَبِيع، ومَخِيط)، فوزن الكلمة على هذا: (مَفِيل).(١)

ونسب هذا المذهب إلى الأخفش(٢)، وهذا القول هو القياس عند أبي عثمان(٣)، وهو مخالف لما ورد في كتابه التصريف(٤)، وهو القياس عند السيرافي(٥) واختاره الجرجاني(٦).

وعلل لهذا القول بما يلي:

١_ أنهم لما ألقوا ضمة الياء على ما قبلها، فسكنت، اجتمع ساكنان: الياء والواو، والأول منهما أولى بالحذف.(٧)

٢_ أن الياء لما اعتلت في (عِيبَ) أريد إعلالها في اسم المفعول.(٨)

٣_ أنه لما ألقت الضمة على الباء في: (مبيوع)، وصارت بعدها ياء ساكنة، فأبدلت مكان الضمة كسرة؛ للياء، التي سكنت بعدها، ثم حذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين، بعد أن ألزمت الباء كسرة؛ للياء التي حذفتها، فوافقت واو (مفعول) الباء مكسورة، فانقلبت ياء؛ للكسرة التي قبلها، كما انقلبت واو (ميزان، وميعاد) ياء؛ للكسرة التي

---

(١) ينظر المقتضب ١/ ١٠٠، وشرح التصريف للثمانيني/ ٣٩١.

(٢) لم أعثر عليه_ فيما اطلعت عليه من كتبه_، ولعله ورد فيما ضاع من التراث، وينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/ ٢٤٥، ٢٤٦.

(٣) ينظر الأصول في النحو ٣/ ٢٨٢، ٢٨٣.

(٤) المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني/ ٢٨٢.

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/ ٢٤٦.

(٦) ينظر المفتاح في الصرف للجرجاني/ ٧٣، ٧٤.

(٧) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/ ٢٤٥.

(٨) المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني/ ٢٨٢_ ٢٩١.

قبلها.[١]

ورد عليه: بأنه إذا كان المحذوف هو الياء، والمبقى هو واو مفعول، وقبلها الضمة، التي كانت في الياء، فألقيناها على باء (مبيوع)، وخاء (مخيوط)، فما هذه الياء، التي في (مخيط، ومبيع).[٢]

وأجاب عنه بأنه لما ألقى ضمة الياء على ما قبلها، كسر ما قبل الياء قبل حذفها؛ لتسلم الياء، ثم حذف الياء؛ لاجتماع الساكنين، فقلب واو مفعول ياء؛ للكسرة التي قبلها.[٣]

القول الثالث–

الإتمام، حيث إن بعض العرب يخرجه إلى الأصل فيقول: "مَخيُوط، ومَبيوع، ومَعْيُوب"، ولا يحذف.[٤]

قال سيبويه: "وبعض العرب يخرجه على الأصل؛ فيقول: "مخيوط ومبيوع"؛ فشبهوها بـ(صيود، وغيور)؛ حيث كان بعدها حرف ساكن، ولم تكن بعد الألف؛ فهمز".[٥]

تبين من النص السابق أن سيبويه قد حفظ عن تميم[٦]: (إتمام اسم المفعول من الأجوف اليائي)، وعلل لذلك بأنهم أخرجوه على الأصل؛ تشبيهًا له بـ(صيود، وغيور)؛ إذ كان بعدها حرف ساكن، ولم تكن بعد الألف؛ فتهمز.

---

(١) ينظر المقتضب ١/ ١٠٠، والخصائص ٢/ ٣٢٤، والمنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني/ ٨٧، ٢٨٨.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥/ ٢٤٦.

(٣) المصدر السابق ٥/ ٢٤٦.

(٤) ينظر الخصائص ١/ ٢٦٠، والبديع في علم العربية ٢/ ٥٨٦، ٥٨٧.

(٥) الكتاب (هارون) ٤/ ٣٤٨.

(٦) ينظر الخصائص ١/ ٢٦٠، والبديع في علم العربية ٢/ ٥٨٦، ٥٨٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٤٥٢، ولغة تميم– دراسة تاريخية وصفية/ ٤٤٣.

واحتُج لصحة هذا القول بالسماع عن الأصمعي؛ إذ قال: "سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: ... قال علقمة بن عبدة:

حتي تذَكَّر بيضاتٍ وهيَّجَه يوم رذاذٍ عليه الدَّجن مغيوم (١)

والذي شجعهم على الإتمام سكون ما قبل الياء، فجرت لذلك مجرى الصحيح".(٢)

والحاصل:

قول أبي الحسن الأخفش هو الراجح في المسألة؛ لأنهما إذا التقيا في كلمة واحدة، حذف الأول، نحو: (خَفْ، وقُلْ، وبِعْ)، لا سيما إذا كان الثاني منهما جاء لمعنى، نحو التنوين في: (غازٍ) ونحوه، وما دخل لمعنى فهو أولى بالإقرار، وكما أعلت العين بالقلب مع ألف (فاعل)، نحو: (قائم)، كذلك أعلت بالحذف مع واو (مفعول).(٣)

السؤال السادس_ الخلاف في تصغير (أَشْيَاء)

قال النحاس: "إن أحمد بن محمد الطبري النحوي، يعرف بابن رستم حدّثه عن أبي عثمان المازني إنه قال: "قلت للأخفش: كيف تصغر (أَشْياء)؟ فقال: "أُشَيّاء". فقلت له: يجب على قولك أن تصغّر الواحد، ثم تجمعه؛ فانقطع"(٤).

أشار النص السابق إلى مناظرة، دارت بين المازني والأخفش عن: كيفية تصغير: (أَشْيَاء)، ونسب إلى الأخفش أنه يصغر هذه الكلمة على لفظها، فيقول:

---

(١) من البسيط في ديوانه/ ٥٩، وجمهرة اللغة/ ٩٦٣، والخصائص ١/ ٢٦١، والمقتضب ١/ ١٠١، والمنصف ١/ ٢٨٦.

الشاهد فيه قوله: "مغيوم"؛ حيث جاء على غير القياس بدون إعلال، والقياس فيه "مغيم".

(٢) المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني/ ٢٩٠، ٢٩١.

(٣) المصدر السابق/ ٢٩٠، ٢٩١.

(٤) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٢، ٤٣، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١/٢٤١.

"أُشَـيّاء"، وأن المـازني سـأل شـيخه الأخفـش عـن علـة عـدم ردهـا إلـى الواحـد، ثـم جمعها[١]؛ لكونـه زعم أنها على وزن: (أَفْعِلاء) من أمثلة الكثرة، فيلزمه في تصغيرها على مذهبه أن تكون: (شُوَيَّات، أو شُيَيْئات)، وكان في إجابته ترك لمذهبه، ولو كانت (أَفْعَال) لرُدَّت في التصغير إلى واحدها، وقيل: "شُيَيْئَات"، مثل: (شُعَيْعَات)، فلم يأتِ الأخفش بمقنع للمازني.[٢]

(العرض والدراسة)

اختلف أئمة النحو في حقيقة (أَشْيَاء): أهي مفرد في اللفظ، **جُمع** في المعنى على غير واحده، من لفظ (شيء)، وأصلها: (شَيْئاء)، كـ(طَرْفاء)، ثم قُلِبت لامها قبل فائها، فصار وزنُها: (لَفْعاء)[٣]؟ أم أنها على وزن: (أَفْعَال)، **جمـع**: (شيء) كـ(بيت، وأبيات)، **وليس بمقلوب**، ومُنِعَ صرفه؛ **تَوَهُّمًا** أنه كـ(حمراء)[٤]؟ أم أنها جمع صريح على وزن:

---

(١) إذا صُغرت جموع القلة: (أَفْعِلة، وأَفْعُل، وأَفْعال، وفِعْلة)، فيكون على لفظها، وإذا صُغرت جموع الكثرة فلا تصغر على لفظها على الصحيح، وإن ورد منه شيء عُد شاذًا كـ(أُصَيْلان) تصغير: (أُصْلان) جمع: (أَصيل)؛ بل يُرد إلى واحده. فإن كان من غير العقلاء: صُغر، وجُمع بالألف والتاء، فتقول في تصغير (حُمُر) جمع (حمار): "حُمَيْرات". وإن كان من العقلاء: صُغر، وجُمع بالواو والنون، فتقول في تصغير (رجال): "رُجَيْلون". وإن كان اسم جمع كـ(قوم)، و(رهط) اسم جنس، كـ(قمر)، و(شجر) صُغر على لفظه كسائر المفردات. ينظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٣/ ٤٣٤، ٤٣٥.

(٢) ينظر المقتضب١/٣٠، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون٣/٤٣٧، واللباب في علوم الكتاب ٧/ ٥٤٥.

(٣) وهو قول الخليل، وسيبويه، ونُسِب إلى المازني وجمهور البصريين، إلا الزِّيَّادِي؛ فإنه كان يميل إلى قول الأخفش. ينظر العين باب اللفيف من الشين، مادة (ش ي ء، ء ش ء، ش ء و، ش و ي) ٦/ ٢٩٥– ٢٩٧، والكتاب (هارون) ٤/٣٨٠، والمنصف ٢/٩٤، والتبصرة والتذكرة ٢/٩٠٤، والممتع في التصريف ٢/٥١٣.

(٤) نُسب هذا القول إلى الكسائي، وأبي عبيد، وأبي حاتم السجستاني. ينظر المنصف ٢/٩٥، ٩٦، وشرح الملوكي في التصريف/٥٥٣، وشرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي١/١٩، والمغنى في تصريف الأفعال/٥٣.

(أفْلاء)؛ لأن **مفردها** (شيّء) على (فَيْعِل) كـ(هيّن)، وأصلها: (أَفْعِلاء)، ثم حذفت الياء، كما خففوا: (هَيّن) إلى: (هَيْن)، ثم جمعه بعد تخفيفه، وأصله: (أَشْيِئاء)[1]؟ أم أنها جمع (شَـيْء)، بزنـة: (فَلْس)، علـى وزن: (أفعـاء)، والأصـل: (أَفْعِـلَاء)، كمـا تقـول: "هَـيْن، وأَهْوِنَاء"، إلا أنه كان الأصلُ: (أَشيئاء) بهمزتين بينهما ألف بعد ياء، ثم خففت[2]؟

نُسب إلـى الأخفش أنـه قال فـي كتابـه (الأوسط فـي النحـو): "واعلم أن كل مـا لا ينصرف، إذا أضفته، أو أدخلت عليه ألفًا ولامًا، أو صغرته_ انصرف"[3].

قـال أبـو عثمـان: "وقـال: "أشـياء" (فعـلاء) مقلوبـة، وكـان أصـلها: (شـيئاء)، مثـل: (حمراء)، فقلب، فجعل الهمزة، التي هي لام أولًا، فقال: "أشياء"، كأنها: (لفعاء)، ثم جمع، فقال: "أشاوى"، مثل: (صحارى)، فأبدل الياء واوًا، كما قالوا: "جبيت الخراج جباوة"، وهذا

---

(١) وهو قول الفراء، ونُسب إلى الأخفش، واختاره الجرجاني. ينظر معاني القرآن للفراء ٣٢١/١، ودرج الدرر في تفسير الآي والسور ٢/ ٦٩٢، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/ ٥٠٣.

(٢) نُسب هذا القول إلى الفراء مخففًا من (شَيِّء) على وزن (فَعْل) جُمِعَ على (أَفْعِلَاء)، فاجتمع في هذين القولين: همزتان: لام الكلمة، وهمزة التأنيث، فقلبت همزة لام الكلمة ياء؛ لانكسار ما قبلها، ثم حذفت ياء عين الكلمة؛ استخفافًا. لم أعثر عليه_ فيما اطلعت عليه من كتبه_، ولعله ورد فيما ضاع من التراث، وينظر أمالي ابن الشجري ٢٠٥/٢، والبحر المحيط في التفسير ٣٢/٤.

كما نُسب إلى الأخفش_ سعيد بن مسعدة_: أنه ليس مخففًا من (شَيّء)، كـ(خَلِيل)، ثم جُمع على (أَفْعِلَاء)، كـ(أخلّاء)، ثم أعل بالحذف. لم أعثر عليه_ فيما اطلعت عليه من كتبه_، ولعله ورد فيما ضاع من التراث، وينظر الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/ ٥٠٤، والبحر المحيط في التفسير ٤/ ٣٧٨.

ونقل عن الفراء والأخفش أنهما قول واحد، والحق: أن ذلك خلط حين ادُّعي أنها كـ(هيْن، ولَيْن) حين جمعا على (أَهْوناء وأَلْيِناء)، و(هَيْن) تخفيف: (هيِّن)، فلذلك جاز جمعُه على (أَفْعِلاء)، و(شَيْء): ليس مخففًا من (شَيِّء) حتى يُجْمع على (أَفْعِلاء). ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ٦٧٠/٢، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٣/ ٤٣٦.

(٣) تذكرة النحاة/ ٣٣٣.

شاذ، وإنما احتلنا لـ(أشاوى)؛ حيث جاءت هكذا؛ ليعلم أنها مقلوبة عن وجهها"[١].

وأجيب عن الأخفش بأن السبب المانع من تصغير (أَفْعِلاء)، وما شابهه من أبنية الكثرة: أن التصغير علم القلة، فإذا ألحقته مثالًا موضوعًا للكثرة، كنت كأنك جمعت بين الضدين، وهذا السبب قد ارتفع فيها؛ لأنهم أضافوا إليها العدد القليل، فقالوا: "ثلاثة أشياء، وأربعة أشياء"، فتَنَزَّل: (أَفْعِلاء) منزلة: (أَفْعَال)، وصار عوضًا منه، فكما أنك تصغر: (أَفْعَال)، فتقول: "أُحَيْمَال"؛ لأنه عقد قلة، فلا ينافي التصغير، كذلك يجوز أن تصغر: (أَفْعِلاء) على لفظها؛ لكونها دالة على القلة من جهة النيابة عن: (أَفْعَال). وأما جمعهم له على: (فَعَالَى)، ولم يوجد: (أَفْعِلاء) مُكَسّرًا على: (فَعَالَى)؛ فلأجل أن: (أَفْعِلاء) لم يُكَسَّرْ في الأصل؛ لأنه يدل على الكثرة، وجمع الجمع يراد لإفادة الكثرة، نحو: (أكلب، وأكاليب)، وهذا لما صار بمنزلة: (أَفْعَال)، وقام مقامه بالدلالة على الكثرة جاز تكسيره. ولأن وزنه نقص بحذف لامه، فصار (أَفْعَاء)، فشبَّهوه بـ(أَفْعَال)، فصغروه.[٢]

ورد السمين[٣] **القول المنسوب إلى الأخفش** بأن تصغير كلمة (أَشْيَاء) على لفظها، يدل على أنها **اسم جمع**؛ لأن اسم الجمع يصغر على لفظه، نحو: (رُهَيْط، وقُوَيْم)، **وليست بجمع تكسير**؛ إذ هي من جموع الكثرة، ولم ترد إلى واحدها، وهذا لازم للأخفش؛ لأنه بصري، والبصري لا بد وأن يفعل ذلك، و(أُصَيْلان) عنده شاذ، فلا يقاس عليه. وأن تصغيرها على: "شُوَيَّات" ليس بجيد، فإنه هذا ليس موضع قلب الياء واوًا؛ ألا ترى أنك إذا صغرت (بَيْت) قلت: "بُيَيْت"، لا "بُوَيْت". وأنه يلزم منه عدم النظير إذ لم يقع (أَفْعِلاء) جمعًا لـ(فَيْعِل)، فيكون هذا نظيره، و(هَيّن وأهْوناء) شاذ، لا يقاس عليه. وأن حذفه واعتلاله مُجرى على غير قياس، فهذا القول خارج في جمعه اعتلاله عن القياس

(١) المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ٢/ ٩٤.
(٢) ينظر أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٠٧، ٢٠٨، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/ ٥٠٢.
(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٣/ ٤٣٤، ٤٣٥.

والسماع.

والحاصل:

أن **القـول الأول أولـى** في أصل (أَشْيَاء) ووزنها؛ إذ فيه مراعاة لنهج العرب في تصغير (أشياء)، كما أنه لا يلزمه مخالفة الظاهر إلا من وجه واحد، وهو القلب المكاني، ولا ينكر أنه ظاهرة تصريفية ثابتة في لغة العرب في أمثلة كثيرة(١). وعليه فإن المتدبر لأقوال العلماء في أصل (أَشْيَاء) ووزنها يدرك المغزى من المناظرة بين المازني وشيخه.

هذا السؤال انفرد المازني_ فيما اطلعت عليه_ به في الدرس التصريفي، ولعله سُئل فيما ضاع من التراث، ولما يصل إلينا بعد.

كما أن المازني كان **محقًا** لقطعه إجابة شيخه؛ لأنه يلزمه رد (أَشْيَاء) إلى الواحد، ثم جمعها؛ لزعمه أنها على وزن: (أَفْعِلاء).(٢)

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٣/ ٤٣٤، ٤٣٥، وتاج العروس من جواهر القاموس مادة (ش ي ء) ١/ ٣٠١.

(٢) ينظر المقتضب ١/ ٣٠، واللباب في علوم الكتاب ٧/ ٥٤٥.

الخاتمـة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

فبعد هذه الرحلة الشيقة، التي عايشت فيها عالمين جليلين: من أقطاب العربية، وسدنة الفصحى؛ لدراسة سؤالات المازني لشيخه الأخفش الأوسط، فكانت لي مجالًا خصبًا وبحرًا زاخرًا، جعلني أطلع على ما وصل إلينا من مؤلفاتهم، وأطوف بين أبواب النحو والتصريف المتفرقة؛ للوقوف على دقائق مذاهبهم، واستكشاف مناحيهم المختلفة، ويحسن بي في ختام هذه الدراسة ذكر أهم النتائج والتوصيات:

أولًا- النتائج: وتنقسم إلى: نتائج خاصة، وعامة.

النتائج الخاصة:

١_ برزت أهمية السؤالات من خلال المنزلة العلمية للسائل، والمسئول، وقيمة المسئول عنه.

٢_ أنواع السؤالات:

أحدهما– نحوية، والغرض من طرحها: السؤال عن التعريف والتنكير، والصرف ومنعه، والترخيم، والماهية، والعامل.

والآخر– تصريفية، انفرد المازني فيها بسؤالين لشيخه، والغرض من طرحها: السؤال عن الأصل، والتصحيح والإبدال، والعلة التصريفية، والتعجب، والمحذوف، والتصغير.

٣_ تنوعت طُرق العلماء في نقل السؤالات؛ فمنهم: من حكاها بسند متصل به، ومنهم: من حكاها دون سند، وأوردها مباشرة.

٤_ الغالب على هذه طُرق نقل العلماء للسؤالات: الاعتراض، والتنظير، والاستدلال، والاستطراد.

٥_ معظم السؤالات كانت دقيقة ومباشرة؛ تبدأ بـ"سألت الأخفش، أو سألت أبا الحسن، أو سألت أبا الحسن الأخفش".

٦_ سؤالات المازني لا تنتهي بمجرد انتهاء الجواب، وإنما تطول بمناقشته لشيخه، إذا لم يقتنع بالإجابة.

٧_ لم يشر المازني إلى سؤالاته لشيخه في كتاب (التصريف)_ الذي شرحه ابن جني في كتابه (المنصف)، ولا فيما تبقى من كتابه (الأوسط في النحو)، ولعلها وردت فيما ضاع من التراث، ولما يصل إلينا بعد، أو أنها كانت وقت تعلمه من شيخه، والأرجح: أنها كانت بعد أن صار علمًا من أعلام اللغة، وله مريدون، ويؤكد ذلك: أن معظمها ورد في: (مجالس العلماء)، ودلالة عباراته على علو كعبه، كقوله: "فسألته الفصل، فلم يكن عنده شيء". و"وليس القول عندي على ما قال" في: السؤال الأول– فاء (أَفْعَل) من (أَمَمْتُ) بين الواو والياء، وقوله: "وأنا أقول" في السؤال الرابع– صياغة وزن (فَعُلَ) من الفعل (قضي) للدلالة على المدح أو الذم مع الإشعار بالتعجب، إضافة إلى أنه سجل اعترافًا من شيخه بخطئه في السؤال الثالث– ترخيم (طَيْلِسان) على لغة من ينتظر.

٨_ دقة المازني في وصف المجلس، ويؤكد ذلك: أنه وصف شيخه بكونه_ هو الذي بدأ بهذه المقالة_ في السؤال الثاني_ (الهمزة المتحركة بعد الساكنة في كلمة بين التصحيح والإبدال)، والشيء من معدنه لا يستغرب؛ فهو الذي امتنع من قراءة "كتاب" سيبويه على اليهودي_ الذي جاءه؛ راغبًا في تحصيل النحو بمئة دينار؛ لاحتوائه على الكثير من آيات الذكر الحكيم_ رغم حاجته_، مما يدل على دقته وورعه وأمانته العلمية.

٩_ احتكام المازني إلى الأصول النحوية، واحتجاجه في رفض إجابة شيخه؛ إما لعدم السماع عن العرب، أو لرجوعه إلى القياس.

١٠_ اقتران جوابات الأخفش_ غالبًا_ بعلل على قدر السؤال.

١١_ إن الأخفش جوّز استعمال (البعض، والكلّ)، إذا كان بينه وبين من يخاطبه عهد متقدم، رغم أنه لم يسمعه من كلام العرب؛ لعدم إدخالها الألف واللام عليهما، وفي ذلك عدم احتكام للأصول النحوية.

١٢_ تواضع الأخفش، واعترافه بالحق، وإن خالف رأيه أولًا، كما في (السؤال الثالث)_ ترخيم (طَيْلِسان) على لغة من ينتظر، ويؤكد ذلك: عدوله عن بعض آرائه وأفكاره القديمة، كما في (السؤال الثاني)_ التسمية بـ(أَحْمَر) الصفة بين الصرف ومنعه؛ حيث وافق الخليل وسيبويه والمازني_ فيما ورد أنه نص عليه في نسخة من نسخ كتابه (الأوسط في النحو)، وأنه كان آخر ما استقر عليه فكره، وعاد فيه إلى المدرسة البصرية_، وتلك الآراء لم ينص عليها في مؤلفاته السابقة بشهادة العلماء.

النتائج العامة:

١_ دقة العلماء في نقولهم، ويدل عليه ما نسب إلى المعري_ في الحديث عن قولهم: "ما أغفله عنك، شيئا"!_ في قول ابن الشجري: "ووجدت بخط أبى الفرج سعيد بن علي بن السّلالي الكوفي، ما أملاه عليه أبو العلاء المعري، ونسبه المعري إلى بعض النحويين، ولم يسمه".

٢_ أن القول المنسوب إلى يونس في قول الزجاجي: "ذهب من كان يعرف هذا"؛ لأنه كلام جرى كالمثل، وفيه حذف قل استعماله مظهرًا، فمضى من كان يعرفه": فيه نظر؛ حيث إن مكانة يونس اللغوية لا ينكرها حصيف، كما أنه كان معاصرًا لسيبويه والخليل، ولا يصعب عليه فهم أسلوبهما وتراكيب كلامهما، فضلًا عن مناقشتهما؛ لإبراز المعنى!

٣_ أن القول الذي حكاه الزجاجي عن الأخفش: "أنا مذ عقلت أسأل عن هذا، فلم أجد من يعرفه على الحقيقة" فيه نظر؛ فكيف هذا؟! وهو الطريق الوحيد إلى كتاب سيبويه، وهو القائل: "كان سيبويه إذا وضع شيئًا من كتابه، عرضه عليّ، وهو يرى أني أعلم منه، وكان أعلم مني، وأنا اليوم أعلم منه"، وهو القائل_ أيضًا_: "إنما ناظرتك؛

لأستفيد، لا لغيره"، أي: أنه لم يكن لديه غضاضة من التعلم_ إذا أبهم عليه شيء_ من سيبويه.

٤_ انفراد السيرافي_ فيما اطلعت عليه من كتب_ بقول: الترخيم على اللغتين في (يا طيلس، مسمى به)، وإن لم يكن في الصحيح اسم على (فَيْعِل)، ولم يعتبر ما يؤول إليه الاسم بعد الترخيم وتقدير التمام، من كونه ليس على وزن من أوزانهم، أو كون الكلام يكون عليه أولًا، صحيحًا كان أو معتلًا.

٥- أن المناقشة المنسوبة إلى أبي عمرو وأبي عثمان في مسألة: ترخيم (طَيْلِسان) على لغة من ينتظر فيها نظر؛ حيث سجلت المصادر، التي أشارت إليها في المسألة إلى أن السؤال كان من المازني لشيخه الأخفش، وأنه ما كان من المازني أن يولي وجهه شطر القبلة الخطإ، ويقع فيما وقع فيه شيخه سابقًا! وبالرجوع إلى (الإيضاح في شرح المفصل) تبين صحة ما أشرت إليه، وليس كما ذكر ابن عصفور في دراسة المسألة.

٦- لم أعثر_ فيما اطلعت عليه من كتب_ على خلاف بين التصريفيين في السؤال الثاني_ (الهمزة المتحركة بعد الساكنة في كلمة بين التصحيح والإبدال)، اللهم إلا أن ابن عقيل قد جوّز نقل حركة الهمزة المتوسطة فيما آل إليه العمل إلى الواو الساكنة قبلها، فتحذف، ونقل حركة الهمزة الأخيرة فيه إلى الواو التي قبلها، لو توالى أكثر من همزتين.

ثانياً- التوصيات_ التي أسفر عنها البحث_.

أن تتوجه همة الباحثين النابهين شطر التراث العربي، يستخرجون كنوزه، ويحيون مواته، فيجمعون سؤالات العلماء المتقدمين، الذين ضاعت مؤلفاتهم، ولما تصل إلينا بعد وآراءهم؛ لأن اللغة في حاجة ماسة إلى قراءة صفحات كتب التراث القديمة وتمحيصها، واستيعاب ما فيها من معارف شتى في فروع اللغة جميعها.

هذا، وإني لأحمد دائم الإحسان على أن من علي بإتمام هذا البحث؛ قربة لله، فإن كنت قد أصبت فبتوفيق من الله الكريم، وإن كانت الأخرى فمن نفسي ومن الشيطان وحسبي إخلاص النية لله_ ﷻ_، وأنه خطوة على طريق البحث العلمي بذلت فيها قصارى جهدي، ساعية سعيًا حثيثًا أن يكتبها الله في ميزان حسناتي، وسبحان من تفرد بالكمال والجلال، وتنزه عن القصور والنقصان، والله أسأل أن ينفع بهذا العمل، وأن يتقبله قبولًا حسنًا، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم؛ إنه سميع قريب مجيب.

﴿ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾[1].

❁❁❁

(١) سورة هود من/ (٨٨).

ثبت المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**.

أولًا- المطبوعات:

* ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة- تأليف/ عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي للزبيدي- تحقيق: د/ طارق الجنابي- دار النشر: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية- الطبعة: الأولى- (١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م).
* أخبار أبي القاسم الزجاجي_ طبعة جار الرشد ببغداد_ من دون طبعة_ (١٩٨٠م).
* أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي- الناشر: فريتس كرنكو، دار النشر: المطبعة الكاثوليكية بيروت- من دون طبعة- (١٩٣٦م).
* أدب الكاتب لابن قتيبة الكوفي المروري الدينوري_ تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد_ دار النشر: المكتبة التجارية بمصر_ الطبعة: الرابعة_ (١٩٦٣م).
*ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي- تحقيق د/ رجب عثمان محمد- دار النشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة- الطبعة: الأولى- (١٤١٨هـ- ١٩٩٨م).
* الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي- تحقيق: أ/ عبد العال سالم مكرم- دار النشر: مؤسسة الرسالة- الطبعة الأولى_ (١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م).
* اشتقاق أسماء الله للزجاجي_ المحقق: د. عبد الحسين المبارك_ دار النشر: مؤسسة الرسالة_ الطبعة: الثانية_ (١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م).
* إصلاح المنطق لابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق_ المحقق: محمد مرعب_ دار النشر: إحياء التراث العربي_ الطبعة: الأولى_ (١٤٢٣ هـ_ ٢٠٠٢ م).
* الأصول في النحو لابن السراج_ المحقق: عبد الحسين الفتلي_ دار النشر: مؤسسة الرسالة ببيروت- من دون طبعة وتاريخ.
* إعراب القرآن لأبي جعفر النَّحَّاس، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم- الناشر: منشورات محمد علي بيضون- دار النشر: الكتب العلمية ببيروت- الطبعة: الأولى- (١٤٢١ هـ).
* إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، تحقيق/ أ. السيد إبراهيم الأبياري- من دون طبعة- (١٩٦٣- ١٩٦٥م).

* الأعلام قاموس وتراجم لخير الدين الزركلي– دار النشر: العلم للملايين بيروت– الطبعة الخامسة– من دون تاريخ.
* الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني_ تحقيق: سمير جابر_ دار النشر: الفكر ببيروت_ الطبعة: الثانية_ من دون تاريخ.
* أمالي ابن الحاجب لابن الحاجب– دراسة وتحقيق: د/ فخر صالح سليمان قدارة– دار النشر: الجيل ببيروت– دار عمار بعمان– من دون طبعة– (١٤٠٩هـ–١٩٨٩م).
* أمالي ابن الشجري– تحقيق د/ محمود محمد الطناحي– دار النشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة– من دون طبعة وتاريخ.
* أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) للشريف المرتضى_ المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم_ دار النشر: إحياء الكتب العربية_ الطبعة: الأولى، (١٣٧٣هـ– ١٩٥٤م).
* إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي– تحقيق: أ/ محمد أبو الفضل إبراهيم– دار النشر: مطبعة دار الكتب المصرية– الطبعة: الثانية– (١٣٦٩هـ– ١٩٥٠م).
* الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد– تحقيق د/زهير عبد المحسن سلطان– دار النشر: مؤسسة الرسالة– بيروت بلبنان– الطبعة: الأولى– (١٤١٦هـ– ١٩٩٦م).
* الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري. ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف للشيخ / محمد محيى الدين عبد الحميد– دار النشر: الطلائع_ من دون طبعة_ (٢٠٠٩م).
* أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد– دار النشر: المكتبة العصرية– صيدا ببيروت– من دون طبعة_ (١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م).
* إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك_ المحقق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم_ دار النشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة_ الطبعة: الأولى، (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م).
* الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي– تحقيق ودراسة: د/ كاظم بحر المرجان– دار النشر: عالم الكتب– الطبعة: الثانية– (١٤١٦ هـ– ١٩٩٦ م).
* الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب– تحقيق وتقديم: د/ موسى بناي العليلي– دار النشر: إحياء التراث العربي بالجمهورية العراقية– من دون طبعة وتاريخ.

* الإيضـاح فـي علـل النحـو لأبـي القاسـم الزجـاجي– تحقيـق/ مـازن المبـارك– دار النشـر: مكتبـة دار العروبة– مطبعة المدني– من دون طبعة – (١٣٧٨ هـ– ١٩٥٩م).
* البحـر المحـيط لأبـي حيـان الأندلسـي_ تحقيـق: الشـيخ عـادل أحمـد عبـد الموجـود، وعلـي محمـد معوض– دار النشر: الكتب العلمية ببيروت– الطبعة: الأولى– (١٤٢٢ هـ– ٢٠٠١م).
* البديع في علم العربية لابن الأثير_ تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين_ دار النشر: جامعة أم القرى بمكة المكرمة–الطبعة: الأولى، (١٤٢٠هـ).
* البرهان في وجوه البيان لابن وهب الكاتب_ المحقق: د. حفني محمد شرف (أستاذ البلاغة، والنقد الأدبي المساعد– كلية دار العلوم، جامعة القاهرة)_ دار النشر: مكتبة الشباب بالقاهرة_ من دون طبعة_ (١٣٨٩هـ– ١٩٦٩م).
* بغيـة الوعـاة فـي طبقـات اللغـويين والنحـاة للسـيوطي (ت: ٩١١هـ)_ المحقـق: محمـد أبـو الفضـل إبراهيم_ دار النشر: المكتبة العصرية بلبنان/ صيدا_ من دون طبعة وتاريخ.
* البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع– تحقيق: د/ عياد بن عيد الشيبتي– دار النشر: الغرب الإسلامي ببيروت– لبنان– الطبعة: الأولى– (١٤٠٧ هـ– ١٩٨٦م).
* البلغة في تراجم أئمـة النحـو واللغـة للفيروزابـادي– تحقيق: أ/ محمد المصري– دار النشر: جمعية إحياء التراث العربي– الطبعة: الأولى_ (١٤٠٧هـ).
* البيان في شرح اللمع للشريف عمر بن إبراهيم الكوفي_ تحقيق: د/ علاء الدين حموية_ دار النشر: عمار بالأردن_ الطبعة: الأولى_ (١٤٢٣هـ– ٢٠٠٢م).
* البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري– تحقيق: د/طه عبد الحميد طه– مراجعة/ مصـطفى السـقا– دار النشـر: الهيئـة المصـرية العامـة للكتـاب_ مـن دون طبعـة_ (١٤٠٠هـ– ١٩٨٠م).
* تـاج العـروس مـن جـواهر القـاموس للزبيـدي– دار النشـر: مكتبـة الحيـاة ببيـروت– مـن دون طبعـة وتاريخ.
* تـاريخ الإسـلام ووفيـات المشـاهير والأعـلام لشـمس الـدين الـذهبي (ت: ٧٤٨هـ)_ المحقـق: الـدكتور بشار عوّاد معروف_ دار النشر: الغرب الإسلامي_ الطبعة: الأولى_ (٢٠٠٣ م).
* تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)_ المحقق: الدكتور بشار عواد معروف_ دار النشر: الغرب الإسلامي ببيروت_ الطبعة: الأولى_ (١٤٢٢هـ– ٢٠٠٢ م).

* تاريخ التراث العربي (علوم القرآن والحديث – التدوين التاريخي – الفقه – العقائد)_ المؤلف: الدكتور فؤاد سزكين_ نقله إلى العربية: د/ محمود فهمي حجازي_ راجعه: د/ عرفة مصطفى، د/ سعيد عبد الرحيم_ أعاد صنع الفهارس: د/ عبد الفتاح محمد الحلو_ دار النشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية_ من دون طبعة_ (١٤١١ هـ_ ١٩٩١ م).
* تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم للتنوخي المعري_ تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو_ دار النشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان بالقاهرة_ الطبعة: الثانية_ (١٤١٢هـ- ١٩٩٢م).
* تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة الدينوري_ المحقق: إبراهيم شمس الدين_ دار النشر: الكتب العلمية ببيروت_ لبنان_ من دون طبعة وتاريخ.
* التبصرة والتذكرة للصيمري_ تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى_ دار النشر: الفكر بدمشق_ الطبعة: الأولى_ (١٤٠٢هـ_ ١٩٨٣م).
* الاتجاهات النحوية في (إذا) الفجائية وغير الفجائية– دراسة نحوية تحليلية، لفضيلة الأستاذ الدكتور/ السيد حامد عبد الحميد البهوتي – الطبعة: الأولى– (١٩٨٣م).
* تحفة اللبيب بمن تكلم فيهم الحافظ بن حجر من الرواة في غير «التقريب»_ لأبي عمرو السدعي الوصابي_ قدم له: محمد بن عبد الله الإمام_ دار النشر: مكتبة ابن عباس للنشر والتوزيع بالمنصورة_ الطبعة: الأولى_ (١٤٣١ هـ_ ٢٠١٠ م).
* تذكرة الحفاظ= طبقات الحفاظ للذهبي_ لشمس الدين الذهبي_ دار النشر: الكتب العلمية ببيروت_ الطبعة: الأولى_ (١٤١٩هـ- ١٩٩٨م).
* تذكرة النحاة لأبي حيان– تحقيق: د/ عفيف عبد الرحمن– دار النشر: مؤسسة الرسالة– الطبعة: الأولى– (١٤٠٦هـ-١٩٨٦ م).
* التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي_ تحقيق: أ.د/ حسن هنداوي_ دار النشر: القلم بدمشق_ الطبعة: الأولى_ (١٤٢١هـ- ٢٠٠١ م).
* تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك_ تحقيق د / محمد كامل بركات_ دار النشر: الكاتب العربي_ من دون طبعة_ (١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م).
* التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري_ تحقيق: د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم_ دار النشر: الزهراء للإعلام العربي_ الطبعة: الأولى_ (١٤١٣هـ- ١٩٩٢م).

* التعليقة على المقرب لابن النحاس_ تحقيق: د. جميل عبد الله عويضة_ دار النشر: وزارة الثقافة بعمان_ الطبعة: الأولى_ (١٤٢٤هـ_ ٢٠٠٤م).
* التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي– تحقيق وتعليق: د/ عوض بن حمد الفوزي– الطبعة: الأولى_ (١٤١٠هـ– ١٩٩٠م).
* التمام في تفسير أشعار هذيل (مما أغفله أبو سعيد السكري) لابن جني_ تحقيق: أحمد ناجي القيسي– خديجة عبد الرازق الحديثي– أحمد مطلوب_ مراجعة: د. مصطفى جواد_ دار النشر: مطبعة العاني ببغداد_ الطبعة: الأولى_ (١٣٨١هـ – ١٩٦٢م).
* التنبيه على شرح مشكلات الحماسة_ أبو الفتح عثمان بن جني_ تحقيق: أ. د/ حسن محمود هنداوي– الكويت_ الطبعة: الأولى_ (١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩ م).
* توجيه اللمع لابن الخباز– دراسة وتحقيق: أ. د/ فايز زكي محمد دياب– دار النشر: السلام– الطبعة: الأولى– (١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م).
* التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل للشيخ محمد عبد العزيز النجار– دار النشر: الفكر العربي– من دون طبعة– (١٩٧٩م).
* توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي_ شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان_ دار النشر: الفكر العربي_ الطبعة: الأولى_ (١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م).
* التيسير في علم القراءات السبع لأبي عمرو الداني_ المحقق: اوتو برتزل_ دار النشر: الكتب العلمية ببيروت_ الطبعة: الأولى_ (١٤١٦هـ).
* الجمل في النحو لعبد القاهر الجرجاني– تحقيق: يسري عبد الغني عبد الله– دار النشر: الكتب العلمية ببيروت– الطبعة: الأولى– (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).
* الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي– تحقيق: أ. علي حيدر بدمشق– من دون طبعة_ (١٩٧٢م).
* الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي– تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل– دار النشر: الكتب العلمية ببيروت– الطبعة: الأولى– (١٤١٣هـ– ١٩٩٢م).
* جمهرة اللغة لابن دريد_ المحقق: رمزي منير بعلبكي_ دار النشر: العلم للملايين ببيروت_ الطبعة: الأولى، (١٩٨٧م).

* حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك– تحقيق/ طه عبد الرؤوف سعد– دار النشر: المكتبة التوفيقية– من دون طبعة وتاريخ.
* الحجة للقراء السبعة للفارسي_ المحقق: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي_ راجعه ودققه: عبد العزيز رباح– أحمد يوسف الدقاق_ دار النشر: المأمون للتراث بدمشق_ الطبعة: الثانية_ (١٤١٣هـ– ١٩٩٣م).
* كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد البطليوسي– تحقيق د/ حمزة عبد الله النشرتي– دار النشر: المريخ بالرياض– الطبعة: الأولى– (١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م).
* خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي– تحقيق وشرح /عبد السلام محمد هارون– دار النشر: الخانجي بالقاهرة– الطبعة: الثالثة– (١٩٩٦م).
* الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار– دار النشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب– الطبعة: الرابعة– (١٩٩٩م).
* الدر الثمين في أسماء المصنفين تاج الدين ابن السَّاعي_ تحقيق وتعليق: أحمد شوقي بنبين– محمد سعيد حنشي_ دار النشر: الغرب الاسلامي بتونس_ الطبعة: الأولى، (١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩م).
* الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للحسين الحلبي– تحقيق/ الشيخ علي محمد عوض الشيخ، عادل أحمد عبد الموجود، د/ جاد مخلوف جاد، د/ زكريا عبد المجيد التوني_ دار النشر: الكتب العلمية ببيروت_ الطبعة: الأولى_ (١٤١٤هـ– ١٩٩٤م).
* دراسات لأسلوب القرآن الكريم لمحمد عبد الخالق عضيمة_ دار النشر: الحديث بالقاهرة_ من دون طبعة وتاريخ.
* درج الدرر في تفسير الآيِ والسور لعبد القاهر الجرجاني_ محقق القسم الأول– طلعت صلاح الفرحان_ محقق القسم الثاني– محمد أديب شكور أمرير_ دار النشر: الفكر بعمان_ الطبعة: الأولى_ (١٤٣٠هـ– ٢٠٠٩م).
* ديوان ذو الرمة_ المؤلف: غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي، من مضر، أبو الحارث، ذو الرمة (ت: ١١٧هـ)_ من دون طبعة وتاريخ.
* ديوان سلامة بن جندل_ صنعه: محمد بن الحسن الأحول_ قدم له ووضع هوامشه: راجي الأسمر_ دار النشر: الكتاب العربي ببيروت_ الطبعة: الأولى، (١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م).
* ديوان علقمة الفحل_ المؤلف: علقمة بن عبدة الفحل_ جمع وشرح: السيد أحمد صقر_ دار النشر: المطبعة المحمودية بالقاهرة_ الطبعة: الأولى_ (١٣٥٣ هـ _ ١٩٣٥ م).

- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية للسهيلي (ت: ٥٨١هـ)_ دار النشر: إحياء التراث العربي ببيروت_ الطبعة: الأولى، (١٤١٢ هـ).

* سر صناعة الإعراب لابن جني– دراسة وتحقيق: د / حسن هنداوي– دار النشر: القلم بدمشق– الطبعة: الأولى– (١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م).
* سير أعلام النبلاء للذهبي– تحقيق شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي– دار النشر: مؤسسة الرسالة– الطبعة: التاسعة– (١٤١٣هـ).
* شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك لبدر الدين ابن مالك (ت ٦٨٦ هـ)_ المحقق: محمد باسل عيون السود_ دار النشر: الكتب العلمية_ الطبعة: الأولى_ (١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م).
* الشافية في علم التصريف لابن الحاجب– تحقيق أحمد محمد العثمان– دار النشر: المكتبة المكية بمكة– الطبعة: الأولى– (١٤١٥هـ – ١٩٩٥م).
* شرح أبيات سيبويه للسيرافي_ المحقق: د/ محمد علي الريح هاشم_ راجعه: طه عبد الرؤوف سعد_ دار النشر: مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة_ من دون طبعة_ (١٣٩٤هـ– ١٩٧٤ م).
* شرح ألفية ابن مالك المسمى «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة» لابن الوردي_ تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال_ دار النشر: مكتبة الرشد بالرياض_ الطبعة: الأولى_ (١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م).
* شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»_ لناظر الجيش_ دراسة وتحقيق: أ. د/ علي محمد فاخر وآخرون_ دار النشر: السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة بالقاهرة– الطبعة: الأولى_ (١٤٢٨هـ).
* شرح التسهيل لابن مالك– تحقيق/ د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون– دار النشر: هجر للطباعة والنشر– الطبعة: الأولى– (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).
* شرح التصريف للثمانيني_ المحقق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي_ دار النشر: مكتبة الرشد بالرياض_ الطبعة: الأولى_ (١٤١٩هـ–١٩٩٩م).
* شرح التعريف بضروري التصريف لابن إيّاز_ تحقيق وشرح ودراسة وتقديم: أ. د/ هادي نهر_ أ. د/ هلال ناجي المحامي_ دار النشر: الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بالأردن_ الطبعة: الأولى_ (١٤٢٢هـ_ ٢٠٠٢م).
* شرح جمل الزجاجي لابن عصفور– تحقيق د / صاحب أبو جناح– من دون طبعة وتاريخ.

* شرح ديوان الحماسة للمرزوقي_ نشره / أحمد أمين، وعبد السلام هارون_ دار النشر: الجبل ببيروت_ الطبعة: الأولى_ (١٤١١هـ - ١٩٩١م).
* شرح طيبة النشر في القراءات العشر لمحب الدين النُّوَيْري_ تقديم وتحقيق: الدكتور مجدي محمد سرور سعد باسلوم_ دار النشر: الكتب العلمية ببيروت_ الطبعة: الأولى، (١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م).
* شرح كافية ابن الحاجب لابن جمعة الموصلي- تحقيق د/ علي الشوملي- دار النشر: الكندي للنشر والتوزيع- الطبعة: الأولى- (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
* شرح كافية ابن الحاجب للرضي- تحقيق د/ يوسف حسن عمر- دار النشر: قازيونس ببنغازي- الطبعة: الثانية- (١٩٩٦م).
* شرح الكافية الشافية لابن مالك_ حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي_ دار النشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة_ الطبعة: الأولى_ عام النشر:(١٤٠٢هـ_ ١٩٨٢م).
* شرح كتاب سيبويه للسيرافي- تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي- دار النشر: الكتب العلمية ببيروت_ الطبعة: الأولى_ (١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م).
* شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف للمكودي_ المحقق: د/ عبد الحميد هنداوي_ دار النشر: المكتبة العصرية ببيروت_ من دون طبعة_ (١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥م).
* شرح الملوكي في التصريف للشيخ/ موفق الدين بن يعيش الحلبي_ حققه، وعلق عليه: أ.د/ محمد حسين المحرصاوي_ دار الكتب والوثائق القومية من دون طبعة وتاريخ.
* شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي لابن هشام الأنصاري- تحقيق: د/ صلاح راوي- دار النشر: مطبعة حسان- الطبعة: الثانية- من دون تاريخ.
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك_ المؤلف: محمد عبد العزيز النجار_ دار النشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ببيروت_ الطبعة: الأولى_ (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
* طبقات علماء الحديث_ المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي الصالحي_ تحقيق: أكرم البوشي، إبراهيم الزيبق_ دار النشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ببيروت_ الطبعة: الثانية_ (١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م).
* طبقات النحويين واللغويين للزبيدي الأندلسي الإشبيلي_ المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم_ دار النشر: المعارف بالقاهرة_ الطبعة: الثانية_ من دون تاريخ.

* العضديات للفارسي– تح/ د. علي جابر المنصوري– دار النشر: مكتبة النهضة العربية– الطبعة: الأولى– (١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م).
* العين للخليل– تحقيق د / مهدي المخزومي، د / إبراهيم السامرائي_ دار ومكتبة الهلال_ من دون طبعة وتاريخ.
- الفهرست لابن النديم_ المحقق: إبراهيم رمضان_ دار النشر: المعرفة ببيروت_ الطبعة: الثانية_ (١٤١٧هـ– ١٩٩٧ م).
- فوائت كتاب سيبويه للسيرافي_ المحقق: د. محمد عبد المطلب البكاء_ دار النشر: الشؤون الثقافية العامة «آفاق عربية» ببغداد_ الطبعة: الأولى_ (٢٠٠٠ م).
* القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية_ المؤلف: محمد حبش_ دار النشر: الفكر– دمشق_ الطبعة: الأولى_ (١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م).
* قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر لأبي محمد الطيب الهِجراني الحضرمي_ عُني به: بو جمعة مكري/ خالد زواري_ دار النشر: المنهاج بجدة_ الطبعة: الأولى_ (١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٨ م).
* الكتاب لسيبويه– تحقيق وشرح/ عبد السلام محمد هارون– المحقق: عبد السلام محمد هارون_ دار النشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة_ الطبعة: الثالثة_ (١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م).
* الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتخب الهمذاني_ حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح_ دار النشر: الزمان للنشر والتوزيع بالمدينة المنورة_ الطبعة: الأولى_ (١٤٢٧هـ– ٢٠٠٦م).
* كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجى خليفة– دار النشر: الكتب العلمية ببيروت– من دون طبعة– (١٤١٣هـ– ١٩٩٢م).
* لسان العرب لابن منظور، دار صادر ببيروت– من دون طبعة وتاريخ.
* لسان الميزان لابن حجر العسقلاني_ المحقق: عبد الفتاح أبو غدة_ دار النشر: البشائر الإسلامية_ الطبعة: الأولى، (٢٠٠٢ م).
* لغة تميم– دراسة تاريخية وصفية– ت: د. ضاحي عبد الباقي– دار النشر: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية– من دون طبعة– (١٤٠٥هـ– ١٩٨٥م).
* اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري_ المحقق: د. عبد الإله النبهان_ دار النشر: الفكر بدمشق_ الطبعة: الأولى، (١٤١٦هـ_ ١٩٩٥م).

* ليس في كلام العرب لابن خالويه_ المحقق: أحمد عبد الغفور عطار بمكة المكرمة_ الطبعة: الثانية_ (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
* ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج- تحقيق د/ هدى محمود قراعة- دار النشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة- الطبعة: الثالثة- (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
* مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي- تحقيق: الشيخ/ عبد السلام محمد هارون بالكويت- من دون طبعة- (١٩٦٢م).
* المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده_ المحقق: عبد الحميد هنداوي_ دار النشر: الكتب العلمية ببيروت_ الطبعة: الأولى_ (١٤٢١هـ).
* مختار تذكرة أبي علي الفارسي و تهذيبها_ لابن جني_ المحقق: حسين أحمد أبو عباس_ دار النشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالسعودية_ الطبعة: الأولى_ (٢٠١٠م).
* المخصص لابن سيده_ المحقق: خليل إبراهم جفال_ دار النشر: إحياء التراث العربي ببيروت_ الطبعة: الأولى_ (١٤١٧هـ_ ١٩٩٦م).
* المدارس النحوية لشوقي ضيف_ دار النشر: المعارف بالقاهرة_ من دون طبعة وتاريخ.
* المرتجل (في شرح الجمل) لابن الخشاب_ تحقيق ودراسة: علي حيدر_ دار النشر بدمشق_ من دون طبعة_ (١٣٩٢هـ-١٩٧٢م).
* المزهر في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين السيوطي_ المحقق: فؤاد علي منصور_ دار النشر: الكتب العلمية ببيروت_ الطبعة: الأولى، (١٤١٨هـ_ ١٩٩٨م).
* معانى القرآن للأخفش_ تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة_ دار النشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة_ الطبعة: الأولى، (١٤١١ هـ_ ١٩٩٠ م).
* المفتاح في الصرف لعبد القاهر الجرجاني_ حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحَمَد، كلية الآداب_ جامعة اليرموك بإربد_ دار النشر: مؤسسة الرسالة ببيروت_ الطبعة: الأولى_ (١٤٠٧هـ_ ١٩٨٧م).
* المفضليات للمفضل الضبي_ تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون_ دار النشر: المعارف بالقاهرة_ الطبعة: السادسة_ لا تاريخ.
* المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) للشاطبي_ المحقق:
• الجزء الخامس/ د. عبد المجيد قطامش. • الجزء التاسع/ د. محمد إبراهيم البنا.

دار النشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة_ الطبعة: الأولى، (١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م).

* المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ«شرح الشواهد الكبرى» للعيني _ تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر_ دار النشر: السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة بالقاهرة_ الطبعة: الأولى_ (١٤٣١هـ- ٢٠١٠م).
* المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر، ويليه: موجز في ياءات الإضافة بالسور لسراج الدين النشَّار_ المحقق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان_ دار النشر: الكتب العلمية ببيروت_ الطبعة: الأولى_ (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م).
* المسائل البصريات للفارسي- تحقيق د/ محمد الشاطر أحمد- دار النشر: مطبعة المدني- الطبعة الأولى_ (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
* المسائل الحلبيات للفارسي- تقديم وتحقيق د/ حسن هنداوي- دار النشر: القلم بدمشق- دار المنارة ببيروت- الطبعة: الأولى- (١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م).
* المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات للفارسي- دراسة وتحقيق/ صلاح الدين عبد الله الشنكاوي- مطبعة العاني ببغداد- من دون طبعة وتاريخ.
* المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل- تحقيق وتعليق د/ محمد كامل بركات- دار النشر: جامعة أم القرى بمكة المكرمة- الطبعة: الثانية- (١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م).
* مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب- تحقيق / حاتم صالح الضامن- دار النشر: منشورات وزارة الإعلام في الجمهورية العراقية- من دون طبعة- (١٩٧٥م).
* معاني القرآن للأخفش- تحقيق د/ عبد الأمير محمد أمين الورد- دار النشر: عالم الكتب- الطبعة: الأولى- (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
* معاني القرآن وإعرابه للزجاج- تحقيق د/ عبدالجليل عبده شلبي- دار النشر: الحديث- الطبعة: الثانية- (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).
* معاني القرآن للفراء- تح/ محمد علي النجار، أحمد يوسف نجاتي- دار النشر: عالم الكتب- الطبعة: الثالثة- (١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م).
* معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) للحموي_ المحقق: إحسان عباس_ دار النشر: الغرب الإسلامي ببيروت_ الطبعة: الأولى_ (١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م).

* المغني في تصريف الأفعال_ المؤلف: محمد عبد الخالق عضيمة_ دار النشر: الحديث بالقاهرة_ الطبعة: الثانية_ (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).
* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري_ تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد_ دار النشر: المكتبة العصرية_ صيدا ببيروت_ من دون طبعة_ (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).
* المقتضب لأبي العباس المبرد- تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة- دار النشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة- الطبعة: الثانية- (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).
* الممتع في التصريف لابن عصفور- تحقيق د/ فخر الدين قباوة- دار النشر: منشورات دار الآفاق الجديدة ببيروت- الطبعة: الرابعة- (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
* المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني- تحقيق وتعليق/ محمد عبد القادر أحمد عطا- دار النشر: الكتب العلمية ببيروت - الطبعة: الأولى- (١٤١٩هـ- ١٩٩٩م).
* منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان النحوي- تحقيق: أ.د/ علي محمد علي فاخر، وأ.د/ أحمد محمد السوداني، وأ.د/ عبد العزيز محمد فاخر- دار النشر: الكتب المصرية- الطبعة الأولى- (١٤٣٥هـ- ٢٠١٣م).
* الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة «من القرن الأول إلى المعاصرين مع دراسة لعقائدهم وشيء من طرائفهم»_ وليد بن أحمد الحسين الزبيري، إياد بن عبد اللطيف القيسي، مصطفى بن قحطان الحبيب، بشير بن جواد القيسي، عماد بن محمد البغدادي_ دار النشر: مجلة الحكمة، مانشستر ببريطانيا_ الطبعة: الأولى_ (١٤٢٤ هـ _ ٢٠٠٣ م).
* نزهة الألباء في طبقات الأدباء لكمال الدين الأنباري_ المحقق: إبراهيم السامرائي_ دار النشر: مكتبة المنار، الزرقاء بالأردن_ الطبعة: الثالثة_ (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م).
* نزهة الألباب في الألقاب لابن حجر العسقلاني_ المحقق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري_ دار النشر: مكتبة الرشد بالرياض_ الطبعة: الأولى_ (١٤٠٩هـ-١٩٨٩م).
* هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل الباباني البغدادي_ دار النشر: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول_ الطبعة: الأولى_ (١٩٥١م).
* همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي- تحقيق: أ/ أحمد شمس الدين- دار النشر: الكتب العلمية ببيروت- الطبعة: الأولى- (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
* الوافي بالوفيات للصفدي_ باعتناء س ديدرينغ_ دار النشر: فرانز شتايز بفيسبادن_ الطبعة: الثانية_ (١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م).

* الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع لعبد الفتاح القاضي_ دار النشر: مكتبة السوادي للتوزيع_ الطبعة: الرابعة_ (١٤١٢هـ- ١٩٩٢م).
* وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان- تحقيق: د/ عباس إحسان- دار النشر: صادر ببيروت- الطبعة: الأولى- (..١٩م).

۞۞۞

ثانياً- الرسائل العلمية:

- (البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية) لجمال الدين علي بن محمد بن أبي القاسم الصنعاني (ت سنة ٨٣٧هـ)- دراسة وتحقيقًا، تحقيق: د. محمد عبد الستار علي أبو زيد، وهي رسالة دكتوراه مودعة بالمكتبة المركزية، تحت رقم (٥٢١٠-٥٢١٣)_ (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).

۞۞۞

ثالثاً- الدوريات:

- ما بقي من نصوص كتاب (الأوسط في النحو) لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ) جمع ودراسة، للدكتور/ محمد محمود محمد صبري الجبة_ جامعة الأزهر_ حولية كلية اللغة العربية بنين بجرجا_ العدد الثاني والعشرون_ (٢٠١٨م).

۞۞۞